

T.M037

①

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

قسم الأطروحات
و المذكرات

قسم اللغة والثقافة الأمازيغية



مذكرة الماجستير

التخصص: الحضارة الأمازيغية (التاريخ)

من تقديم الطالب: بن الشيخ علي

الموضوع:

تطبيق السيناتوس - كونسولت

1 - 22 أفريل 1863 في منطقة قبائل جرجرة

أمام لجنة المناقشة المتكوّنة من:

- 1 - الدكتور مصطفى حداد - أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر - رئيساً
- 2 - الدكتور محفوظ قداش - أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر - مشرفاً ومقرراً
- 3 - الدكتور مصطفى حداد - أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة - عضواً مناقشاً
- 4 - الدكتور عمار بن خروف - أستاذ محاضر بجامعة الجزائر - عضواً مناقشاً

Inventorié
Sous le n°.....

السنة الجامعية: 2003/2002

الإهداء

إلى والدي العزيز الذي شجعني كثيرا على مواصلة الدراسة، وإلى روح والدتي. وإلى أخي الكبير الذي نصحني مرارا بالإستمرار في الدراسة بعد حصولي على شهادة اليسانس و كل العائلة. وأستاذي المشرف د. محفوض قداش وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه العذكرة .

علي

المقدمة

كان الهدف الأساسي للإستعمار الفرنسي، السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي، لتكوين مراكز الإستيطان الأوربي التي تعتبر ضرورية للوجود الفرنسي في الجزائر. ولتحقيق ذلك لجأت فرنسا إلى عدة وسائل منها القوة مثلما فعل بيجو الذي صرح: " أينما وجدتم أراضي خصبة ومياه متدفقة، عليكم بالاستقرار، ولا تسألوا عن أصحابها ".

وفي منطقة القبائل، صادرت السلطات الفرنسية أراضي الثوار، مثلما حدث بعد ثورة المقراني. واتبعت فرنسا أسلوبا آخر وهو إصدار القوانين مثل الاستشارة البرلمانية السناتوس-كنسولت في 22 أبريل 1863 والذي طبق خاصة في المناطق السهلية، وفي القبائل الكبرى طبق في قبيلة عمراوة أما في المناطق الأخرى طبق بصدور قانون مكمل له وهو قانون 28 أبريل 1887. أدى تطبيق إلى حصول فرنسا على أراضي واسعة، وقسمت أراضي القبائل إلى عدة أنواع: الملكية الخاصة، والملكية العمومية وملكية الدولة والأملاك البلدية، ونتج عن كل هذا عدة انعكاسات خصصنا لها محورا كاملا.

ظهرت الاستشارة البرلمانية (Senatus - consulte) في عهد إمبراطورية نابليون الثالث الذي زار الجزائر في فيفري 1863، ولما عاد إلى فرنسا بعث رسالة إلى الحاكم العام Pelissier وعبر فيها عن طموحه في جعل الجزائر مملكة عربية بعدما كانت مستعمرة، وقال فيها أنه إمبراطور العرب والفرنسيين، وفي 22 أبريل 1863 أصدر قانون المشائوس-كونسولت وتتمثل مواده فيما يلي:

I - تعلن قبائل الجزائر أن الأراضي التي تتواجد فيها، ملكٌ لها منذ ابتداء استقرارهم فيها. ثم إن المعاملات والتقسيمات وانتزاع الأراضي التي جرت بين الدولة والأهالي والمرتبطة بملكية الأرض، تبقى مقررة.

II - سيشرع إداريا وفي أقصر فترة ممكنة في:

- تحديد أراضي القبائل¹.

1- Bulletin Officiel du gouvernement général de l'Algérie, 1863, P130, 132.

- تقسيمها بين الدواوير المختلفة للقبيلة في التل والمناطق الأخرى الزراعية.
تكوين الملكية الخاصة بين أعضاء هذه الدواوير، كلما كان ذلك ممكنا والمراسيم
الإمبريالية تحدد النظام والآجال التي تكون فيها الملكية الفردية في كل دوار.

III - يعين النظام الإداري العمومي ما يلي:

1 - أشكال تحديد أقاليم القبائل.

2 - أشكال وشروط توزيعها بين الدواوير.

3 - الأشكال والشروط التي فيها تنشأ، وطريقة توزيع الألقاب.

4 - تتواصل المداخل المخزنية وأنواع اللوازم تدفع من طرف القبائل للدولة،
مثلما كان سابقا إلى أن تصدر مراسيم على شكل قوانين إدارية عمومية.

5 - إن حقوق الدولة في أملاك البايك وحقوق أصحاب أراضي الملك Melk لا
تغير في حال الأملاك العمومية، مثل ما عرفت في المادة الثانية من قانون 16 جوان
1851، كما لا تغير أملاك الدولة بخصوص الأخشاب والغابات وذلك تطبيقا للمادة
الرابعة، الفقرة الرابعة من نفس القانون.

6 - تلغى الفقرة الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 14 جوان 1851 المتضمن
تكوين الملكية في الجزائر، لكن (الأراضي) الملكية الفردية التي تنشأ في صالح أعضاء
الدواوير لا تلتحق لغيرهم إلا منذ اليوم الذي تكون بصفة عادية بتوزيع الألقاب.
7 - لا تغير فيما سوى ذلك من الشروط المعينة في القانون الشرعي المؤرخ في
16 جوان 1851 لاسيما الشروط المتعلقة بانتزاع الأراضي بسبب المصلحة العامة أو
الحجز⁽¹⁾.

اختيار الموضوع

لم يكن اختيار موضوع البحث "تطبيق الاستشارة البرلمانية في قبائل جرجرة"
بصفة عبثية، بل لعدة عوامل وهي:

أولاً: منذ كنت أدرس وأحضر لشهادة الليسانس في التاريخ، كنت أفكر في أن
أبحث في تاريخ وحضارة الأمازيغ والتي تعتبر عريقة ومن حقنا الاعتزاز بها،

ولاحظت نقص الدراسات حولها، فسمحت لي الفرصة عندما درست في معهد اللغة والثقافة الأمازيغية.

ثانيا: اخترت موضوع الاستشارة البرلمانية في قبائل جرجرة، لأن هذه المنطقة خاصة فقيرة بالدراسات التاريخية، نظرا (لفقر) لنقص المصادر.

ثالثا: نظرا لأهمية الاستشارة البرلمانية، التي انبثقت عنها عدة انعكاسات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإداري. وبما أن هذا الموضوع يمس مشاكل الأرض فإن الأرض لدى الجزائريين ومنهم القبائل ذات أهمية كبرى، ومعظم الخلافات بين السكان مصدرها الأرض، فنجد حاليا عدة مشاكل بخصوص هذا الموضوع، مثل المشكل الموجود حاليا بين الإدارة التي تريد ضم أراضي جبل قرية آيت مسلاين بلدية أقبيل، عين الحمام، تيزي وزو. وذلك الجبل ملكا للقرية وتريد السلطات أن تجعله تابعا لحديقة جرجرة، فاحتج هؤلاء واستندوا إلى الاستشارة البرلمانية للمنطقة والتي حددت ذلك الجبل في أراضي القرية، أضف إلى ذلك بعض المشاكل حول قطع الأرض بين القرى.

رابعا: علاوة عن العوامل السابقة، هناك عامل آخر دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أن تطبيق الاستشارة البرلمانية أدت إلى تغيير اقتصاد الجزائر ومنها القبائل، من اقتصاد تقليدي يعتمد على وحدة أرض العائلة وعدم انقسامها، وعلى التضامن في وقت الحاجة إلى اقتصاد فوضوي، وبالتالي زالت دعائم الاقتصاد السابق، ولم يظهر في محلها اقتصاد معين يعوض الأول، بل ظهر شيء جديد مهدد لوحدة المجتمع وهو الملكية الفردية، مما أدى إلى خلل في الاقتصاد، ومن هنا يمكن أن نقول أن تخلف الجزائر ساهم فيه تطبيق الاستشارة البرلمانية، وقوانين الملكية الأخرى، وبالتالي فإن التعرف على كيفية تطبيق هذه الاستشارة وانعكاساتها يسلط الضوء على جذور التخلف في الجزائر.

خامسا: اخترت هذا الموضوع، لأنه يمس التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وهذه المجالات كثير هم المؤرخون الذين يهتمونها، بالرغم من أهميتها في التاريخ ككل، وبالتالي نجد الكثير من المؤرخين يهتمون فقط بالتاريخ السياسي وخاصة ما يتعلق بسرد الأحداث. ولهذا السبب فإن اهتمامي بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي،

كان كبيراً منذ السنوات الأولى التي حضرت فيها شهادة اليسانس. ولم يكن هذا الميل بالصدفة؛ بل أيضاً نظراً لدور العوامل الاقتصادية في مسار التاريخ، إذ أن تطور المجتمعات مرتبط منذ الأزمنة الغابرة بمدى تطور اقتصادها، فإذا وجدنا المجال الاقتصادي مزدهر في دولة ما، فإن المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية ستزدهر أيضاً، والعكس صحيح. ومع هذا فإن العامل الاقتصادي غير كاف وحده في تفسير الأحداث؛ بل يرتبط بعوامل أخرى، لأن المجتمعات ليست كالطبيعة التي يمكن تحديد أسباب ظواهرها بدقة.

سادساً: إطلاعي على عنوان أطروحة ماجستير قُدمت في فرنسا 1969 من طرف آلان سانت ماري بعنوان تطبيق السناتوس - كونسولت 22 أبريل 1863 في مقاطعة الجزائر، ففكرت فيه، وقلت يمكنني أن اختار موضوع يشبهه عن منطقة جرجرة.

التحديد الجغرافي والزمني للموضوع:

بخصوص الإطار الزمني، فإن الموضوع ينحصر بين مطلع القرن 19 ومطلع القرن 20، أي النصف الأول من القرن 19، وهذا للتعرف على المنطقة قبل تطبيق الاستشارة البرلمانية، (القبائل، كنفدراليات القبائل، القرى، واقع الملكية...) والنصف الثاني وبالضبط منذ 22 أبريل 1863 وهو تاريخ تطبيق الاستشارة البرلمانية إلى مطلع القرن العشرين، لأن تطبيق هذا القانون كان تدريجياً حتى مطلع القرن 20، وأيضاً للتعرف على انعكاسات هذا القانون التي لا يمكن التعرف عليها خلال سنة واحدة أو عشر سنوات.

أما الإطار الجغرافي، فيتمثل في منطقة القبائل الكبرى، وبعض المناطق المجاورة لها من بجاية مثل إيلولا أومالو، وبعض مناطق البويرة حالياً القريبة من ولاية تيزي وزو حالياً مثل بني واقور.

والمناطق التي سندرسها هي: كنفدرالية زواوة وفيها القبائل التالية: آث يني - آث واسيف - آث بوعكاش - آث بودرار. وكنفدرالية الزواوة بأتم معنى الكلمة، وتتكون من القبائل التالية: أقبيل، آث عطاف، أبو يوسف، آث منقلاات. والكنفدرالية زواوة الشرقية وتتكون من: الليلتن، آث ايتورار. وكنفدرالية آث إيراثن وتتكون من القبائل التالية: آث اكرما، آث أومالو، وآث أوسامر، وآث اقلما.

ومن القبائل الأخرى: بني بوشعيب، بني خليلي، آث فراوسن، ونجد كنفدرالية بني عيسي، وتتكون من: آث عيسي، آث محمود، آث زمزر، وآث دواله.
وكنفدرالية آث صدقي، وتتكون من واضية، بني صدقي، شناشة، ومعاثقة.
وندرس قبيلة مشطراس، وفليسة مزالة، وبني غوبري، وفليسة البحر، وفريكة،
عراوة، وبني جناد، وواقنون، وبني واقور، وتقرين يازوزن، وبني إيجر ساحل.

الإشكالية:

يعتبر صدور قانون الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863، منعرجا هاما في تاريخ الملكية في الجزائر وبالتالي في الاقتصاد وأثر ذلك على النواحي الأخرى كالمجال الاجتماعي. وذلك نظرا للأهداف التي سطرها الاستعمار من خلال تطبيق هذا القانون، وهي أهداف خطيرة على المجتمع الجزائري ومنه القبائل، أكثر تأثيرا من الحرب نفسها ومن هذه الأهداف تفكيك التنظيم الاجتماعي وذلك بجعل الفلاح ينسلخ عن الجماعة من الأهالي، وذلك ببيع ملكيته بعد أن كانت جماعية وقُسمت. وبالتالي يصبح عامل في مزارع المعمرين. ومن هنا يعتبر تطبيق الاستشارة البرلمانية ذو فعالية في تفتيت المجتمع الريفي الجزائري وتشجيع الاستيطان.

من خلال تعرفنا على هذه الأفكار وغيرها، نتساءل كيف كانت الخريطة الجغرافية للمنطقة المدروسة (قبائل جرجرة) قبل تطبيق الاستشارة البرلمانية؟ وكيف كان التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للقبائل قبيل صدور الاستشارة البرلمانية؟

والسؤال الآخر يتمثل في: كيف طُبقت الاستشارة البرلمانية، وبالتالي كيف قُسمت القبائل (قبيلة) وما هي أنواع الملكية التي ظهرت؟

وأخيرا ما هي انعكاسات تطبيق الاستشارة البرلمانية على التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للقبائل، وعلى الاستيطان الأوروبي؟

منهجية البحث:

طبيعة الموضوع تطلبت أن تكون وسائل العمل والبحث هي المصادر وتتمثل في دراسة الكشف الرسمي للحكومة العامة للجزائر الذي يصدر في كل سنة منذ القون 19 في الجزائر، إذ نجد فيه مختلف القوانين التي أصدرتها فرنسا، ومنها قانون (الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863، إذ نجد بالتفصيل كيفية تطبيق الاستشارة والاحتجاجات التي

ظهرت في كل قبيلة ونجد بعض ما تتميز به كل قبيلة في الناحية الاقتصادية ومتى احتلت من طرف فرنسا، والثورات التي شاركت فيها. وبالتالي فهذه الكشف الرسمية ذات أهمية تاريخية كبرى لمن يدرس الريف الجزائري في القرن 19 ومن يدرس القوانين الفرنسية في الجزائر في نفس الفترة.

واعتمدنا أيضا على مخطط (خرائط) الاستشارة البرلمانية لكل قبيلة ونجد في هذه الخريطة كتب: تطبيق قانون 28 أبريل 1887 في قبيلة ما، والمادة 2 من الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863. فهذه الخرائط تعرفنا أكثر على كل قبيلة والأماكن الموجودة فيها وتحصلت عليها من مختلف بلديات المنطقة، وبعضها من مصلحة العقار لولاية تيزي وزو. والجدير بالإشارة أن الكشف الرسمي الذي تحدثت عنه، اطلعت عليه في المكتبة الولائية لتيزي وزو.

واعتمدت أيضا في هذه البحث على محاضر جلسات تحديد الأراضي، والتي عثرت عليها في بلدية واسيف بخصوص المنطقة، وفي الجزائر العاصمة مصلحة الملكية العقارية.

أضف إلى ذلك كتابا هاما ظهر قبل تطبيق وظهور القانون الذي ندرسه، أي في سنة 1848 وهو لـ س. ديفو: قبائل جرجرة، وبالتالي اعتمدنا عليه فيما يخص تقديم المنطقة، إذ تحدث عن كل قبائل جرجرة وتاريخ كل قبيلة وبعض القرى واقتصادها. وكتب أخرى لكارييت مثل: التنقيب العلمي،...

وفي المحور الأول المتمثل في تقديم المنطقة، تطرقت إلى تقديم مختلف الكنفدراليات التي وجدت في المنطقة، وكل كنفدرالية تحدثت عنها بالتطرق إلى مميزات كل قبيلة منها: الموقع الجغرافي، تاريخ دخول الاستعمار إليها، والقرى التي تتكون منها، والنشاط الاقتصادي السائد فيها. وفي النهاية قمت بحوصلة، تطرقت فيها إلى موقع ومساحة كل قبيلة، ثم بعد ذلك النشاط الاقتصادي لها، وخرجت في نهاية الأمر بخاتمة للمحور.

وفي المحور الثاني، وهو تطبيق الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863، ركزت كثيرا على الأرشفة، ومنها الكشف الرسمي لحكومة الجزائر العامة، وخرائط تطبيق هذا القانون.

كما تطرقت في هذا المحور إلى تاريخ تطبيق القانون في كل قبيلة، وعن الدواوير التي انبثقت من تطبيقه، ثم عن تقسيم الملكيات داخل الدوار الواحد، مع ذكر بعض الملاحظات حول ذلك، والمقارنة بين واقع القبيلة قبل القانون وبعده. وفي نهاية المحور تطرقت إلى حوصلة أو خاتمة.

أما في المحور الأخير المتمثل في انعكاسات تطبيق الاستشارة البرلمانية فذكرت الاحتجاجات التي ظهرت بعد تطبيق القانون (المرسوم) في مختلف القبائل، لأنها تدل على عدم رضى السكان. وتطرقت إلى الخريطة الجديدة للمنطقة ولمختلف القبائل بعد تطبيق الاستشارة البرلمانية، وإلى كيفية تفكيك الكنفدراليات والقبائل إلى وحدات إدارية صغيرة وهي الدواوير وآثار ذلك، وقمت بعمليات حسابية جمعت فيها مساحات الأراضي التي حصلت عليها الدولة بتطبيق الاستشارة، فوجدت أنها مساحة كبيرة جداً، وكان ذلك على حساب الأهالي الذين ازدادوا فقراً. وتطرقت أيضاً إلى تعويض الشخصيات البارزة (الزعماء) التي كانت قبل تطبيق المرسوم، شخصيات عادية وبسيطة، وليست مؤثرة بعد تطبيق المرسوم. وفي نهاية المحور خرجت بخاتمة.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة الموضوع المعني، اتبعت فيها دراسة الكنفدرالية التي تتكون من مجموعة من القبائل، وبعد التطرق إلى الكنفدرالية انتقلت إلى دراسة كل قبيلة بالتفصيل، هذا فيما يتعلق بالمحور الأول.

وفي المحور الثاني اتبعت الطريقة نفسها أي كيف طُبّق السناتوس - كونسولت في كل قبيلة، وبعد دراسة بعض القبائل قمت ببعض الملاحظات، وفي نهاية المحور خرجت بخاتمة، كما هو الشأن بالنسبة للمحور الأول.

وفي المحور الثالث الذي يتمثل في نتائج تطبيق السناتوس - كونسولت، اتبعت الطريقة نفسها وهي ذكر النتائج على كل قبيلة ثم خاتمة لهذا المحور.

والسبب الذي دفعني إلى اتباع هذه الطريقة هو أن المجتمع القبائلي في القرن 19، كان منظماً تنظيمياً قليلاً، وبالتالي من الضروري أن تكون دراسة هذا المجتمع حسب هذا النمط، لذا تتبعت كل قبيلة بالدراسة المفصلة قبل تطبيق السناتوس - كونسولت وكيف طُبّق، والنتائج المترتبة عليه.

وبخصوص الوثائق (الأرشيف)، درست 14 خريطة توضّح تطبيق السناتوس كونسولت 22 أبريل 1863 وقانون 28 أبريل 1887، في كل قبيلة، لكن نظرا لكبرها قدّمت نموذجين منها، لقبيلة أقبيل التي أصبحت دوار أقبيل، وخريطة أخرى لقبيلة آث يني. وبخصوص قبيلة آث يني والليتن، وافرحونن (ايتورار)، آث بو يوسف، وبوعكاش والخرائط الأخرى في بلدية أقبيل، وإعطافن، وآث يوسف وآث يني، فهي توجد في مصلحة الملكية العقارية لولاية تيزي وزو.

ففي كل خريطة نجد رسم المنطقة وحدودها، وفي المفتاح نجد جدولا مقسّما إلى عدة خانات: خانة لأنواع الأفواج (الملكيات)، وأخرى فيها رقم كل فوج وثالثة توضّح مساحة الفوج وكل رقم منه، وفي أسفل الجدول نجد مجموع مساحة الأفواج، وهي مساحة الدوار، وقبله نجد مساحة كل نوع من الأفواج، مثلا: مساحة الأفواج البلدية، ومساحة أفواج الملك Melkes...

والبحث الذي قمت به لا يعني أن الموضوع المدروس أنجز نهائيا وبصفة مطلقة، لأن في العلم، وخاصة في العلوم الاجتماعية كالتاريخ، ليس هناك حقيقة مطلقة، بل دائما حقيقة نسبية، يمكن أن تكون بداية لبحوث أخرى، تتناول الموضوع من جوانب أخرى أو في مناطق أخرى وبمنهجية مغايرة، خاصة وأني بيّنت في الببليوغرافيا أماكن وجود الوثائق التي اعتمدت عليها.

المشاكل العترضة: وخلال قيامنا بهذا البحث عرقلتني عدة مشاكل، منها قلة المصادر، وللعثور عليها اتصلت برؤساء عدة بلديات لكي أتحصل على خرائط السناتوس - كونسولت، منها بلدية آث يحي التي سهّلت عليّ الأمور، فمنح لي رئيسها الوثيقة الأصلية ففقت باستساخها، واتجهت أيضا إلى رؤساء بلديات آث يني وأقبيل، وآث بو يوسف وإعطافن وأشكرهم جميعا، بدون أن أنسى مسؤول الوثائق لبلدية واسيف.

وذهبت إلى مصلحة الأرشيف لولاية تيزي وزو، حيث وجّهوني نحو المكتبة الولائية، فقدّموا لي الكشوف الرسمية للحكومة العامة للجزائر، وساعدني مسؤول الأرشيف بأن قام بنسخ طبقا للأصل وأشكره على تسهيلات.

ومن الصعوبات أيضا أذكر أن كل المصادر كانت بالفرنسية، ممّا اضطرّني إلى ترجمتها، وهذا شيء ليس بالهين.

أضف إلى ذلك بعد المسافات بين المناطق التي تنقلت فيها، إذ طالعت ودرست الكشف الرسمي لحكومة الجزائر العامة، الذي صدر سنة 1863، وذلك في مكتبة الجزائر. وعلاوة على ذلك فإنني كباقي طلبة معهد التاريخ لم أقم بمذكرة التخرج أثناء مرحلة الليسانس، وبالتالي من الصعب القيام بمذكرة شهادة الماجستير قبل أن أقوم بمذكرة الليسانس.

ومن العراقيل الأخرى أنني عندما طلبت خرائط السناتوس - كونسولت من مصلحة العقار لولاية تيزي وزو، ومن مسؤولي الوثائق في الاربعاء ناث إيراثن، وآث يني، لم يقبلوا طلبي بسهولة، إذ لم أتحصل على تلك الوثائق من مصلحة الملكية العقارية إلا بعد أن أمضيت ووقعت على تصريح بشرف نظرا لحساسية الموضوع.

أضف إلى ذلك أن بعض الكتب بحثت عنها في عدة مكتبات ولم أجدها مثل:

ESQUER Gabriel : Histoire de l'Algérie 1830 - 1960.

MARTIN Claude : Histoire de l'Algérie Française.

أهداف السناتوس - كونسولت:

حسب نابوليون الثالث ومن ساعده على إصدار السناتوس - كونسولت فإن الهدف من هذا الأخير في الظاهر المحافظة على أراضي القبائل، لكن في التطبيق أصبح وسيلة للإستلاء على الأراضي التي أصبحت تحت القوانين الفرنسية ويمكن بيعها، ويمكن التمييز بين مرحلتين:

1- أثناء عملية تحديد أراضي القبائل لم تأخذ السلطات الفرنسية بعين الاعتبار كل الأراضي، فالأراضي الخصبة أخذتها وأدرجتها في ملكية الدولة أو سلمتها للمعمرين.

2- تكوين الملكية الفردية ومنح عقود للعائلات، فأصبح البيع سهل خاصة أثناء الأزمة كالجفاف أو المجاعة أو بعد منح قروض وعجز أصحابها عن تسديدها، فتؤخذ قطعة من أرضهم، ولتحقيق حاجياته يضطر إلى العمل في المزارع الأوروبية وبالتالي فإن تطبيق السناتوس - كونسولت كان فعالا في تفتيت المجتمع الريفي الجزائري وتشجيع الاستيطان.

* والهدف الأساسي لهذا القانون وتفكيك القبيلة إلى الدواوير وبالتالي

التنظيم الإداري والبلدي للجزائر.

الخطة:

1 - المقدمة:

أ - نص الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863.

ب - اختيار الموضوع.

ج - الإطار الزمني والمكاني.

د - طرح الإشكالية.

هـ - المنهجية.

و - المشاكل المعترضة.

المحور الأول: تقديم منطقة قبائل جرجرة

أ - تقديم الكنفدراليات والقبائل.

1 - كنفدرالية زواوة الغربية.

2 - كنفدرالية زواوة الوسطى.

3 - كنفدرالية زواوة الشرقية.

4 - كنفدرالية آث إيراثن.

5 - قبائل أخرى.

6 - كنفدرالية آث صدقي.

7 - قبائل أخرى.

ب - حوصلة لتقديم منطقة قبائل جرجرة.

المحور الثاني: تطبيق السنااتوس - كونسولت (الاستشارة البرلمانية).

أ - في كل قبيلة.

1 - الأراضي.

2 - التقسيم الإداري.

ب - حوصلة حول قبائل جرجرة ككل.

1 - الأراضي.

2 - التقسيم الإداري.

المحور الثالث: انعكاسات تطبيق السيناتوس - كونسولت.

أ - في كل قبيلة.

1 - الأملاك التي تحصّلت عليها الدولة.

2 - الاحتجاجات.

ب - حوصلة حول قبائل جرجرة ككلّ.

1 - الأملاك التي تحصّلت عليها الدولة.

2 - الاحتجاجات

الخاتمة.

الملاحق.

المحور الأول

تقديم المنطقة

(Présentation de la région)

أ - تقديم الكنفدراليات والقبائل.

1 - كنفدرالية زواوة الغربية.

2 - كنفدرالية زواوة الوسطى.

3 - كنفدرالية زواوة الشرقية.

4 - كنفدرالية آث إيراثن.

5 - قبائل أخرى.

6 - كنفدرالية آث صدقي.

7 - قبائل أخرى.

ب - حوصلة لتقديم منطقة قبائل جرجرة.

كان المجتمع القبائلي في القرن 19، يتكون من كنفدراليات القبائل "Tiqbilin" بالقبائلية، وكل واحدة منها تتكون بدورها من قبائل "Leεruc"، وكل قبيلة، تتكون من قرى "Tuddar".

هنا نتساءل ما هي هذه التنظيمات؟ وكيف كانت الملكيات قبل تطبيق السناتوس كونسولت 1863؟

I - كنفدرالية الزواوة: Taqbilt n Zwawa

1 - قبيلة آث يني

بلغت مساحة هذه القبيلة 3499 هكتار، و 49 آر، 31 سنتيار، وتتميز أراضي هذا العرش بطابع الملك Melk. ويعتمد السكان بصفة أساسية على إنتاج الزيتون، ونظرا لفقر التربة فإن إنتاج الحبوب لا يكفي إلا لسد حاجات السكان لبضعة أشهر من السنة. ويحتوي القطيع على حوالي 500 رأس من الأبقار و 1000 رأس من الأغنام¹.

2 - آث واسيف: At Wasif

بلغت مساحتها 1953 هكتار، 38 آر، وتتميز الأراضي بطابع الملكية الخاصة². ويعتمد السكان في رزقهم على أشجار الزيتون كمصدر للعيش، وبلغ عدد الماشية 1372³ رأس.

3 - آث بوعكاش: At Buεkkac

بلغت مساحة هذا العرش 1200 هكتار، 39 آر، 94 سنتيار، وتتميز الأراضي في هذه القبيلة بطابع الملكية الخاصة⁴. ويعتمد السكان على أشجار الزيتون، والرعي إذ بلغ عدد الماشية 1100 رأس⁵.

4 - آث بودرار: At Budrar

1 - Bulletin officiel , 1895, p. 319, 321.

2 - Idem, p. 665, 667

3 - Idem, 1898, p. 664, 665.

4 - Idem, 1900, p. 846, 847.

5 C-DEVAUX, Les Kεbailes du Djerdjara, Marseille, 1859, P261.

بلغت مساحة آث بودرار 3716 هكتار، 39 آر، 75 سنتيار، تتميز التربة بأنها لا تلائم زراعة الحبوب، وبالتالي فإن الإنتاج قليل جدا، وتملك هذه القبيلة عدد كبير من أشجار التين والزيتون. ويمارسون الرعي ويملكون 1764 رأس من الماشية¹.

5 - أقبيل: Aqbil

بلغت مساحة هذا العرش 2876 هكتار، 60 آر²، وتكتسي الأراضي طابع الملكية الخاصة، وتستغل بالتعاون بين كل أفراد العائلة خاصة أثناء جني الزيتون. إذن نظرا لصعوبة الطبيعة، التي تتميز بالطابع الجبلي، والمناخ المتذبذب وبالتالي فإن الجفاف يسود في بعض المواسم، هذا ما أدى بالإنسان القبائلي يتبع نمط التعاون في حرث الأرض، وغرس الأشجار، وجني الزيتون.

وفي الأوقات الصعبة، كالجفاف، هناك تعاون وتضامن بين أفراد القرية، والعرش فيتم تجاوز هذه الأزمة، وهذا رسخ الأخوة والانسجام والترابط بين أفراد المجتمع، وتوجد المياه بكثرة، إذ تملك هذه القبيلة أكثر من 250 ينبوع، واستفاد منها السكان بكثرة إلى أقصى حد، بحيث شقوا قنوات لسقي بساتينهم التي تزرع فيها الخضر والفواكه، والحبوب، لكن بالرغم من محاولاتهم للحصول على أكبر مردود، إلا أن الأرض فقيرة وضيقة، أدت إلى أن يكون الإنتاج غير كافي³.

6 - اعطافن: Igettaffen

بلغت مساحتها 1238 هكتار، 25 آر⁴، ويعتمد السكان على أشجار الزيتون والتين، واهتموا بالرعي إذ هناك 902 رأس من الماشية⁵.

7 - آث بو يوسف: At buyusef

بلغت مساحتها 2174 هكتار، 60 آر. وتعتبر الأرض غير صالحة للزراعة وبالرغم من ذلك فإن القبائلي يستغل كل قطعة أرض منتجة، فيزرع الحبوب والخضر⁶

1 - Bulletin officiel, 1900, p. 351 - 355.

2 - Plan sénatus - consulte, Archives de l'A.P.C d'Akbil.

3 - Bulletin officiel, 1901, Alger, 1902, p. 874.

4 - Idem, 1900, p. 455.

5 - C. DE VAUX, op. cit., p. 409.

6 - Bulletin officiel, 1893, P 590, 592.

لتلبية حاجياته، بالإضافة إلى أشجار الزيتون والخروب. وفي كل سنة يهاجر البعض إلى الشرق مثل قسنطينة و تونس و فرنسا، و يملك السكان 1192 رأس من الماشية¹.

8 - آث منقلات : At Mangellat

بلغت مساحة العرش 3374 هكتار، 71 آر، 90 سنتيار، و تتميز تضاريس القبيلة بالطابع الجبلي، وتوجد أشجار البلوط، والزيتون والتين، بالإضافة إلى زراعة الحبوب لكن الإنتاج قليل نظرا لفقر التربة، ونجدهم أيضا يهتمون بالرعي، وبلغ عدد الماعز 3000 رأس.

9 - آث يحي : At yahya

بلغت مساحة القبيلة 4638 هكتار، 2 آر، 40 سنتيار. يهتم السكان بالزراعة ويملكون 1413 رأس من الماشية².

10 - الليلتن : Illilten

بلغت مساحتها 3780 هكتار، 92 آر، 7 سنتيار، وتهتم القبيلة بأشجار التين والزيتون، إنتاج الحبوب قليل وغير كاف، ويشغل البعض في أراضي المعمرين الموجودة في السهول. ويملك البعض 1407 رأس من الأبقار و 508 رأس من الأغنام³.

11 - آث إتورار : At Itturar

بلغت مساحتها 4558 هكتار، ويهتم السكان بزراعة الحبوب، لكن في إطار ضيق، ولا تلبي إلا بعض حاجيات السكان، وهناك أشجار الزيتون والتين أما القطيع بلغ عدده 2889 رأس من الماشية⁴.

12 - آث إراتن : At Iraten

1 - Bulletin officiel, 1893, p. 590 - 592.

Voir aussi: plan sénatus - consulte du douar Ath Bou Youssef (Agence du cadastre de la wilaya de Tizi ousou).

2 - Idem., p. 1175, 1158. 834 - 836.

3 - Idem, 1901, p. 802, 803.

4 - Idem, 1898, p. 597.

Voir aussi Plan sénatus - consulte du Douar Ittourar (agence du cadasbe de la wilaya de Tizi - ousou).

بلغ عدد سكانها 25198 نسمة، ويتمثل رزقهم في ملكية الأراضي، و 55000 شجرة زيتون و 80.000 شجرة تين، و 6600 رأس من الماشية. ويمارس السكان الزراعة وبلغت مساحة القبيلة 16570 هكتار¹.

الشخصيات المؤثرة في المنطقة:

كان في قرية تاشيرايت Tacirayt في تيزي راشد، مرابط يدعى سي الصديق بن تشيكو - اعراب، على رأس صف كبير، ويعارض بشدة الفرنسيين. ومن أهم مميزاته أنه يتكهن بحدث ما في وقت وقوعه ومهما تكن المسافة التي تفصل مكان الحدث عنه. وفي نفس الفترة عاش مرابط آخر مشهور أيضا ويدعى سي سكلوي، ويتمتع بسمعة كبيرة بحيث بوفاته، وقع خلاف بين قريتين على من يكون لها الحظ في دفنه في ترابها، فقد كان سكان قرية آيت موسى أو عمر يرون أن لهم الحق في امتلاك الجثة لأنه ولد في قريتهم، ومن جهة أخرى يرى سكان ثالة عمارة أن المرابط قضى حياته في أوساطهم، ويجب أن يبقى بعد وفاته بينهم، فدفنوه بالقرب من قريتهم، غير أن سكان آيت موسى لما رأوا ذلك قاموا بسرقة الجثة ودفنها في قريتهم.

مما سبق يبدو واضحا، نفوذ بعض الشخصيات كرجال الدين ومن بينهم المرابطين الذين يتميزون بالاحترام الكبير الذي يتلقونه من طرف السكان، ولا تنسى دور زعماء القرى والقبائل.

13 - قبيلة بوشعيب: Bucib

بلغت مساحة هذه القبيلة 4670 هكتار، ويتمثل مصدر رزقهم في أشجار الزيتون وعددها 9000 شجرة، و 6000 شجرة تين، وتعد الأراضي الزراعية نادرة وينتج الحبوب لسد حاجيات السكان، وتملك القبيلة 1300 رأس من الماشية².

14 - بني خليلي: At Xlili

بلغ عدد سكان هذه القبيلة 3873 نسمة، ومساحتها 2356 هكتار 87 آر، 50 س. ويغلب على نشاط السكان الزراعة والتجارة المتنقلة، والعمل لدى المعمرين³. وتعد

1 - Bulletin officiel, 1895, p. 652, 653, 654.

2 - Idem, 1893, p. 47, 48.

3- Idem, 1894, P 449, 450, 560.

المساحات المزروعة بالقمح والخضر ضيقة، تسد تقريبا حاجات الاستهلاك المحلي وتملك القبيلة 13180 شجرة زيتون و 51200 شجرة تين، وعدد الماشية 1172 رأس ونصفه أبقار¹.

15 - آث فراوسن: At Frawsen

بلغت مساحة القبيلة 3758 هكتار، ويمارس السكان النشاط الزراعي، كالخضر لكن مصدر رزقهم أشجار الزيتون وعددها 40.000 شجرة، وأشجار التين وعددها 12000 شجرة. ويهتمون بتربية المواشي وعددها 2300 رأس².

II - آث عيسى: At Eisi

بلغت مساحة هذه القبيلة 4548 هكتار، 45 آر، 50 س. وعدد سكانها 6117 نسمة بكثافة سكانية 164 ن/كلم². وتنقسم إلى ثلاثة فروع وهي آيت عبد المومن ونايت شيليا، وآيت اعمر أوقايد.

يملك السكان 2000 رأس من الماشية، ولكن المصدر الأساسي لرزقهم هو الأشجار المثمرة وهي 20000 شجرة زيتون، و 10000 شجرة تين³.

إن المتأمل في ما ورد في الكشف الرسمي للحكومة العامة للجزائر، يتبين له أنه قبل تطبيق السناتوس - كونسولت، وجدت كنفدرالية تدعى بني عيسى وتضم عدة قبائل، وهي وحدة سياسية هامة، كغيرها من الكنفدراليات الموجودة في تلك الفترة، تعتبر أداة ربط وانسجام بين السكان والقبائل خاصة أثناء أي خطر، فالدارس لتاريخ المنطقة في سنة 1871 وبالضبط لثورة المقراني يتجلى له أن الكنفدراليات القبائلية قد نشطت بجدية لمحاربة العدو، وساد التضامن والتعاون والانسجام والوحدة في نطاق واسع. وهذا مايعطي لنا صورة واضحة أن المجتمع القبائلي قبل الاحتلال كان مجتمع منظم تنظيما دقيقا، إذ بالإضافة إلى ما سبق أي وجود الكنفدراليات، هذه الأخيرة تتكون من قبائل، وكل قبيلة تضم قرى، وكل قرية تضم صفوف وعلى رأس كل وحدة مسؤول يعين من طرف السكان بكل ديمقراطية.

1 - Bulletin officiel, 1894, p. 449, 450, 460.

2 - Idem, p. 213, 214, 215, 216.

3 - Idem, p. 427, 428, 431.

III - كنفدرالية آث صدقي: Taqbilt At Sedqa

بلغت مساحة هذه الكنفدرالية 3239 هـ، 77 آر، وكغيرها من مناطق القبائل يتمثل مصدر رزقها في التين والزيتون، إذ تملك 37000 شجرة زيتون. وتملك 2178 رأس من الماشية ومعظمها ماعز⁽¹⁾، ويصدر السكان الزيت والتين الجاف⁽²⁾.

IV قبائل أخرى: 1- آث صدقي شناشة: At Sedqa Cnaca

بلغت مساحة هذه القبيلة 5615 هكتار، وعدد سكانها 5081 نسمة. ويتمثل المورد الأساسي لاقتصاد هذه القبيلة في أشجار الزيتون والتين، بالإضافة إلى زراعة الحبوب، في مساحات ضيقة على ضفاف الأودية ولا تلبي إلا بعض حاجيات السكان، أما الماشية بلغ عددها 4625 رأس⁽³⁾.

2 - معاتقة: Meetqa

بلغت مساحة هذه القبيلة 8073 هكتار، 92 آر، 80 س. وبلغ عدد سكانها 10126 نسمة، ويملكون كغيرهم من القبائل أشجار التين والزيتون التي تعتبر مصدر عيشهم، ولما كانت الأراضي ليست خصبة، يهاجر بعضهم إلى مزارع المعمرين أو المدن الساحلية. وبخصوص تربية المواشي، فإن السكان يملكون خاصة الماعز⁽⁴⁾.

3 - آث محمود: At Mahmud

بلغت مساحة هذه القبيلة 2627 هكتار، وتتكون من عشر قرى وعدد سكانها 5137 نسمة، والكثافة السكانية 198 ن/كلم². ويتمثل مصدر رزق السكان في أشجار التين والزيتون. ويملكون عدد قليل من القطيع بلغ 2300 رأس منه 780 رأس من الأبقار⁵.

4 - آث دواله: At Dwala

بلغت مساحتها 1883 هكتار، 69 آر، عدد سكانها 4534 نسمة وتتكون من عشر قرى. ويعتمد سكانها على التين والزيتون والقطيع 1500 رأس.

1 - Bulletin officiel, 1898, p. 336, 337.

2 - C. DEVAUX, op. cit., p. 406.

3 - Bulletin officiel, 1898, p. 336, 337.

4 - Idem, p. 195, 196.

5-Idem, P481,482..

5 - مشطراس: Mectras

تقع هذه القبيلة على بعد 25 كلم شرق ذراع الميزان، بلغت مساحتها 1550 هكتار، وعدد سكانها 2909 نسمة، يملكون 4000 شجرة زيتون، و 5000 شجرة تين، وعدد الماشية 910 رأس وأكثر من نصفها أبقار¹.

6 - فليسة مزالة: Flisa Mzala

تقع هذه القبيلة في البلدية كاملة السلطات تيزي غنيف وذراع الميزان على بعد 3 كلم من هذه الأخيرة، كانت جزء من الكنفدرالية البربرية فليسة أم الليل وانفصلت عنها في سنة 1851.

بلغت مساحتها 5000 هكتار، وعدد سكانها 7701 نسمة، ويتمثل موردتهم الأساسي في التين والزيتون، واشتغل عدد كبير من السكان لدى المعمرين في ذراع الميزان وتيزي غنيف. وبلغ عدد الماشية 5288 رأس، منها 1580 رأس من البقر و 1509 رأس من الغنم، و 1885 رأس من الماعز.

7 - قبيلة بني غوبري: Beni yubri

تعتبر جزء من البلدية المختلطة سباو الأعلى، تبعد بـ 40 كلم عن تيزي وزو، بلغت مساحتها 12718 هكتار 37 آر، 10س، يعتمدون في رزقهم على التين والزيتون، ويملكون 9000 رأس من الماشية منها 4000 رأس من الأغنام و 4500 رأس من الماعز. وبلغ عدد السكان في سنة 1886 - 9212 نسمة، وفي سنة 1891، 9181 نسمة².

8 - فليسة البحر: Flisa n Lebhar

بلغت مساحتها 9600 هكتار، منها 3000 صالحة للزراعة. ويعتمد السكان على التين والزيتون وهي غير كافية لسد حاجيات السكان. وبلغ عدد سكانها 8346 نسمة³.

9 - قبيلة فريكة: Frika

تقع على بعد 10 كلم جنوب ذراع الميزان، تنتمي إلى كنفدرالية قشتولة بلغت مساحتها 2933 هـ، 92 آر، 19 س. وعدد سكانها 3242 نسمة أي 1105 في الهكتار.

1 - Bulletin officiel, p, 658, 659.

2 - Idem, p, 1892, p. 649, 650, 1383, 1384, 1385.

3 - Idem, p. 1035, 1384, 1385.

لا يحق للمرأة أن ترث من عائلتها، والهدف من ذلك هو عدم دخول العنصر الأجنبي إلى الأسرة. وفي تربية المواشي يملك السكان 2900 رأس منها 1185 رأس من الأغنام و 640 رأس من الماعز، وفي موسم الحصاد يتنقل الكثير من السكان للعمل في مناطق السهول¹.

10 - قبيلة عمراوة: emrawa

تبعد عن البحر بـ 45 كلم، ومنذ دخول الأتراك اتخذت الأراضي طابع المخزن ومنذ 1863 اعتبر هذا الإقليم ملك Melk. وبلغت مساحة القبيلة 23792 هكتار، 54 آر، 06 س. وانتزعت فرنسا 852 هـ، 86 آر، 02 س، قبل 1863، تملك القبيلة 214 من الخيول، و 296 من البغال و 7364 من الأبقار و 8405 رأس من الأغنام، و 1492 رأس من الماعز.

بلغ عدد السكان 11855 ن، وتحتوي القبيلة على 21 فرع، و 63 قرية².

11 - آث جناد: At Jennad

كانت الكنفدرالية البربرية سابقا آث جناد تتكون من ثلاث قبائل من نفس الأصل وهي:

1 - جناد البحر. 2 - جناد الشرق. 3 - جناد الغرب.
تبلغ مساحتها 16600 هـ، وعدد سكانها 17803 نسمة، بكثافة قدرها 107 ن في كلم².

يتمثل المورد الأساسي للسكان كالمناطق الأخرى في التين والزيتون، وتربية المواشي، إذ بلغ عدد الأبقار والماعز 71000 رأس³.

12 - واقتون: Wagnun

تقع هذه القبيلة على بعد 20 كلم شرق دلس، وتتكون من الكثير من القرى وبلغت مساحتها 19473 هكتار. وتتميز بتربة غير صالحة لزراعة، إلا في بعض المناطق، والسكان لا يملكون معاصر للزيتون. ويزرعون الخضر والحبوب، لكن لتلبية حاجياتهم

1 - Bulletin officiel, p. 1160, 1161, 1162.

2 - Idem, 1869, p. 149, 150, 151.

3 - Idem, 1895, p. 165, 465, 467.

فقط، وفي مواسم الحصاد يشتغلون في سهل متيجة وخاصة في مقاطعة قسنطينة. ويملكون أشجار التين والزيتون والخروب والبلوط. وبلغ عدد السكان حسب إحصاء 1886 - 17234 نسمة، وتناقص عددهم 1891 فبلغ 17010 نسمة، وبلغ عدد القطيع 1500 رأس وخاصة الأغنام¹.

13 - بني واقور: Iwaquren

تقع هذه القبيلة على بعد 12 كلم شمال غرب بني منصور، وبلغت مساحتها 2740 هكتار، 30 آر، وعدد سكانها 1533 نسمة. وتملك 4203 رأس من المواشي، ومنها 2609 رأس من الأغنام و1151 رأس من الماعز.

14 - قبيلة تقيرين يازوزن: Tigirin Yazuzen

تقع هذه القبيلة على مسافة 15 كلم من أزفون Azeffoune، بلغت مساحتها 7077 هكتار، 30 آر، 70 س. وعدد سكانها 4617 نسمة، وتشمل غاباتها على أشجار البلوط، وتملك أشجار التين والزيتون. وفي مجال تربية مواشي تملك 2984 رأس من الماعز والأبقار والأغنام².

15 - قبيلة بني إيجر ساحل: At Ijer Sahel

تقع هذه القبيلة على بعد 20 كلم جنوب شرق مركز عزازقة، تبلغ مساحتها 5122 هكتار، 27 آر. ويهتم السكان بزراعة الحبوب، ويملكون أشجار الزيتون وهي مصدر رزقهم. لكن هذا غير كاف لتلبية حاجيات السكان فيلجأ البعض إلى الهجرة إلى مقاطعة قسنطينة للاشتغال لدى المعمرين وفي المدن الساحلية، يملك السكان 2944 رأس من الماشية، وبلغ عدد السكان 5976 نسمة حسب إحصاء 1896 وعشر قرى³.

1 - Bulletin officiel, 1894, p. 383, 384.

2 - Idem, 1899, p. 580, 581.

3 - Idem, 1900, p. 808, 809.

ب - حوصلة لتقديم منطقة قبائل جرجرة ككل:

بلغت المساحة الإجمالية للقبائل المذكورة ككل 195381 هـ - ٣٨٨ - 36 س
وكانت الملكية تكتسي طابع الملكية المشاعة (الجماعية) وهذا يعتبر حاجزا منيعا
ضد محاولات المعمرين شراء الأراضي لأنها ليست تابعة لفرد واحد. ويتميز
اقتصادهم بأنه تقليدي، إذ يستعمل في المجال الفلاحي الوسائل التقليدية وذلك بالتعاون
سواء تعلق الأمر بالحرث أو الزرع أو جني الزيتون. وهذا التعاون أدى إلى تمتين
الروابط بين عناصر المجتمع. ويتجلى ذلك بالخصوص في فترات الأزمة كالمجاعة أو
الخطر الأجنبي، إذ تجسدت روابطهم في المقاومة الشديدة للاستعمار الفرنسي، إذ
تحرك المجتمع كفرد واحد بوحداته المتمثلة في القرى والقبائل (جمع قبيلة)
والكنفدراليات Tiqbilin.

وفي حالة المجاعة مثل التي وقعت سنة 1866، تضامن السكان، وأقرض محمد
المقراني الأموال من إحدى البنوك الفرنسية لمساعدة المحتاجين أضف إلى ذلك أن
السكان لديهم عادة تخزين المواد الغذائية كالتين الجاف والزيتون والقمح والزيت لوقت
الحاجة.

- وفي المجال الإداري، هناك تنظيم دقيق للمجتمع، إذ نجد القرية ويحكمها أمين
القرية، بالانتخاب ويختار العاقل والفصيح وذو الرزانة، وتنقسم القرية إلى صفوف
وعلى رأس كل منها مسؤول.

ثم نجد القبيلة (العرش Leerc) وتتكون من القرى وعلى رأس كل قبيلة مسؤول.
وبعد القبيلة هناك الكنفدرالية Taqbilt وتتكون من القبائل ويحكمها جماعة الـ 12
Tajmaet n'tnac.

من هنا تبدو فكرة الجماعية التي ترسخت في هذا المجتمع عبر الزمن فنجد الفود
منصهر في المجتمع، ففي سنة 1871 عندما اندلعت ثورة (1871) المقراني، نشطت كل
الوحدات السياسية التي ذكرناها وهي (القرى والقبائل والكنفدراليات).

- وفي النشاط الاقتصادي، نجد أن القبائلي مرتبط بالأرض فهي كل شيء لديه،
يمكنه أن يهاجر بعيدا عنها لكن العودة أكيدة، فنجدهم يزرعون كل ما يمكنهم أن
يزرعوه، رغم أن معظم الأراضي جبلية، ويحقق بعض حاجيات السكان. وبالإضافة

إلى ذلك يتمثل المورد الأساسي لهم في أشجار التين والزيتون بالخصوص، وعلاوة على ذلك هناك نجد تربية المواشي.

المحور الثاني: CHAPITRE II

تطبيق الاستشارة البرلمانية في مختلف القبائل

L'Application du sénatus - consulte dans les différentes tribus

أ- في كل قبيلة

1-الأراضي

2- التقسيم الإداري

ب - في قبائل جرجرة ككل

1-الأراضي

2- التقسيم الإداري

الفصل الثاني: تطبيق الاستشارة البرلمانية في مختلف القبائل

I - تقسيم أملاك القبائل:

1 - في قبيلة آث يحي

أ - التقسيم الإداري

عين قرار 15 ماي 1891 إقليم آث يحي ليخضع إلى عمليات تحديد الأراضي التي أقرها قانون 28 أفريل 1887.

عندما جاء مفوض الحكومة Le commissaire délimitateur إلى آث يحي كانت معظم القبائل المجاورة محددة من قبل، ولم تحدد إلا الجهة المشتركة مع بني إيجر ساحل وبني إتورار.

نظرا لضيق المساحة القبيلة 4638 هكتار. والعلاقات الضيقة بين أجزاء القبيلة ونقص الموارد المالية، هذا كله جعل إدارة البلدية المختلطة لجرجرة ولجنة الاستشارة البرلمانية للعاصمة تقترح تكوين دوار واحد وأخذ اسم "آث يحي".

ب - تقسيم الملكيات:

وتم الاعتراف بأن الملكية تتخذ الطابع الخاص، وهي قاعدة عامة في منطقة القبائل. ولم ينجر عن عمليات تحديد الأراضي أي احتجاج، سواء أثناءها أو بعدها. وجرت هذه العمليات بصفة عادية وليس هناك أية معارضة.

ينصر البند الأول من قرار 15 ماي 1891 على ما يلي:

حدد إقليم قبيلة آث يحي، البلدية المختلطة لجرجرة، مقاطعة الجزائر والذي تبلغ مساحته حوالي أربعة آلاف وست مائة وثمانية وثلاثين هكتار، واحد وعشرين آر، أربعون سنتيار (4638 هكتار، 21 آر، 40 سنتيار) طبقا لما ورد في محضر جلسة تحديد القبيلة.

البند الثاني: قسمت أراضي القبيلة طبقا لما ورد في محضر الجلسة:

دوار آث يحي: عدد السكان 6809 نسمة¹

1- Bulletin officiel, 1894 .P 834- 838 .

-voir aussi le plan Sénatus- consulte du douar Ait Yahia (a la commune Ait Yahia, Non classé).

الأفواج التابعة للدولة domaniaux بالإضافة عن الغابات 25 هكتار، 18 آر، 90 سنتيار.

الأمالك للبلدية: 178 هـ، 49 آر، 58 سنتيار.

الملكية الخاصة: 4274 هكتار، 52 آر، 92 سنتيار.

الملكية العمومية 160 هكتار.

المجموع 4638 هـ، 2 آر، 40 سنتيار.

البند الثالث: تحتفظ الدولة بحق ملكية الأراضي (الأمالك) الشاغرة أو المهجورة والتي لم يتم التعرف على أصحابها أثناء عمليات تحديد الأراضي¹.

من خلال ما سبق نستنتج أن الملكية الخاصة حددت لتسهيل بيعها للأوربيين، وبخصوص مجموعات الأراضي التي تحصلت عليها الدولة، ومجموعات الأراضي البلدية بلغ مجموعها: 203 هـ، 68 آر، 48 س.

ونلاحظ أيضا أن الأراضي الشاغرة والمهجورة استولت عليها الدولة عوضا من البحث عن من له الحق في وراثتها.

2- في بني يني

أ - التقسيم الإداري:

بتطبيق قرار 15 مارس 1894، على هذه القبيلة التي تبلغ مساحتها (هذه القبيلة) 3499 هكتار، تم تكوين دوار واحد والذي حافظ على تسمية القبيلة.

ب - تقسيم الملكيات:

ومثل كل مناطق القبائل، فإن طابع الملك (الخاص) هو الطاعي على الأراضي، مع منع المرأة من الإرث ونتج عن عمليات تحديد الأراضي ما يلي:

- أمالك الدولة: 38 فوج وكانت أمالك حبوس والأراضي الشاغرة، ومساحتها 10 هـ، 30 آر، 78 س.

- أمالك البلدية: 76 فوج، و مساحتها 97 هـ، 37 آر، 73 س².

1 - Bulletin officiel, 1894, p. 836 - 838.

2 - Plan - sénatus - consulte du douar Ben Yenni, ouzou.

l'agene du cadastre wilaya Tizi

وتكون الملكية الخاصة فوج تحت رقم 116 ومساحته 3231 هـ، وتبلغ مساحة الملكية العامة (العمومية) حوالي 160 هـ.

وخلال إجراء عمليات تحديد الأراضي، ظهرت عدة احتجاجات بخصوص قطع من الأراضي واستيلاء الدولة على بعض أشجار الزيتون المنعزلة. وكان الرد إيجابياً على سبع احتجاجات وسلبية على ست أخرى، وذلك بعد أن تم التعرف على شرعية المحتجين، والست الأخرى رفضت لأن موضوع الاحتجاجات (الأراضي) تم التعرف عليها من قبل لصالح الدولة.

وهذه أسماء المحتجين والذين رفضت احتجاجاتهم:

- 1 - أحمد اعراب نايت فرحات من قرية أقني أحمد.
 - 2 - أحمد نايت عمارة، من نفس القرية.
 - 3 - سعيد نايت براهيم، من ثوريرت - ميمون.
 - 4 - شريف بن سعيد، من نفس القرية.
 - 5 - سعيد نايت بساي، من نفس القرية.
 - 6 - وأخيراً علي، ومحي الدين ومحمد اعراب أو سعيد من آث لاربعاء.
- هناك من احتج ثانية ويتعلق الأمر بالأسماء المذكورة تحت رقم 2 و 4 و 6 بالإضافة إلى محتج آخر وهو علي نايت جبارة، إلا أن هذه الاحتجاجات كلها كانت بدون جدوى ولم تتبع إلى العدالة في الآجال المحددة في البند رقم 13 من قانون 22 سبتمبر 1887. وبالتالي بقي الترتيب الذي أقرته اللجنة الإدارية، ساري المفعول. وفيما يلي بنود قرار تحديد الملكيات:

- البند الأول: حدد إقليم قبيلة بني يني، البلدية المختلطة البرج الوطني Fort. National، مقاطعة الجزائر، والذي تبلغ مساحته حوالي ثلاثة آلاف وأربع مائة وتسعة وتسعين هكتار، تسع وخمسين آر، واحد وثلاثين سنتيار (3499 هـ، 59 آر، 31 س)، طبقاً للدلالات الواردة في محضر الجلسة المحددة لأراضي القبيلة.
- البند الثاني: قسم إقليم القبيلة طبقاً للدلالات الواردة في محضر الجلسة المحددة لأراضي القبيلة كما يلي¹:

1 - Bulletin officiel, 1895, p. 319, 321.

دوار بني بني: عدد السكان 6030 نسمة، الأملاك التابعة للدولة Domaniaux باستثناء:

- الغابات 10 هـ، 30 آر، 78 س.
 - الأملاك البلدية 97 هـ، 37 آر، 73 س.
 - الملكية الخاصة 3231 هـ، 38 آر، 80 س.
 - الملكية العمومية 160 هـ، 52 آر.
 - المجموع 3499 هـ، 59 آر، 31 س.
- من خلال ما سبق يتبين لنا، أن بتطبيق الاستشارة البرلمانية، تضايق السكان من ذلك فقدموا عدة احتجاجات وهي دلالة على عدم رضاهم من هذا القانون، أضف إلى ذلك أن الأملاك البلدية وأملاك الدولة بلغت مساحتها 107 هـ، 68 آر، 51 س¹.

3 - قبيلة بني بو يوسف Beni - Bou - Youssef

أ- التقسيم الإداري:

تقع قبيلة بني بو يوسف تقريبا في وسط جبال جرجرة، وهو الإقليم الأول في المنطقة الذي خضع لتطبيق الاستشارة البرلمانية، تطبيقا لقانون 28 أبريل 1887. بالرغم من الكثافة السكانية العالية للإقليم، فإن هذا الإقليم لم يقسم، إذ حافظت اللجنة الإدارية على التسمية العرقية: بني بو يوسف.

ب- تقسيم الملكيات: نتج عن عمليات تحديد الأراضي ما يلي:

- الأملاك البلدية: 35 فوج فيها زوايا، مقابر و 23 فوج مشمل تتمثل في الأراضي المحروثة، ومساحتها 273 هكتار.
 - الملكية الخاصة: فوج تبلغ مساحته 1799 هكتار.
 - الملكية العمومية 101 هكتار.
- أثناء عمليات تحديد الأراضي ظهر احتجاج واحد موجه نحو جزء من المشمل يقع خارج الإقليم، لكن ليس هناك أية متابعة.
- وينص قرار 22 أكتوبر 1889 على البنود التالية²:

1 - Bulletin officiel, 1895, p. 321.

2 - Idem, 1893, P 590, 592.

- البند الأول: حدد إقليم بني بو يوسف التابع للبلدية المختلطة لجرجرة، مقاطعة الجزائر، والذي تبلغ مساحته حوالي 2174 هكتار، 60 آر، حدد طبقا للدلالات الواردة في محضر جلسة تحديد الأراضي.

- البند الثاني: قسمت القبيلة إلى ما يلي:

- دوار تفرودوت: عدد السكان 4002 نسمة.

- الأملاك المعينة للخدمة البلدية 273 هـ، 92 آر، 73 س.

- أفواج الملكية الخاصة: 1798 هـ، 94 آر، 27 س.

- الملكية العمومية 101 هـ، 73 آر.

المجموع: 2174 هـ، 60 آر.

البند الثالث: تحتفظ الدولة بالأملاك الشاغرة والمهجورة.

نلاحظ بأن الأملاك البلدية بلغت حوالي $\frac{1}{8}$ مجموع مساحة القبيلة أي: 273 هـ،

92 آر، 73 س من مجموع 2174 هـ، 60 آر، وعلاوة على ذلك فإن معظم الأملاك

تنتمي إلى الخواص (الملكية الخاصة)¹.

4 - في بني واسيف: Beni - Ouassif: أ - التقسيم الإداري

ظهر قرار تحديد الأراضي في 13 جويلية 1897، ويغلب على الأراضي طابع

الملكية الخاصة ونص على إنشاء دوار واحد في القبيلة بنفس التسمية "واسيف".

ب - تقسيم الملكيات: نتج عن عمليات تحديد الأراضي ما يلي:

انعدام وجود الأملاك التابعة للدولة domanial.

تحتوي الأملاك البلدية على 53 فوج وفيها المساجد، والمقابر، و 44 فوج مشمل...

ومساحتها المجمل 38 هـ، 27 آر، 35 س.

تتكون الملكية الخاصة من فوجين ومساحتها 1774 هـ، 30 آر، 05 س.

- الملكية العمومية 140 هـ، 80 آر، 60 س².

Voir aussi, Plan sénatus - consulte du douar Ath Bouyoucef (agence du cadastre de tizi-ouzou).

1-Bulletin officiel, 1893 P 590, 592

Voir aussi, Plan sénatus - consulte du douar Ath Bouyoucef (agence de cadastre detizi-ouzou)

2- Bulletin officiel, 1897, P 664, 665.

-Voir aussi, Plan sénatus - consulte du douar Ouacif (commune Ouacif, Non classé).

وخلال عمليات تحديد الأراضي، ظهرت تسع احتجاجات من طرف الأهالي وتتص أفواج المشمل، لكن تم معارضتها من طرف الجمعة Djemaâ، ولم تكن هناك متابعة إلى العدالة في الآجال المحددة في قانون 22 سبتمبر 1887. وانتهت عمليات تطبيق الاستشارة البرلمانية بدون معارضته¹.

5 - قبيلة بني إتورار

أ- التقسيم الإداري: ظهر قرار تحديد الأراضي في 27 ماي 1898، وتبلغ مساحة قبيلة بني إتورار 4558 هكتار، ولم ينجر عن تطبيق عمليات تحديد الأراضي أي اعتراض وأعلنت اللجنة الإدارية أن ملكية الأهالي تتخذ بالخصوص طابع الملكية الخاصة، وتم تكوين دوار واحد نظرا لضيق مساحة القبيلة.

ب - تقسيم الملكيات: انجر عن عمليات تحديد الملكيات النتائج التالية:
- ملكية الدولة تتكون من 7 أفواج من أراضي الحبوس ومساحتها الإجمالية 15 هكتار، 17 آر، 30 س.

- الأراضي البلدية تضم 194 فوج وهي مقابر، مساجد، ومشمل ومساحتها الإجمالية 307 هـ، 80 آر، ومجموع أراضي الملكية الخاصة كون فوج واحد ومساحته: 4137 هكتار، 12 آر، 70 سنتيار.

- الملكية العمومية: 97 هـ، 90 س.

وخلال عمليات تحديد الأراضي ظهرت ثمانية احتجاجات قدمت من طرف الأهالي بخصوص ترتيب أراضي الدولة والبلدية. وبما أن هذه الاحتجاجات ليست مؤسسة فقد رفضت².

1 - Bulletin officiel, 1897, p 665.

Voir aussi; Plan sénatus - consulte du douar Ouassif (commune Ouassif, salle d'archinles).

2 - Bulletin officiel, 1898, p. 597, 598.

Voir aussi, Plan sénatus- consulte du douar Ittourar (Agence du cadastre de la willaya de Tizi-Ouzou

6 - قبيلة بني صدقي أوغdal : Beni - Sedka - Ogdal

أ- التقسيم الإداري: ظهر قرار تحديد أراضي القبيلة بتاريخ 19 أفريل 1898. وتقع هذه القبيلة على بعد 30 كلم غرب مركز مشلي، مقر البلدية المختلطة لجرجرة وهذه القبيلة تابعة لهذه البلدية إداريا.

وخلال عمليات تحديد الأراضي ظهر احتجاجين من طرف الأهالي، بخصوص تحديد الأراضي بين قبيلة بني صدقي أوغdal وقبيلة بني بوعكاش. وسويت هذه المشكلة بطريقة سلمية بين ممثلو المجموعتين.

وقد تمت " تاجمعت " Djemaâ (ممثلين) بني صدقي أوغdal، بالإضافة إلى ما سبق احتجاجين آخرين وهدفهما تعديل الحدود الموجودة بين القبيلة وقبائل بني واسيف وبني صدقي شناشة، لكن النتيجة سلبية لأن الاحتجاجين غير مؤسسين. وأعلنت اللجنة الإدارية أن ملكية الأهالي تكتسي الطابع الخاص، وأقرت أن القبيلة ينبثق منها دوار واحد بنفس التسمية.

ب - تقسيم الملكيات: وانجر عن عمليات تحديد الأراضي النتائج التالية:

- يحتوي مجال الدولة على فوجين وهي آثار رومانية ومساحتها 65 آر، 90 س. وفي المجال البلدي ظهر 127 فوج: مشمل ومقابر، جمعة، ومساحتها الكلية 942 هكتار. 23 آر، 63 سنتيار. وبلغت مساحة الملكية الخاصة 132 هـ، 90 آر، 23 س. من خلال ما سبق نستنتج أن المساحة الكلية لأراضي الدولة والبلدية هي: 942 هـ، 89 آر، 53 س.

أثارت عمليات تحديد الأراضي عدة احتجاجات، والتي تم تسويتها في الميدان، إلا احتجاج واحد كان ضد توزيع الفوج البلدي رقم 16، وكان هذا الاحتجاج من طرف "تاجمعت" بني واسيف و"تاجمعت" بني بوعكاش ومن طرف سليمان بن عمارة، إلا أن هذه الاحتجاجات قبلت بالرفض.

تبين من خلال محضر الجلسة، أن أهالي ثاقمونت ألّول أعطي لهم الحق في استغلال الحطب في الفوج البلدي رقم 26 من دوار كوريال Kouriel¹، منح هذا الحق

1 - Bulletin officiel, 1898, p. 529, 530.

بقرار 7 مارس 1898 والمتضمن تطبيق عمليات الاستشارة البرلمانية المرتبطة بقبيلة بني صدقي شناشا.

وخلال شكايات عملية تحديد الأراضي، ظهرت أربع احتجاجات من طرف أهالي شناشا وواضية وسجلت في الدفتر الفرنسي. وكان هدفها المطالبة بقطع من الأرض كانت قد ضمنت إلى الملك أثناء العمليات¹.

7 - قبيلة بني منقلات: Beni - Menguellat - التقسيم الإداري والملكيات:

كتب التقرير في 12 أكتوبر 1896، ولم ينجر عن تحديد الملكييات إلا احتجاجين والتي سويت من طرف اللجنة الإدارية، هذه العملية تم المصادقة عليها من طرف نفس اللجنة في يوم 14 أبريل 1890، نظرا لضيق مساحة القبيلة، كونت اللجنة الإدارية دوار واحد فقط محافظة على نفس التسمية. وتكتسي الملكية في بني منقلات مثل كل منطقة القبائل، الطابع الخاص وأسفرت عمليات ترتيب وتوزيع أفواج الملكية عن النتائج التالية:

- مجال الدولة: لقد طالبت مصلحة الغابات، بقطعة أرض تقع في مكان يسمى "سيدي أحمد" وكون منها المفوض محدد الأراضي الفوج رقم 1. وباحتجاج تاجمعت، اعترف هذا الموظف فيما بعد أن الملكية التي هي محل الخلاف، تتضمن أشجار البلوط وأشجار غابية والتي كانت ملكا للأهالي منذ عهود غابرة بدون معارضة، وبالتالي فإن الفوج رقم 1 لا يوافي شروط منحها للدولة فألغي وجمع في فوج الملك رقم 68.

وحدد الفوج رقم 2 و3 ومساحتها 1 هكتار، 95 آر ومصدرهما الأملاك المصادرة، في مجال الدولة.

- الأملاك البلدية: تتكون هذه الأملاك من 29 فوج وفيها مساجد ومقابر، وأماكن عديدة محيطة بالقرية الإدارية مشلي Michelet الواقعة جنوب شرق القبيلة، (الفوج رقم 48) وأسواق تاجمعت وأقوني السبث Agouni - Essebt (الأفواج رقم 34 و47) وأخيرا مكان سوق الجمعة سابقا (رقم 35) وملكيته منحت لقبيلة أقبيل التي طالبت بها عن طريق "تاجمعت". ووضع 21 فوج مشمل وطرقات في المجال البلدي²، بالإضافة إلى

1- - Bulletin officiel, 1898, p. 530.

2 - Idem, 1893, p. 1158, 1161

Voir aussi, Plan sénatus - consulte du douar Beni - Menguellat (commune de Ain El-Hammam).

191 شجرة زيتون 409 شجرة التين منعزلة متواجدة في أفواج الملكية الخاصة وتسمياتها متواجدة في محضر جلسة تحديد الأراضي، والمساحة الإجمالية 85 هـ، 60 آر، 65 س، الملكية الخاصة 3 أفواج ومساحتها 3190 هـ، 32 آر، 35 س. الملكية العمومية 96 هـ، 35 آر. وبلغت مساحة القبيلة حوالي 3374 هـ، 71 آر، 90 س¹.

وأسفرت عملية تحديد الأراضي عن تقديم احتجاج من طرف المدعى حاج قاسي نايت سي أمر المستقر في قرية ثوريرت ننذيسيت Taouriet n tiddits والذي زعم أن قطعة أرض التي توجد في المجال البلدي يحدها تخوم قبيلة رقم 31 ومن هذه التخوم (المعلم) تهبط التخوم بصفة مستقيمة نحو الجنوب مرورا بتخوم رقم 2 و3 من الملكية جـ (G) من الملكية الخاصة رقم 69، حتى الطريق ذات المصلحة المشتركة رقم 6 والتي تتبعه هذه التخوم في اتجاه الغرب حتى المعلم رقم 1، الإقليم المتواجد غرب هذه التخوم ملكية له ورثها عن أجداده وهم بدورهم اشتروها من أحد أهالي القرية.

لكن كان جواب المفوض محدد الأراضي سلبي للمحتج إذ ذكر بأن البلدية المختلطة لجرجرة كانت تملك تلك الأرض منذ تأسيس القرية الإدارية مشلي Michelet والتي يعود تاريخ تأسيسها إلى حوالي 1884، وإن البلدية المختلطة كانت تملك أشجار، ومقلع أحجار التي استخدمت في بناء عمارات القرية. وأن مقبرة الأوربيين تقع في هذه الأرض.

وقبل ظهور القرية الإدارية، لم يقدم المحتج أي عقد ملكية لهذه الأرض التي كانت تتكون من أحجار (صخور) ومراعي والتي يستفيد منها قطيع المناطق المجاورة. من خلال هذا الرد يبدو واضحا أن الإدارة الفرنسية كانت بارعة في الرد على احتجاجات السكان. إذ من الأساليب المستعملة لاسكات السكان نجد طلب عقد الملكية، ونحن نعلم أن عقود الملكية وحتى الحالة المدنية كانت غير موجودة في العهد العثماني، إلا في أواخر القرن 19 وبالتالي قد لا تعترف بملكية شخص ما فلا تقدم له عقد الملكية، وبالتالي ليس له ملكية².

1- Bulletin officiel, 1893, p. 1158, 1161.

2- Archives de l'agence nationale du cadastre - Alger, P.V. du délimitation du douar Beni Menguellet. 14 Aout 1890.

8- قبيلة بني بوعطاف:

أ- التقسيم الإداري: كتب التقرير يوم 07 أفريل 1900، وتبلغ مساحة القبيلة 1238 هكتار. ولم ينتج عن عملية تحديد الأراضي والملكيّات أي طارئ وأثبتت اللجنة الإدارية ذلك في جلستها يوم 17 نوفمبر 1892.

وتكتسي الملكية في هذه القبيلة طابع الملكية الخاصة مثل كل القبائل Kabylie. ونظرا لضيق الإقليم، فإن هذه القبيلة لا تستطيع تكوين إلا دوار واحد. وفكرت اللجنة الإدارية في إعطاءه تسمية "بني عطاف" لكن هذه التسمية يمكن أن تكون غامضة، فعوضتها بتسمية أخرى وهي يطافن "Yattafen".

ب- تقسيم الملكيات: أسفرت عمليات تحديد الملكيات عن النتائج التالية:

- مجال الدولة ويتكون من فوجين ومساحتهما 67 آر و 40 سنتياري، ويتكون أحدهما من مكان بنيت فيها مدرسة قبائلية والآخر من قطعة أرض للحرث ظهرت من الأراضي المهجورة.

- والمجال البلدي يضم 39 فوج فيه مقابر ومساجد، ومشمل وبلغت مساحتها الإجمالية 48 هـ، 23 آر، 90 س.

- الملكية الخاصة: 3 أفواج ومساحتها 1446 هـ، 83 آر، 15 س.

- المجال العمومي Domaine public: 42 هـ، 50 آر، 55 س⁽¹⁾.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن مسافة الأراضي البلدية والدولة بلغت بصفة إجمالية 48 هـ. 91 آر. 30 س. وهي مساحة معتبرة نظرا لضيق مساحة القبيلة، وهذا على حساب ملكيات العرش والملكية الخاصة.

ومن جانب آخر هناك بعض الإيجابيات المتمثلة في بناء مدرسة وبدون أن يستفيد منها أطفال المنطقة. ويمكن القول أن بناء مدارس فرنسية في القبائل أدى إلى انتشار اللغة الفرنسية وسهل ذلك، المهمة للمهاجرين خاصة في القرن 20 فنجدهم يندمجون في الوسط الفرنسي بصفة سريعة⁽³⁾.

1 - Bulletin officiel, 1900, p. 451 - 456.

2 - , Plan sénatus - consulte du douar Yattafen (commune Yattafen, non classé).

3 - Bulletin officiel.1900, P 351 - 355.

9 - قبيلة بني بودرار

أ- التقسيم الإداري: تنتمي قبيلة بني بودرار إلى البلدية المختلطة لجرجرة، مقاطعة الجزائر (العاصمة)، تبلغ مساحتها تقريبا 3716 هكتار، 39 آر، 75 سنتيار.

ب- تقسيم الملكيات: أسفرت عمليات تحديد مختلف الملكيات عن النتائج التالية:

- عدد السكان 6860 نسمة.

- الأفواج التابعة للدولة Groupes domaniaux:

- الغابات: لا شيء.

- الأملاك الأخرى 02 هـ، 01 آر، 15 س.

- أراضي عينت للمصالح البلدية: 1259 هـ، 91 آر، 49 س.

- الملكية الفردية (الخاصة): 2367 هـ، 78 آر، 30 س.

- الملكية الجماعية: لا شيء.

- الملكية العامة (العمومية): 86 هـ، 68 آر، 81 س.

المجموع 3716 هـ، 39 آر، 75 س¹.

نستنتج من خلال ما سبق أن المساحة الكلية للأملاك البلدية، وأملاك الدولة 1261

هـ، 92 آر، 64 س. وليس هناك احتجاجات.

10 - قبيلة أقبيل:

أ- التقسيم الإداري: تنتمي قبيلة أقبيل إلى البلدية المختلطة لجرجرة، مقاطعة

الجزائر (العاصمة) وبلغت مساحتها 2876 هكتار، 60 آر، وحددت كما يلي:

ب- تقسيم الملكيات: - الأراضي التابعة للدولة: لا شيء.

- الأراضي البلدية 1028 هـ، 53 آر، 97 س.

- الملكية الفردية 1768 هـ، 31 آر، 18 س.

- الأملاك العمومية 5 هـ، 04 آر، 08 س.

- الأملاك العمومية الطرقات: 29 هـ، 70 آر، 77 س.

- الأملاك العمومية الأودية: 45 هـ، 00 آر، 00 س².

1- bulletin officiel, 1900, P 351, 355

2 - Archives de l'A.P.C d'Akbil (Plan sénatus - consulte Non classé).

المجموع 2876 هـ، 60 آر، 00 س.

نلاحظ أن أراضي الدولة منعدمة، وبالتالي نجد فقط الأراضي البلدية، وليس هناك إشارة إلى بناء مدرسة ما مثلما هو الشأن في بني عطاف.

11 - قبيلة بني بوعكاش:

أ- التقسيم الإداري: تكتسي الملكية في هذه القبيلة بطابع الملكية الخاصة، ونظرا لضيق مساحتها (القبيلة) كون دوار واحد فقط ومنحت اللجنة الإدارية له تسمية "Keurad chat" أي صناع الحبال لأن القبيلة معروفة بصناعة الحبال.

ب- تقسيم الملكيات: أسفرت عمليات تحديد الأراضي على النتائج التالية:

- أملاك الدولة: لا توجد، ويتكون المجال البلدي من 61 فوج وهي مراعي، مشمل، مقابر... ومساحتها الكلية 242 هـ، 24 آر، 35 س. ويشمل أيضا بعض أشجار الزيتون المنتشرة في كل الملكية الفردية. ومجموع أراضي الملكية الفردية (الخاصة) كونت فوج مساحته 925 هـ، 82 آر، 20 س. وبلغت مساحة الأملاك العمومية 32 هـ، 33 آر، 39 س.

ما يمكن الإشارة إليه هو نفس الملاحظة التي ذكرناها حول قبيلة أقبيل وهي انعدام أملاك الدولة^{1.2}.

12- في قبيلة آث إيراثن

نتج عن عملية تحديد ملكيات الأراضي، احتجاج، لكن أبعد لأنه لم يرق على أي أساس، ومفاده أن تاجمعت Djemaâ بني يني طلبت ضم غابة إلى أراضيها. وقسمت القبيلة إلى عدة أجزاء، جزء ضم إلى البلدية كاملة الصلاحيات للبرج الوطني Fort - national بقانون 13 ماي 1886 ويتمثل في آيت أوسامر Ousammeir وأجزاء فقط من آيت أكرما Ait - Akerma وآيت إيرجن Ait - Irdjen. والباقي من هذه الأجزاء والمتمثلة في آيت اقوشا Ait - Aggoucha وآيت أومالو Ait - Oumalon أدمجت في البلدية المختلطة³.

1 - Bulletin officiel, 1900, p. 846, 847.

2 - Plan sénatus consulte (agence de cadastre de douar Beni Bou akache wilaya de Tizi ousou).

3 - Bulletin officiel, 1895, P 651. 652.

وانطلاقاً من هذه الوضعية فإن اللجنة الإدارية قررت في يوم 30 نوفمبر 1889 القيام بقواعد وأسس تقسيم القبيلة إلى ثلاثة دواوير كالآتي:

- أولهم يحتوي على كل قرى آيت إيراثن التابعة للبلدية الكاملة الصلاحيات والباقي يكون في البلدية المختلطة للبرج الوطني دواوين.
تتخذ الملكية عند آت إيراثن كسائر المناطق الأخرى من جرجرة، طابع الملكية الخاصة.
- التقسيم الإداري والملكيات في كل دوار:

وقسمت قبيلة آت إيراثن بموجب السناطوس كونسولت إلى ثلاثة دواوير وهي:

1 - دوار أوسامر: تضم هذه الوحدة كل رقعة القبائل الملامسة لمركز البرج الوطني. ويتكون هذا الدوار من 12 توفيق Toufik وعدد السكان 9090 نسمة (إحصاء 1891) ومساحته 3590 هكتار.

ونتج عن تحديد الملكيات ما يلي:

- ملكية الدولة: وتضم أربعة أفواج، ثلاثة منهم موجهة لمصلحة العمران Génie وتقدر مساحتها 25 هكتار و 78 آر، 40 سنتيار.
- الأملاك البلدية والمشمّل: وتشمل 114 فوج، ومساحتها 83 هكتار، 08 آر، و 84 سنتيار.

- الملكية الخاصة: تضم فوجين، وتتكون من 3381 هكتار و 76 و 44 سنتيار.

- العقارات العامة: تضم 99 هكتار و 55 آر و 70 سنتيار.

دوار إيراثن:

بلغت مساحته 8460 نسمة ووزعت الملكيات على الشكل التالي:

- عقارات الدولة: 25 فوج ومساحتها الإجمالية 24 هكتار و 77 آر و 10 سنتيار.

- عقارات البلدية 122 فوج ومساحتها 73 هكتار و 80 آر و 54 سنتيار.

- الملكية الخاصة: فوج واحد ومساحته 4283 هكتار، و 60 آر و 36 سنتيار.

- الملكية العامة: 310 هكتار و 06 آر¹.

1 - Bulletin officiel, 1895, p. 651 - 654.

3 - دوار أومالو:

يتكون دوار أومالو من فروع بلدية أومالو وأقوشا الموزعة إلى 17 توفيق Touffics، ومساحتها الإجمالية 4320 هكتار و7648 نسمة.

وكان تحديد الملكيات على الشكل الآتي:

منح للدولة 24 فوج، وغابتين مساحتها العامة 228 هكتار، 24 آر، 87 سنتيار.
يحتوي كل دوار ، على 135 فوج ومساحتها العامة والإجمالية 108 هكتار، 55 آر، 92 سنتيار.

- للأهالي الملكية الخاصة وتضم 3 أفواج ومساحتها 4013 هكتار، 69 آر، 37 سنتيار.

- وفي النهاية نجد العقارات العامة 169 هكتار، 67 آر، 54 سنتيار.
ومنحت العمليات البدائية للدولة، أفواج أخرى، مسجلة في الأرقام 19، 20، 25، 26، 27، 30 و31 أراضي فيها مسجد يدعى أروس.

من خلال ما سبق نستنتج أن السلطات الفرنسية استفادت من تطبيق السناتوس كونسولت وذلك باستيلائها على مساحات واسعة من الأراضي:

- ففي دوار أوسامر بلغت ملكية الدولة 25 هـ، 78 آر، 40 س.

والأملاك البلدية 83 هـ، 08 آر، 84 س.

- وفي دوار إيراثن بلغت ملكية الدولة 24 هـ، 77 آر، 10 س.

والملكية البلدية 73 هـ، 80 آر، 54 س.

- وفي دوار أومالو حددت ملكية الدولة بـ 228 هـ، 94 آر، 87 س.

والملكية البلدية 108 هـ، 55 آر، 92 س.

والمجموع 544 هـ، 95 آر، 67 س¹.

إذن استولت فرنسا على مساحة كبيرة قدرها 436 هكتار، 08 آر، 43 سنتيار وبالتالي أن يستغلها السكان فقد أصبحت نصيبا لفرنسا.

ومن جهة أخرى شنت قبيلة آث إيراثن إلى ثلاثة دواوير، بعدما كانت في بداية الأمر، خاصة في سنة 1871 إثر ثورة المقراني، كنفدرالية وفيها قبائل أخرى، ثم

1 - Bulletin officiel, P. 654, 655.

أصبحت قبيلة وهي متماسكة ومنسجمة، وتشكل وحدة سياسية قوية وهذا ما تها به فرنسا، فطبقت سياسة فرق تسد لإضعاف القبائل (جمع قبيلة) ولتزول الروابط التي كانت تسود بين أعضائها وبالتالي غرس فكرة النزعة الفردية، التي تعتبر من خصائص المجتمعات الغربية، والتي برزت منذ النهضة الأوروبية.

13- في قبيلة بني عيسي: أ- التقسيم الإداري:

حددت قبيلة بني - عيسي والتي تنتمي إلى البلدية المختلطة الحصن الوطني F.N، مقاطعة الجزائر والتي تحتوي على مساحة 4548 هـ، 45 آر، 50 س إلى ما يلي:

- دوار بني عيسي، عدد السكان 6122 نسمة.

ب- تقسيم الملكيات:- ملكية الغابات 123 هـ، 45 آر، 80 س.

-أشياء (ملكيات أخرى) 4 هـ، 7 آر، 90 س.

-الملكية البلدية 34 هـ، 61 آر، 26 س.

- الملكية الخاصة 4272 هكتار، 69 آر، 27 سنتيار.

- الملكية العامة 113 هـ، 61 آر، 27 سنتيار.

المجموع 4548 هـ، 45 آر، 50 سنتيار.

ونصت المادة الثالثة من قرار منصب التحضير للجنة التي حددت الأراضي، أن تبقى حقوق الدولة على الأملاك الشاغرة أو مهجورة وبعض أراضي المشمل احتياطية (محافظة) ونصت المادة الرابعة أن تبقى الغابات المكونة للفوجين 1 و2 لدوار بني عيسي، ومساحتها 123 هكتار، تستغل بتحفظ من طرف سكان دوار بني عيسي وسكان قرية آيت أحسن، قبيلة زمنزر¹.

لو نقارن وضع هذه المنطقة قبل الاحتلال مع الوضع التي أصبحت فيه قبل تطبيق السناتوس - كونسولت وبعده نستنتج وجود ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: قبل الاحتلال، وفيها كانت هناك ما يسمى بكنفدرالية بني - عيسي وتكونت من أربع قبائل وهي: قبيلة آيت عيسي، وقبيلة آيت محمود وقبيلة زمنزر وأخيرا آيت دواله. فكانت كنفدرالية قوية والدليل على ذلك أنها تصدت لمحاولات

1 - Bullatin officiel. Année. 1894, p. 431, 432.

باشاوات الجزائر في العهد العثماني وباعت تلك المحاولات كلها بالفشل، وقاومت الاحتلال الفرنسي في سنة 1856 وشاركت في ثورة المقراني 1871.

والمرحلة الثاني: وهي تبدأ من الاحتلال الفرنسي لها حتى تطبيق السنتاتوس كونسولت، وتميزت باستيلاء فرنسا على مساحة قدرها 229 هكتار ودفع 119339 فرنك، وفي هذه المرحلة وبسبب هذه الإجراءات ظهر تفكك في الكنفدرالية وتصدع فيها.

والمرحلة الثالثة: تتمثل في ما بعد تطبيق السنتاتوس - كونسولت إذ كونت السلطات الفرنسية دوار بني عيسي في مكان قبيلة بني - عيسي، وتم تقسيم الأراضي وتشتيتها بين الملكية البلدية التي استحوذت على 34 هـ و 61 آر، 26 س. ومصلحة الغابات حصلت على 123 هـ، 45 آر، 80 س. ونتج عن هذه التغيرات والإجراءات ظهور خلل والدليل على ذلك تلك الاحتجاجات التي ظهرت من طرف بعض الأشخاص، إذ أحسوا ولاحظوا أن بعض أملاكهم قد أخذته السلطات الفرنسية بعد التقسيم.

14- في قبيلة بني - خليلي:

أ- التقسيم الإداري: جرت عملية تحديد ملكيات قبيلة بني - خليلي بصفة طبيعية، وأعلنت اللجنة الإدارية بتاريخ 21 نوفمبر 1891 الابقاء على الإقليم كوحدة أي أن ينشأ دوار واحد فقط. وخرجت عمليات الاعتراف وترتيب مجموعات الملكية بالنتائج التالية.

ب- تقسيم الملكيات:- المساحة العامة للدوار 2356 هكتار 87 آر 50 سنتيار. وتتكون أملاك البلدية من 116 فوج ومساحتها 144 هـ 24 آر، 80 س. وتتكون الملكية الخاصة من الأفواج التالية 117، مساحتها 2127 هـ 68 آر، 70 س. وبلغت مساحة الملكية المشاعة 84 هـ، 94 آر.

وننتج عن تطبيق السنتاتوس كونسولت ظهور احتجاجات من طرف السكان على أراضيهم¹.

1 - Bulletin officiel p. 449, 450.

15- في قبيلة بني فراوسن:

أ- التقسيم الإداري: حسب تقرير 09 فبراير 1894، فإن عملية تحديد الملكيات جرت بدون أي طارئ، وقد أعلنت اللجنة الإدارية المجتمعة في 27 فيفري 1891، عن تقسيم القبيلة إلى دواوين وأهمها، الذي يشكل جزء من بلدية مقلع Mekla والذي حافظ على تسمية "فراوسن" بينما الآخر أخذ اسم "إراثن".

ب- تقسيم الملكيات: واعترفت في نفس الوقت بالملكية التي تأخذ طابع الملك Melk التي تنتقل أب عن جد بالوراثة ما عدا للنساء.

أدت عمليات تحديد الأراضي إلى النتائج التالية:

- دوار فراوسن، يحتوي على 13 قرية، وعدد السكان 7234 نسمة، المساحة الإجمالية 2952 هكتار.

تتكون ملكيات Domaniaux من 20 فوج وهي مؤسسات دينية أو تابعة لها وفوجين من الأراضي تم حجزها وألحقت بأراضي الدولة.

وأدت هذه العمليات إلى خمس احتجاجات لكن بدون جدوى.

وتحتوي الأراضي البلدية على 30 فوج زوايا، لمناطق الاجتماع والمناطق التابعة لها، و28 مقبرة، ومدرسة عربية - قبائلية و14 مشمل و16 فوج للرعي Parcours وقدمت أربع احتجاجات بسبب هذا التقسيم، لكن تم رفضها واعتبارها بدون أساس وليست مبررة.

تتكون الملكية الخاصة من الأفواج 94 و10 و104 و113 و114 مساحتها العامة 2667 هكتار، وتحمل الملكية مساحة 82 هكتار.

وقد ظهرت أربع احتجاجات، وتم تلبية بعضها وتخص بعض القطع الصغيرة من الأراضي التي ضمت لأراضي البلديات.

- دوار اغالن Iralen: ويتكون من 3 قرى، و887 نسمة، ومساحة 805 هكتار.

ولم يؤد تحديد الأراضي إلى أي احتجاج. وتتكون الأراضي البلدية من 3 ملكيات مشمل ومنها: ملكية قرية ماويه Maouia، التابعة لدوار فراوسن وأربع مقابر¹.

1-- Bulletin officiel p. 214, 215, 216.

وتحتوي الملكية الخاصة على 3 أفواج ومساحتها العامة 736 هكتار، والملكية العمومية مساحتها حوالي 14 هكتار. وجرت عمليات تحديد الأراضي بصفة عادية. مما سبق نستنتج أن قبيلة بني فراوسن تم تشتيتها إلى دوارين من أجل إضعاف قوة القبيلة وإزالة الانسجام بين أعضائها، لأن القبيلة تشكل وحدة سياسية هامة في المجتمع القبائلي وتعتبر حجرة عثرة أمام الإدارة الفرنسية التي تريد التحكم الكامل في المجتمع لكي لا يثور.

16- قبيلة اللتين Illilten

أ- التقسيم الإداري: خلال عمليات تحديد الأراضي، تم تكوين دوار واحد، نظرا لمساحتها الضيقة، والمصالح المشتركة والأصل الواحد للسكان، وأطلق على الدوار نفس التسمية "الليتن". ومثل كل القبائل La Kabylie، تكتسي الملكية في هذا الإقليم طابع الملكية الخاصة وخلال عمليات تحديد الأراضي والاعتراف بأفواج الملكيات، ظهرت 13 احتجاجات من طرف الأهالي للمطالبة بكل أو جزء من الأفواج groupes البلدية. واعتبرت كلها غير مؤسسة. وهناك احتجاجات أخرى تعود إليها بالتفصيل في المحور الأخير. وأسفرت عمليات تحديد الملكيات عن النتائج التالية:

ب- تقسيم الملكيات: - مجال الدولة: ويتكون من 5 أفواج عادية ومساحتها الإجمالية 1 هكتار و 39 آر، و 60 سنتيار وأربع أشجار الزيتون تتواجد في مختلف أفواج الملكية الخاصة، هذه الأملاك كانت منبثقة من العائلات التي ليس لها وريث ومنها إيدير نايت قاسي، الذي لم يترك إلا بنت صغيرة، وحسب عادات القبائل ليس لها الحق في الإرث. وبإشعار من مدير العقارات، تركت تلك الأملاك حتى تكبر البنت وتمنح لولي أمرها، للاهتمام بحاجياتها.

- الأملاك البلدية: تحتوي على 127 فوج من المقابر، والمشامل ومراعي ومساحتها الإجمالية 1376 هـ، 55 آر، 20 س، لكن فوجين من هذه الأفواج (رقم 133 و 134) وتمثل مساحتها 2 هـ، 42 آر تنتمي إلى ملكية الدوار المجاور وهو إثورار وحقوقهم حفظت بعقد خاص لقرار التطبيق^{1.2}.

1 - Bulletin officiel, 1901, p. 803, 805.

2 - Plan sénatus - consulte de douar Illiten (agence de cadastre wilaya, Tizi ouzou).

ويملك أيضا هذا الدوار عدد من الأشجار المثمرة المنتشرة في مختلف أفواج الملكية.

- الملكية الخاصة، مساحتها 2179 هـ، 51 آر، 00 س، (5 أفواج).

- الملكية العمومية 104 هـ، 74 آر، 69 س.

الملكيات المحتج عنها 118 Contestés هـ، 72 س، 30 آر^{1.2}.

نستنتج من خلال ما سبق، أن السلطة الفرنسية استولت على مساحة معتبرة من مساحة القبيلة وهي:

أملك الدولة 1 هـ، 39 آر، 60 س.

الأملك البلدية 1376 هـ، 55 آر، 20 س.

والمجموع 1377 هـ، 94 آر، 80 س.

إذن استولت على حوالي ثلث 3/1 المساحة الإجمالية.

17- في بني خليلي:

أ- التقسيم الإداري: ظهر قرار تطبيق السناتوس - كونسولت (الاستشارة البرلمانية)، بالنسبة لهذه القبيلة، يوم 13 جويلية 1891. وقد جرت عمليات تحديد الأراضي بدون أي طارئ، وأبقت اللجنة الإدارية، في جلستها يوم 21 نوفمبر 1891، على وحدة الإقليم، واعترفت أن الملكية تأخذ طابع أراضي ملك Melk. وخرجت عمليات ترتيب الملكيات بالنتائج التالية:

ب- تقسيم الملكيات:- المساحة العامة للدوار 2356 هكتار 87 آر، 50 سنتيار.

- ليس هناك أراضي الدولة Domanial.

- تتكون الأملك البلدية من 116 فوج groupes متنوعة ومساحتها 144 هكتار،

24 آر، 80 سنتيار.

- تتكون الملكية الخاصة من فوجين: رقم 117 و 117 bis، مساحتها 127 هكتار،

68 آر، 70 سنتيار³.

1 - Bulletin officiel, 1901, p. 805.

2 - Plan sénatus - consulte de douar Illiten (agence de cadastre wilaya, Tizi ouzou).

3 - Bulletin officiel, 1894, p. 450.

- الأملاك المشاعة (العمومية) 84 Publiques هـ، 94 آر.

من خلال هذا التقسيم والترتيب للملكيات نلاحظ، أن مساحة الأملاك البلدية أكبر من كل الملكيات الأخرى، وبالتالي ستكون انعكاسات سلبية على السكان الذين كانوا يستفيد منها في السابق.

18- في قبيلة بني بوشعيب:

أ- التقسيم الإداري: أدى تطبيق الاستشارة البرلمانية، إلى ظهور احتجاج من طرف جمعية بني خليلي، مفادها ضم أراضي محاذية لأسيف خليل وطريق بوراح، لكن لم يقبل هذا الاحتجاج، لكونه منقوص الحجج، فرفض من طرف "تاجمعت" الأخرى الخصم. وبين المفوض محدد الأراضي أن الأراضي التي طلبت من طرف "تاجمعت" بني خليلي تشتت الملكيات الخاصة لبني بوشعيب وتؤدي إلى اضطراب الحدود بين الدوارين بدون سبب.

وصرحت اللجنة الإدارية، في جلستها لـ 06 ماي 1891 أن القبيلة تصبح دوار بتسمية "بوشعيب".

وتتخذ الملكية لدى بني بوشعيب طابع الملك، والملكية الخاصة الفردية معينة، ويمكن أن تنقل بالبيع، والمرأة لا تشارك في الإرث.

ب- تقسيم الملكيات: أسفرت عمليات ترتيب الملكية عن النتائج التالية:

1 - رتب في أراضي الدولة، الفوج رقم 1، بأنه أرض شاغرة وبدون مالك: قطعة أرض مساحة 350 هكتار للرعي وتسمى تالة علي "Tala - Ali" تنحصر بين طريق بوراح واسيف بوبهير، وأراضي واد بوبهير، ومساحتها العامة 171 هكتار (الأفواج رقم 2، 3، 4 و5).

طلبت تاجمعت بني غوبري باسم قرية أيت زلال وقرية شرفة بن هلول وأخيرا من طرف شيخ طيب بملكية هذه الأراضي المذكورة وذلك خلال عمليات تحديد الأراضي، لكن لم تقبل هذه المطالب، وبالتالي بقيت ملك للدولة.

2 - يتكون المجال البلدي من 45 فوج محددة، مشامل، مساجد ومقابر ومساحتها الإجمالية 37 هـ، 36 آر، 57 س¹.

1-Bulletin officiel, 1893, P 18.

3 - الملكية الخاصة تتكون من فوجين (45، 47) ومساحتها 3751 هكتار.
من خلال ما سبق، نستنتج أن الإدارة الفرنسية حددت الأراضي لكي تكون تابعة للدولة وزعمت أنها أملاك شاغرة، لكن هذا غطاء فقط، والدليل على ذلك أن هناك قرى طالبت بملكية هذه الأراضي مثل آيت زلال، وشرفة بني هلول، وشخص يدعى شيخ طيب، وأدارت ظهرها لهذه المطالب ورفضتها.

ونضيف أيضا بقولنا أن هدف الإدارة الفرنسية من تحديد الملكية الفردية وتقسيم الأراضي التي كانت غير مقسمة (أراضي العرش) هو تفتيت هذه الملكية الأخيرة إلى عدة ملكيات خاصة وبالتالي لكل شخص الحرية في بيعها مثلا للمعمرين.

ونلاحظ من خلال الأرقام المذكورة حول ملكية الدولة والملكيات الأخرى أن ملكية الدولة واسعة وهي: 558 هـ، صف لها الأراضي البلدية وهي، 37 هـ، 36 آر، 57 س. والمجموع 210 هـ، 36 آر، 57 س. وهي مساحة معتبرة في قبيلة واحدة. وماذا نقول لو جمع كل ما حصلت عليه الإدارة الفرنسية في كل منطقة القبائل.

وفي قبيلة بني صدقي واضية Beni - Sedka - Ouadhia، أعلنت اللجنة الإدارية النتائج يوم 20 ديسمبر 1893، وحسب نفس اللجنة، فإن ملكية الأهالي تتخذ الطابع الخاص، ونظرا لضيق مساحة القبيلة، ظهر في مكان القبيلة دوار واحد تحت اسم "صدقي واضية".

طراً على عمليات ترتيب الملكيات عدة تعديلات بعد الانتهاء من شكايات العمليات. فقد طالبت تاجمعت La Djemâa في دفتر الإيداع باللغة العربية عدد من أراضي المشمل القرية والمقابر، والتي رتبها المفوض محدد الأراضي غامضة في أراضي الملكية الخاصة.

ولم تظهر أية معارضة ضد هذه المطالب والتي أدت إلى تحديد إضافي للأراضي. وبعد ذلك ظهرت هذه النتائج:

- في أراضي الدولة نجد خمسة (5) أفواج ومساحتها العامة 3 هـ، 99 آر، 10 س، و 22 شجرة زيتون منتشرة في أراضي الملكية الخاصة¹، وكل هذه الأراضي

1 - Bulletin officiel, 1898. P 721. 722

مصدرها الحبوس Habbous المكونة لصالح زاوية سيدي بن حميدة، وظهر احتجاج، وسنتطرق إليه في الفصل الثالث.

- يتكون المجال البلدي من 106 فوج من المشمل، مقابر، "تجموعى" (Djemaâs) ومساحتها الإجمالية 31 هـ، 35 آر، 59 س. وعدد من الأشجار المثمرة، مرتبطة بفوج الملك والقائمة موجودة في محضر الجلسة.

- الملكية الخاصة، فوج مساحته 3111 هـ، 30 آر، 68 س.

- الملكية العمومية Domaine public، مساحتها 93 هـ، 11 آر، 63 س¹.

من خلال ما سبق نستنتج أن فرنسا استولت على مساحة معتبرة من الأراضي بطريقة سلمية وهي قانون 28 أبريل 1887 والذي يعتبر استمرار للاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863. وهذه المساحة هي:

أراضي الدولة 3 هـ، 99 آر، 10 س. والأراضي البلدية والمجموع: 35 هـ، 34 آر، 65 س. وبالإعتراف وتحديد الملكيات الخاصة تسهل عملية انتقال الأراضي، وبالتالي يمكن للمعمرين مثلاً شراءها.

19- في قبيلة بني صدقي شناشة Beni Sedka Chennacha :

أ- التقسيم الإداري:- عينت بقرار 17 نوفمبر 1893 لتطبيق الاستشارة البرلمانية

22 أبريل 1863، وهي مرتبطة بالبلدية المختلطة فور ناصيونال Fort National . في هذه القبيلة لم تظهر الاحتجاجات، وبالتالي فإن اللجنة الإدارية أقرت الحدود التي نتجت عن عمليات تحديد الملكيات، وذلك في جلستها يوم 1894/10/01. وهذه اللجنة اعترفت في نفس الوقت أن ملكية الأهالي تتخذ الطابع الخاص ولم يظهر إلا دوار واحد تحت اسم "كريات" "Kouriet" وهي تسمية لجبل مرتفع يقع في الجزء الأوسط من القبيلة.

ب- تقسيم الملكيات: أسفرت عمليات ترتيب الأفواج الملكيات عن النتائج التالية:

- مجال الدولة: يتكون من فوج واحد، ومساحته 48 آر، 90 س².

1 - Bulletin officiel, p. 721, 722.

2 - Idem, p, 336, 337.

تنازلت عنه مجانا قرية آيت قرهيران Ait Guerhiran، لصالح وزارة التعليم العمومي Ministère de l'instruction publique، من أجل بناء مدرسة للأهالي.

- الأراضي البلدية: تتكون من 78 فوج، للرعي، المقابر، تجموعى Djemaâs، ومساحتها العامة 2072 هـ، 99 آر، 45 س.

- الملكية الخاصة: فوج واحد، ومساحته 3441 هـ، 11 آر.
- المجال العمومي، مساحته 100 هكتار، 38 آر، 65 س.
- وادمج في المجال البلدي أيضا 773 شجرة الزيتون مشمل.
- ومن جهة أخرى، تبين أن دوار كريات يملك في قبيلة بني بوعدو، مشمل، مساحته 50 آر، ومشمل آخر مساحته 2 هـ في قبيلة بني صدقي واضية¹.

20- قبيلة معاتقة Maâtka:

أ- التقسيم الإداري: كانت كنفدرالية، عينت بقرار 92/03/09 لتطبيق الاستشارة البرلمانية 63/04/22 وهي تتبع تقريبا كلها البلدية كاملة الصلاحيات تيزي وزو، والباقي تابع للبلدية المختلطة ذراع الميزان.

بعد عمليات تحديد الملكيات أقرت اللجنة الإدارية مؤقتا الحدود في يوم 93/06/27. وفي نفس اليوم قسمت هذه اللجنة، القبيلة إلى دواوين، الأول يتكون من الجهة المرتبطة بالبلدية كاملة الصلاحيات تيزي وزو وحافظ على التسمية "معاتقة"، والثاني يتكون من أربعة أقسام Fractions مرتبطة بالبلدية المختلطة ذراع الميزان بتسمية "بو مهنية". وأخيرا اعترفت اللجنة الإدارية أن ملكية الأهالي تتخذ الطابع الخاص.

ب- تحديد الملكيات في كل دوار: دوار معاتقة: مساحته 5506 هـ، 56 آر، 79 س.

- أراضي الدولة: فيها فوج يتكون من غابات مساحته 80 هـ، 76 آر.
- وفيه 65 فوج عادي مصدرها الحبوس أو الأراضي المحجزة ومساحتها الكلية 43 هـ، 42 آر، 10 س.

- مجال البلدي يتكون من 145 فوج وهي أراضي الرعي، مقابر، تجموعى.. إلخ².

1 - Bulletin officiel, 1898, P 137.

2 - Idem, 195, 196, 197.

- المجال العمومي 184 هـ، 50 آر، 33 س.

وأدمج أيضا في مجال الدولة 96 شجرة الزيتون، وشجرة الدردار frênes، تقع في أفواج الملك Melk أو البلدية. ومصدرها الحبوس أو الأراضي الشاغرة. و87 من هذه الأشجار سجلت قبل تطبيق الاستشارة البرلمانية في أراضي الدولة Domaine والأخرى تم التعرف عليها خلال العمليات من طرف المفوض محدد الأراضي.

من خلال ما سبق، يبدو واضحا أن الإدارة الفرنسية تحصلت على مساحة كبيرة من الأراضي، ففي قبيلة بني صدقي شناشة مثلا بلغ مجموع أراضي الدولة والبلدية 2073 هـ، 48 آر، 35 س، ومساحة الملكية الخاصة كانت 3441، 11 آر، إذن تحصلت الدولة على حوالي ثلثي مساحة الملكية الخاصة.

وفي قبيلة معاتقة، نلاحظ مما سبق تطبيق فرنسا لسياسة "فرق تسد"، إذ قسمت القبيلة إلى دوارين، وأحدهما مرتبط ببلدية كاملة الصلاحيات تيزي وزو، والآخر بالبلدية المختلطة ذراع الميزان. وبالتالي تفككت القبيلة وزالت نهائيا. وتحصلت الدولة على مساحة قدرها 80 هـ، 76 آر، بالإضافة إلى الأشجار. و65 فوج عادي مصدرها الحبوس والأراضي المحجوزة ومساحتها 43 هـ، 42 آر، 10 س.

والدوار الثاني هو "بو مهني Bou Mahni": مساحته 2567 هـ، 23 آر، 01 س.

- مجال الدولة: أربعة أفواج ومساحتها 1022 هكتار، 15 آر. وأربع أفواج عادية ومساحتها الإجمالية 44 هـ، 98 آر.

- أراضي البلدية: 1384 هـ، 73 آر، 12 س.

- الأراضي العمومية: 109 هـ، 54 آر، 49 س.

إذن، في هذا الدوار معظم الأملاك تابعة للدولة ومساحتها العامة لو أدمجنا أملاك الدولة مع أملاك البلدية 2446 هـ، 86 آر، 12 س.

ومن خلال ما قلناه عن إحصائيات الدواوين، فإن مساحة الدواوين 8000 هـ وتحصلت الدولة على حوالي 4000 هـ وبالتالي نصف مساحة القبيلة وهي مساحة كبيرة¹.

21- في قبيلة آت محمود Ait Mahmoud

1 - Bulletin officiel, p. 195, 196, 197

أ- التقسيم الإداري: وهي قسم section من البلدية المختلطة البرج الوطني Fort. National، عينت بقرار 92/01/13 لتطبيق الاستشارة البرلمانية وقانون 28 أفريل 1887 البند الثاني.

ب- تقسيم الملكيات: أعلنت اللجنة الإدارية عن جعل القبيلة دوار بنفس التسمية، وأسفرت عمليات ترتيب الملكيات عن النتائج التالية:

- أراضي الدولة: لا شيء.

- أراضي البلدية: تشمل 86 فوج، ومنها 47 مشمل القرى ومساحتها الإجمالية 29 هـ، 87 آر، 58 س.

- الملكية الخاصة: ممثلة بفوج واحد ومساحته 2508 هـ، 04 آر، 20 س.

- الملكية العمومية: 89 هـ، 07 آر، 32 س.

في هذه القبيلة نلاحظ بأن نسبة الأراضي التابعة للبلدية والدولة قليلة بالمقارنة مع الملكية الخاصة، ولم تقسم إلا إلى دوار واحد.

22- قبيلة بني دواله Beni - Douéla

أ- التقسيم الإداري: كانت في الماضي تابعة للكنفدرالية البربرية آيت عيسى، وعينت بقرار 13 جانفي 1892 لتطبيق الاستشارة البرلمانية وقانون 28 أفريل 1887 البند الثاني. وهي تقع في البلدية المختلطة البرج الوطني.

لم تصطدم عمليات تحديد الملكيات بأية صعوبات، وأثبتت هذه العمليات مؤقتا من طرف اللجنة الإدارية في 11 أكتوبر 1892. وفي نفس الوقت أعلنت هذه اللجنة عن تقسيم القبيلة إلى دوار واحد وب نفس التسمية. وبأن الملكية تتخذ الطابع الخاص.

ب- تقسيم الملكيات: وأسفرت عمليات تحديد الأراضي عن النتائج التالية:

- أراضي الدولة Immeubles domaniaux: لا شيء.

- الملكيات البلدية: 61 فوج ومنها 16 مشمل ومساحتها الإجمالية 15 هـ، 57 آر،

27 س.

- الملكية الخاصة: فوج ومساحته 1818 هـ، 58 آر، 38 س.

- الأملاك العمومية 49 هـ، 53 آر، 35 س¹.

1- Bulletin officiel, 1895, P. 481, 482, 485, 486.

وفي هذه القبيلة نلاحظ أيضا أن الإدارة الفرنسية لم تتحصل على مساحة، ما عدا 15 هـ، 57 آر، 27 س.

23- في قبيلة مشطراس Mechtras والتي عينت بقرار 92/02/19 لتطبيق الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863، وهي مرتبطة بالبلدية المختلطة ذراع الميزان.

أ- التقسيم الإداري: وقد جرت عمليات تحديد الملكيات بدون أي طارئ في جلستها يوم 29 ماي 93. وأعلنت اللجنة الإدارية عن تقسيم القبيلة إلى دوار واحد محافظة على نفس التسمية. وتتخذ الملكية طابع الملك Melk. ولم يظهر أي احتجاج بعد الإعلان عن نتائج العمليات، في الآجال المحددة. وأسفرت هذه العمليات عن النتائج التالية:

ب- تقسيم الملكيات: - أراضي الدولة: غابات، فوج واحد ومساحته 73 هـ، 50 آر.

- الأراضي العادية للدولة: سبعة أفواج ومساحتها 3 هـ، 36 آر، 80 س.

- المجال البلدي 11 فوج: مقابر، ومساجد و22 فوج أراضي المشمل ومساحتها الإجمالية 12 هـ، 13 آر، 20 س.

- الملكية الخاصة: فوجين ومساحتهما 1430 هـ، 80 آر، 80 س.

- المجال العمومي 30 هـ، 19 آر، 20 س.

مما سبق يمكن القول أن مجموع أملاك الدولة إذا أضفنا إليها المجال البلدي هي:

89 هـ، 00 آر، 00 س¹.

24- في قبيلة فليسة مزالة Flissa - M'zala: أ- التقسيم الإداري:

عينت هذه القبيلة لتطبيق الاستشارة البرلمانية، بقرار 24 أكتوبر 1889، وهي تقع في البلدية كاملة الصلاحيات تيزي غنيف Tizi-Gheniff وذراع الميزان.

تتخذ الملكية الطابع الخاص مثل كل القبائل البربرية. وأنشئت دواوين إذ قسمت القبيلة إلى فرقتين بلديتين للحفاظ على التوزيع الموجود بينهما (البلديتين) وهي ذراع الميزان وتيزي غنيف، ولتجنب تعديل القرارات والقوانين التي أثبتت حدود المنطقتين. وأطلق على الدواوين تسمية إشوكران (بلدية ذراع الميزان واكلنج Akelindja) (بلدية تيزي - غنيف)².

1 - Bulletin officiel, p. 659, 660.

2- Idem, 1892, P 649.

الأول يتكون من أربع قرى موزعة إلى ثلاثة توفيق Toufiks أو أفواج سكانية وهي: معمر Maamar واشكران ichkerène وسنان Snana. والثاني يتكون من 31 ضيعات Hameaux (tixlign) المكونة لتوفيق Toufiks نسان وآيت اتشير، وزراركة، وثالة يالة وبوثاكة.

ب- تقسيم الملكيات في كل دوار:

وأُسفرت عمليات تحديد الملكيات عن النتائج التالية.

- دوار اشوكران ichoukrène

- عدد السكان 1647 نسمة.

- أفواج الدولة Damaniaux

أ - الغابات 248 هـ.

ب - الأملاك الأخرى.

- الأملاك الموجهة للمصالح البلدية 7 هـ، 25 آر.

- فوج الملكية الخاصة 1247 هـ، 59 آر، 80 س.

- الملكية العمومية 32 هـ، 25 آر، 70 س.

- الأملاك المحتج عنها لا شيء.

- المجموع: 1505 هـ، 10 آر، 50 س.

دوار اكلنجا Akelindja

- عدد السكان 6054.

- أفواج الدولة:

أ - الغابات 364 هـ، 74 آر.

ب - الأملاك الأخرى 5 هـ، 46 آر.

- الأملاك الموجهة للمصالح البلدية 13 هـ، 43 آر.

- فوج الملكية الخاصة 1745 هـ، 89 آر.

- الأملاك العمومية 47 هـ، 53 آر، 10 س.

- المجموع: 2177 هـ، 05 آر، 10 س¹.

1 - Bulletin officiel, p.651, 652, 653.

نستنتج مما سبق، أن السلطات الفرنسية مارست سياسة التقسيم في قبيلة فليسة مزالة، إذ قسمتها إلى دوارين، وتحصلت الدولة على عدة أملاك بطرق قانونية وهي تطبيق الاستشارة البرلمانية لـ 63/04/22، وكانت في عهد بيجو تستعمل سياسة القوة.

24- في قبيلة فليسة البحر Flisset - El - Behar: أ- التقسيم الإداري: عينت بقرار 88/01/17 لتطبيق الاستشارة البرلمانية، والتي تقع في البلدية المختلطة أزفون. برأي المفوض محدد الأراضي، فإن هذه القبيلة والتي تبلغ مساحتها 9602 هكتار، لا تستطيع أن تكون إلا دوار واحد وهذا راجع إما إلى أن أراضي الزراعة مشتتة، وضيقة أي حوالي ثلث المساحة الإجمالية للقبيلة، أو أن الروابط العائلية التي توحد أعضاء المجموعة والمصالح لا تسمح بظهور دوارين بدون ترك آثار سلبية. واللجنة الإدارية أعلنت أن الدوار يحافظ على تسمية القبيلة، لكن هذا اقتراح عارضه المفوض محدد الأراضي، إذ طلب إزالة كلمة "البحر"، وذلك لإزالة الغموض أو الخلط مع التجمعات الأخرى المشابهة في التسمية في نفس المنطقة وهي ذراع الميزان. وبالتالي ظهرت التسمية الجديدة "إفليس" "Ifflissen" والتي لها نفس المعنى وهي سهلة.

تتخذ الملكية لدى فليسة البحر طابع الملكية الخاصة مثل كل مناطق القبائل. وتنقل الملكية بالبيع والتبادل والإرث. والمرأة ليس لها الحق في الإرث، لكن حسب عادات القبائل فإن أوليائهن أو ولي أمرهن لا بد عليهم التكفل إذا كن في حاجة.

ب- تقسيم الملكيات: أسفرت عمليات تحديد الأراضي عن النتائج التالية:

- عدد السكان 8346 نسمة.

- أملاك الدولة: أ - الغابات 227 هـ، 51 آر.

ب - الأملاك الأخرى 5 هـ، 77 آر، 30 س.

- الأملاك المخصصة للمصالح البلدية 1324 هـ، 97 آر، 71 س.

- فوج الملكية الخاصة 7814 هـ، 38 آر، 29 س.

- المجال العمومي: 229 هـ، 35 آر، 70 س.

المجموع 9602 هـ.

أملاك المشمل تتدرج في أملاك البلدية بمساحة قدرها 39 هـ، 47 آر، 48 س¹.

1- Bulletin officiel, 1891, P. 1034, 1036, 1038.

وأراضي الرعي المستخدمة من طرف مختلف القرى (الأراضي Lots رقم 226 و262. ومساحتها 1220 هـ، 88 آر، 50 س.

ونص البند الرابع من القرار، على أن الأفواج الغابية رقم 1، 2 و3 يمكن لسكان الإقليم استغلالها، ومساحتها بالتقريب 227 هـ، 51 آر¹.
مما سبق نستخلص أن الدولة تحصلت على مساحة معتبرة لو جمعنا مساحة أملاك الدولة مع الأملاك البلدية إذ يبلغ المجموع 1558 هـ، 26 آر، 01 س. وبالتالي حوالي 9/1 المساحة الكلية.

25-قبيلة فريكة Frikat

أ- التقسيم الإداري: عينت بقرار 1890/09/27 لتطبيق الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 63، تتخذ الملكية طابع الملكية الخاصة مثل كل القبائل، وما قلناه عن كيفية انتقال الملكيات من شخص لآخر في قبيلة فليسة البحر ينطبق أيضا عن هذه القبيلة.

ب- تقسيم الملكيات: أسفرت العمليات عن النتائج التالية:

- دوار فريكة: المساحة 3242 نسمة.

- الأفواج التابعة للدولة: الغابات 210 هـ، 78 آر.

- الأملاك المخصصة للبلديات 162 هـ، 55 آر، 49 س.

- أفواج الملكية الخاصة 2515 هـ، 04 آر.

- الأملاك العمومية 45 هـ، 54 آر، 70 س.

المجموع 2933 هـ، 92 آر، 19 س².

نلاحظ أن القبيلة نتيجة لضيق وصغر مساحتها لم ينبثق عنها إلا دوار واحد، وبالرغم من كل ذلك فإن أملاك الدول والبلديات موجودة وهي أكثر من 272 هـ.

26-قبيلة بني غوبري Beni - Ghobri

بلغ عدد سكانها حسب إحصاء 1886، 9212 نسمة، وحسب إحصاء 1891 9181

أي تناقص عدد السكان بحوالي 31 نسمة³.

1-Bulletin officiel, P 1036. 1038.

2-Idem, 1892, p. 1160, 1162, 1163.

3- Idem, 1383, 1384.

أ-التقسيم الإداري: عينت القبيلة بقرار 4 أفريل 1889 لتطبيق الاستشارة البرلمانية. وحددت مساحة القبيلة بـ 18000 هكتار بالتقريب، في بداية الأمر وفيما بعد بـ 12718 هـ نتيجة لانتزاع بعض الأقاليم الاستيطانية وهي.
-عزازقة 2620 هـ.

- ديانوس Dianous 1000 هـ.

- ياكورن 407 هـ.

-المجموع 4027 هـ.

ومن جهة أخرى أدمجت الأملاك الغابية في مجال الدولة ومساحتها 4787 هـ مما يقلص إلى 7931 هـ المراعي البلدية وأراضي زراعية، مساحة قبيلة بني غوبري. وبالعناصر التي تشملها القبيلة يظهر بأنها يمكن أن تقسم إلى دواوين خاصة إذا كان في علمنا أن القبائل القبائلية ليس لها في المعدل إلا 2000 إلى 5000 هـ. ودرست هذه الإمكانية من طرف المفوض محدد الأراضي والذي اعترف بأن ذلك لن يتحقق إلا بصعوبات كثيرة الناتجة عن وجود بعض المراكز الاستيطانية مثل Dianous و Yakkouren وتعقد التضاريس وانتشار القرى.

يجب الاعتراف أن أسس التقسيم صعبة للتحقيق، إذا أردنا أن يكون كل دوار يتكون في ظروف عادية، أي بعدد كاف من السكان والثروات الضرورية لإدارة القبيلة. وفي هذه الوضعية لم تجد اللجنة الإدارية إلا الإعلان عن الاحتفاظ بقبيلة بني غوبري كوحدة.

ب-تقسيم الملكيات وتتخذ الملكية، طابع الملكية الخاصة، لكن يتمتع السكان جماعيا بحق الانتفاع من الأملاك الغابية.

أعلن القرار في بنده الأول أن إقليم القبيلة والذي ينتمي إلى البلدية المختلطة سيباو الأعلى Haut - Sebaou، ومقاطعة الجزائر، تبلغ مساحته حوالي 12718 هـ، 37 آر، 10 س.

والبند الثاني ينص على أن إقليم بني غوبري مقسم كما يلي¹:

1- Bulletin officiel, 1892,P. 1385, 1388.

اسم الدوار بني غوبري، وعدد سكانه 9181 نسمة، والأفواج التابعة للدولة: غابات 4787 هـ، 80 آر، أملاك أخرى 1 هـ، 40 آر.

- والأملاك المخصصة للمصالح البلدية 40 هـ، 57 آر، 20 س.

- فوج الملكية الخاصة 7546 هـ، 26 آر، 80 س.

- وفوج الملكية الجماعية، 61 هـ، 90 آر.

- والمجال العمومي 280 هـ، 43 آر، 10 س.

المجموع 12718 هـ، 37 آر، 10 س.

والبند الثالث ينص أن حقوق الملكية لسكان قرية فليكي Feliki، والذين تنقلوا في سنة 1880 بسبب الاستيطان، تبقى محافظة على الفوج الجماعي رقم 106 ومساحته 61 هـ، 90 آر، والذي أعطي لهم كتعويض بدون أن تتمتع بهذا الحق أية قرية أخرى. وينص البند الرابع على حق سكان بني غوبري في استغلال الغابات المكونة لأفواج الدولة رقم 1 إلى 11 ومساحتها 4787 هـ، 80 آر.

لو نتمعن فيما ذكر سابقا، نخرج بملاحظة مفادها أن عدد سكان بني غوبري تناقص بين 1886 و 1891 بـ 31 نسمة وفي اعتقادي فإن ذلك راجع إلى تلك الأوضاع المزرية التي سادت بعد ثورة المقراني وانتزاع الكثير من الأراضي وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي للسكان. وعلاوة على ذلك الضرائب الباهضة التي تفرض على السكان والأمراض التي انتشرت منذ ستينات القرن 19.

والملاحظة الأخرى تتمثل في انتزاع بعض المناطق فأصبحت مراكز استيطانية مثل عزازقة وياكورن، تم هذا قبل تطبيق الاستشارة البرلمانية. وأدمجت الغابات في أملاك الدولة. ومساحتها معتبرة وهي 4787 هـ ضف إليها الأملاك البلدية، ينتج عن ذلك أن حوالي ثلث المساحة تحصلت عليها الدولة الفرنسية¹.

27- قبيلة عمراوة Amraoua: أ- التقسيم الإداري:

عينت هذه القبيلة لتطبيق الاستشارة البرلمانية بقرار 12 أوت 1863 بلغ عدد سكانها 11855 نسمة. ومساحتها 23792 هـ، 54 آر، 06 س². وتعرضت القبيلة إلى

1 - Bulletin officiel, P. 1388.

2- Idem, 1869, P. 149.

اقتطاع أملاك منها لفائدة الاستيطان والمصالح العمومية، ومساحتها 852 هـ، 86 آر، 02 س. ويرجع تاريخ ذلك إلى ما قبل 1863. وبالتالي ليس لها الحق في التعويض لأن قبل تطبيق الاستشارة البرلمانية كانت الأراضي تنتزع بالقوة.

وأسفرت عمليات تحديد الملكيات عن النتائج التالية:

إن إقليم القبيلة التابع لدائرة تيزي وزو، قسم لدلس Dellys، مقاطعة الجزائر تكون محددة بالشكل التالي:

قسمت القبيلة إلى ستة 06 دواوير وكل دوار إلى مختلف أنواع الملكية.

ب- تقسيم الملكيات في كل دوار: - دوار مقلع Mekla: مساحة أراضي الملك Melk 327 هـ، 23 آر، 44 س. ومساحة الأراضي الجماعية للزراعة 4235 هـ، 37 آر، 16 س. الأملاك البلدية (الخشب، مراعي، مقابر وأسواق) 481 هـ، 33 آر، 50 س. وبلغت مساحة الأملاك التابعة للدولة Domaniaux: الغابات لا شيء.

- الأراضي 133 هـ، 95 آر.

أما الأملاك العمومية فهي 693 هـ، 13 آر، 45 س.

والمجموع 5871 هـ، 02 آر، 55 س.

2 - دوار تقوباعين Tikobain

بلغت مساحة الملك Melk 868 هـ، 72 آر، 92 س. والأراضي الجماعية انزراعية 2338 هـ، 24 آر، 04 س. والأملاك البلدية (أخشاب، مراعي، مقابر، وأسواق) 778 هـ، 43 آر، 88 س.

وأملاك الدولة Domaniaux: أ - الأراضي 20 هـ، 71 آر، 90 س.

ب - الغابات: -.

وحددت مساحة الملكية العمومية بـ 98 هـ، 76 آر، 26 س.

- المجموع 4104 هـ، 89 آر¹.

1 - Bulletin officiel, 1869, P 149, 150, 151, 154, 156.

3 - دوار سيخ امدور Sikh - ou- Meddour

بلغت مساحة الملك 199 هـ، 72 آر، 75 س. والأراضي الجماعية الزراعية 1563 هـ، 63 آر، 39. والأملاك البلدية (أخشاب، مراعي مقابر وأسواق) 209 هـ، 66 آر.



وأملاك الدولة Domaniaux: أ - الأراضي 58 هـ، 75 آر.
ب - الغابات: -
وحددت مساحة الملكية العمومية بـ: 483 هـ، آر، 36 س.
- المجموع 2514 هـ، 77 آر، 50 س.

4 - دوار بلوى Balloua

بلغت مساحة الملك 1395 Melk هـ، 38 آر، 22 س. والأراضي الجماعية الزراعية 1715 هـ، 35 آر، 06 س. والأملاك البلدية مثل المذكورة سابقا 483 هـ، 91 آر، 80 س.

وأملاك الدولة Domaniaux: أ - الأراضي 25 هـ، 31 آر، 50 س.
ب - الغابات: -

وحددت مساحة الملكية العمومية: 414 هـ، 67 آر، 28 س.
وبلغت أملاك البلدية المقسمة Commune subdiuisionnaire: 05 آر.
- المجموع: 4034 هـ، 68 آر، 86 س.

5 - دوار سيدي نعمان Sidi - Naman

بلغت مساحة الملك 777 هـ، 36 آر، 24 س. والأراضي الزراعية الجماعية 3090 هـ، 90 آر، 76 س. والأملاك البلدية مثل التي ذكرت سابقا 391 هـ، 57 آر، 20 س.

وأملاك الدولة Domaniaux: أ - الأراضي 61 هـ، 67 آر.
ب - الغابات: 159 هـ، 50 آر.
وحددت مساحة الملكية العمومية بـ 506 هـ، 31 آر، 30 س.
أما المجموع فهو 4987 هـ، 32 آر، 50 س.¹

1 - Bulletin officiel, P. 156.

6 - دوار ذراع بن خدة Dra - ben Khedda

بلغت مساحة الملك 257 هـ، 78 آر، 35 س. والأراضي الجماعية الزراعية 1602 هـ، 77 آر، 99 س. والأملاك البلدية والتي تشمل ما ذكر سابقا 97 هـ، 63 آر، 20 س.

وأملك الدولة Domaniaux: أ - الأراضي: 18 هـ، 70 آر.

ب - الغابات: -.

وحددت أملاك العمومية بـ 302 هـ، 94 آر، 11 س.

- المجموع 2279 هـ، 83 آر، 65 س.

وإذا جمعنا كل ما قلناه عن الدواوير الستة نخرج بالنتائج التالية:

مجموع أراضي الملك Melk 3826 هـ، 21 آر، 92 س.

مجموع الأراضي الجماعية الزراعية 14546 هـ، 28 آر، 40 س.

مجموع الأملاك البلدية Communaux 2442 هـ، 55 آر، 58 س.

مجموع أملاك الدولة Domaniaux: أ - الأراضي 319 هـ، 10 آر، 40 س.

ب - الغابات 159 هـ، 50 آر.

المجموع: 478 هـ، 60 آر، 40 س.

مجموع الأملاك العمومية: 2498 هـ، 82 آر، 76 س.

مجموع الأملاك البلدية المقسمة "التشعبات" Subdivisionnaire 05 آر.

المجموع ككل 23792 هـ، 54 آر، 06 س.

لو نستقرء المعلومات والأرقام التي ذكرناها تظهر جليا فكرة التقسيم التي طبقتها الإدارة الفرنسية في القبيلة، إذ تم تشتيت القبيلة ليس إلى دواوين كما هو الحال بالنسبة لبعض القبائل المذكورة، بل إلى ست 6 دواوير.

وقسمت الملكيات إلى مختلف الأصناف: أراضي الملك، والأراضي الجماعية للزراعة والأملاك البلدية، وأملاك الدولة، والعمومية، وأراضي البلديات المقسمة، وتحصلت الدولة الفرنسية على مساحة كبيرة من الأراضي بلغت 2921 هـ، 20 آر، 98 س. هذه المساحة هي مجموع الأملاك البلدية والدولة وأملاك البلدية المقسمة¹.

1 - Bulletin officiel, P, 156.

28- قبيلة بني إيجر ساحل Beni - Idjeur - Sahel

أ- التقسيم الإداري: عينت بتاريخ 8 مارس 1894 لتطبيق الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863، ومرت عمليات تحديد الملكيات دون وقوع أي طارئ. وأقرت اللجنة الإدارية مؤقتاً تلك الحدود حسب مداولات 19 أبريل 1895. واعترفت اللجنة في نفس الوقت أن الملكية هي ملكية خاصة.

وأعلنت عن تكوين دوار واحد وهذا راجع لعدة أسباب تتمثل في كون القبيلة وسكانها مرتبطون فيما بينهم بخصوص الأصل والمصالح، وبسبب أن تضاريس القبيلة صعبة. واقتُرحت تسمية الدوار بـ "أكفادو" وفي هذا الدوار يتواجد فج Col معروف يقع في القمة التي تفصل حوضي سباو وواد الساحل.

ب- تقسيم الملكيات: أسفرت عمليات تحديد الملكيات عن النتائج التالية:

- أملاك الدولة: يتكون مجال الغابات من ثلاثة أفواج فيها أشجار البلوط... ومساحتها الإجمالية 795 هكتار، 07 آر، 70 سنتيار.

- المجال العادي يحتوي على ثمانية 8 أفواج لأراضي الحرث والرعي، وفيها تنتشر عدد من أشجار الزيتون والتين والخروب، بلغت مساحة هذه الأفواج 71 هكتار 46 آر، 90 سنتيار، أصلها زاوية سيدي أحمد بن دريس.

- المجال البلدي: تكون الأملاك الموجودة في هذا المجال 114 فوج من أراضي الرعي والمقابر والمساجد... ومساحتها 606 هـ، 98 آر، 50 س.

- والملكية الخاصة: تتكون من سبعة 7 أفواج ومساحتها 3450 هـ، 13 آر، 40 س.

- والمجال العمومي يشمل 73 فوج ومساحتها 238 هـ، 60 آر، 50 س.

وتجدر الإشارة أن قبيلة بني إيجر ساحل تبعد بـ 20 كم عن جنوب شرق مركز عزازقة، مقر البلدية المختلطة سيباو - الأعلى والتي ترتبط بها إدارياً.

مما سبق نقول بأن الإدارة الفرنسية تحصلت على مساحة معتبرة، فلو نجتمع أملاك الدولة والعادية والبلدية سنتحصل على 1473، 53 آر، 10 س، إذن تحصلت الدولة على مساحة تقدر بحوالي ثلث مساحة الملكية الخاصة¹.

1 - Bulletin officiel, 1900, P. 808 - 810.

29- في الكنفدرالية البربرية آث جناد: كانت تتكون في الماضي من جناد البحر

وجناد الشرق وجناد الغرب، قسمت القبيلة إلى ثلاثة دواوير منذ سنة 1872.

أ- التقسيم الإداري: عينت قبيلة وإقليم آث جناد بقرار 27 أوت 1890 لتطبيق الاستشارة البرلمانية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ودوار إفليس، ومن الشرق يحدها إقليم بني فليك Flick وزركفانا Zerkfana ومركز استيطاني عزازقة ومن الجنوب تقوباين Tikobain ومقلع وبني غوبري والمركز الاستيطاني فريحة، ومن الغرب دوار ياسكرن Yaskren (آيت واقنون).

من وجهة نظر إدارية، قسم إقليم آث جناد أي ثلاثة أقسام بلدية، أولها جناد الشرق وترتبط بالبلدية المختلطة سيباو الأعلى، والقسمين الآخرين يرتبطان بالبلدية المختلطة أزفون، أبقت اللجنة الإدارية هذا التقسيم بنفس الحدود، وفي نفس الوقت اقترحت بعض التعديلات بخصوص تسميات الدواوير على النحو التالي: قسم أو فرع section جناد البحر اتخذت اسم "جناد" وفرع جناد الشرق تسمية "ثمقوت"، وجناد الغرب تسمية إزارازن Izarazen.

تتخذ الملكية لدى آث جناد طابع [الملكية الخاصة] الملك Melk كنتيجة لطريقة الكسب وانتقال حقوق الملكية بعقد البيع والهبات، والتبادل وترتيب الأفواج جرى بكثير من العناية.

ب- تقسيم الملكيات في كل دوار: أسفرت عمليات تحديد الملكيات عن النتائج التالية:

1 - دوار جناد (سابقا جناد البحر) تبلغ مساحته حوالي 4319 هـ، 80 آر، 65 سنتيار. وعدد سكانه 3614 نسمة حسب إحصاء 1891.

- يتكون مجال الدولة من فوجين للغابات ومساحتهما 179 هـ، 36 آر، وستة 6 أفواج من الأملاك الشاغرة ومساحتها 3 هـ، 10 آر، 84 س.

- وفي المجال البلدي توجد 36 فوج من الجمعيات Djemaâs، والمساجد والمقابر ومساحتها 5 هـ، 36 آر، 55 س. وسبعة أفواج الرعي ومساحتها 631 هـ، 56 آر، 80 س¹.

1 - Bulletin officiel, 1895, P.165, 167.168, 169.

- وأراضي الملك Melk تتكون من 52 فوج ومساحتها 3371 هـ، 24 آر، 66س.

- والمجال العمومي بلغت مساحته 129 هـ، 15 آر، 80 س.

2 - دوار أزران Izerazen

بلغت مساحته حوالي 5815 هـ، 77 آر، 85 س، عدد السكان 6405 نسمة، حسب إحصاء 1891.

يتكون مجال الدولة من أربعة أفواج ومساحتها الإجمالية 175 هـ، 52 آر، و9 أفواج من الأملاك الشاغرة ومساحتها 10 هـ، 13 آر، 20 س.

- يتكون المجال البلدي من مكان فيه سوق الحد، الفوج رقم 78، و65 فوج من مجموعي Djemaâs والمقابر ومساحتها الإجمالية 19 هـ، 25 آر، 83 س. ومن 27 فوج للرعي ومساحتها 700 هـ، 61 آر، 30 س.

- والملكية الخاصة فوجين مساحتهما 4805 هـ، 44 آر، 10 س.

- والملكية العمومية 140 هـ، 81 آر، 42 س.

3 - دوار تامقوت Tamgout

بلغت مساحته 6436 هـ، 49 آر، 98 س. وعدد سكانه 7784 نسمة.

- مجال الدولة: فيها الغابات؛ وهناك سبعة أفواج ومساحتها 1612 هـ، 01 آر، 85 س. و32 فوج من الأملاك الشاغرة وأراضي مصدرها الحجز ومساحتها 47 هـ، 29 آر، 87 س.

- والمجال البلدي الفوج رقم 118 و63 فوج من الجمعيات والمقابر ومساحتها 10 هـ، 94 آر، 70 س. و22 فوج للرعي ومساحتها 774 هـ، 50 آر، 20 س. وتحتوي الملكية الخاصة على سبعة أفواج ومساحتها 3840 هـ، 83 آر، 27 س، أما المجال العمومي فمساحته 150 هـ، 65 آر، 09 س.

من خلال ما ذكر، يتبين لنا أن السلطات الفرنسية قد اتبعت سياسة "فرق تسد" إذ في سنة 1872 قسمت الكنفدرالية إلى ثلاث قبائل وهذا قبل تطبيق الاستشارة البرلمانية وبعد تطبيق هذه الأخيرة تم تغيير أسماء القبائل وأصبحت كل قبيلة دوار¹. واستولت

1- Bulletin officiel, 1895, P. 169, 170.

فرنسا على الكثير من الأملاك ففي دوار جناد تخصصت الدولة على مساحة قدرها 943 هـ، 54 آر، 69 س.

وفي دوار ازرازن 904 هـ، 51 آر، 34 س.

وفي دوار ثامقوت 2444 هـ، 74 آر، 62 س.

إذن، نستنتج أن الإدارة الفرنسية تحصلت في دوار جناد على $\frac{1}{4}$ تقريبا المساحة الإجمالية للقبيلة، وفي دوار ازرازن حوالي $\frac{6}{1}$ المساحة الإجمالية، وفي دوار ثامقوت حوالي ثلث وهي مساحة كبيرة.

وبالتالي يمكننا القول أن تطبيق الاستشارة البرلمانية ما هو إلا وسيلة لتستحوذ السلطات الفرنسية على أراضي القبائل بصفة قانونية، ولتقسيم الأملاك المشاعة التي تعتبر موحدة في كل قبيلة وغير قابلة للتقسيم، ثم يأخذ كل فرد أو عائلة نصيبها وبعد ذلك يمكن للأوروبيين طلب شراءها، فتنتقل الملكية بين الأشخاص بسهولة على عكس ما كانت عليه عندما كانت أملاك العرش.

والجدير بالذكر أن قانون الاستشارة البرلمانية 22 أفريل 1863 صدرت على يد نابليون الثالث، صاحب فكرة المملكة العربية، والذي يقول بأن الجزائر لا بد أن تتحول من مستعمرة إلى مقاطعة أو مملكة عربية، والمساواة بين الفرنسيين والجزائريين والمصلحة بين الأجناس. والكثير من المؤرخين ندّدوا بهذه الجنسية العربية، إلا أن نابليون الثالث الذي تفاهم مع العسكريين، يفكر فقط في أن تصبح الجزائر عامل قوة وليس ضعف لفرنسا.

واعتقد أن ما يدور في عقل نابليون III، عندما أصدر تشريع 22 أفريل 1863 هو مخطط يجعل الجزائريين يندمجون إلى الأبد في المجتمع الفرنسي، وذلك عن طريق المساواة بينهم وبين المعمرين، وإعطاءهم كل الحقوق، وبالتالي لن يطالبوا بأي شيء. وفي نظري فإن هذا المخطط لو طبّقته فرنسا خاصة في تلك الفترة يمكن أن يخمد روح الثورات في نفوس الجزائريين وتكون العواقب وخيمة عليهم (الجزائريين)، لكن الفرنسيين حرّموا هؤلاء من أبسط الحقوق، هذا ما غرس في نفوسهم الكره للاستعمار ويقومون بثورات، وتظهر الحركة الوطنية¹.

1 - Bulletin officiel, 1895, P. 169, 170.

30-قبيلة واقنون Ouaguenoun: أ- التقسيم الإداري

هذه القبيلة تنقسم إداريا إلى ثلاثة فروع في البلدية المختلطة دلس وهي:

- بني واقنون وماكودة وولد عيسي ميمون.

بدأت عمليات تحديد الملكيات في هذه القبيلة في سنة 1869، وتقدمت كثيرا أشغال اللجنة، لكن وقعت أحداث، فلم تعين القبيلة لتطبيق قانون 28 أبريل 1887، إلا في 30 ماي 1888.

لم ينتج أي احتجاج عن تحديد الملكيات، فأثبتت الحدود من طرف اللجنة الإدارية في جلستها لـ 24 نوفمبر 1888. وتتخذ الملكية في هذه القبيلة طابع الملك Melk، أما النساء فليس لهن الحق في الإرث.

وقسمت القبيلة إلى أربع وحدات وهي:

- دوار واقنون ومساحته 6629 هكتار.

- دوار مأكودة ومساحته 5488 هكتار.

- دوار ياسكرن Yaskaren 3820 هكتار.

- دوار جبل عيسي ميمون 3536 هكتار.

المساحة الإجمالية 19473 هكتار.

ب-تقسيم الملكيات: بخصوص دوار واقنون، يتكون من 8 أفواج غابات الدولة domaniaux ومساحتها 2002 هـ، و 70 فوج بلدي ومنها: أربعة أفواج للرعي ومساحتها 640 هـ - 14 فوج الملك ومساحتها 3775 هـ.

- والملكية العمومية ومساحتها 190 هـ، وهناك فوج تحت رقم 14 ومساحته 73 أر، تكون بالاحتراز الذي ظهر حول ينبوع ماء قناة للمياه لصالح قرية أوربية تقزيرت تقع شرق الإقليم، هذا الفوج، رتب في البداية في صنف أملاك الدوار ثم اعتبر ملكية الفرع البلدي تقزيرت¹.

دوار مأكودة

1- Bulletin officiel, 1893, P 385.

ليس هناك أية ملكية للدولة، وهناك 65 فوج بلدي ومنها 24 للرعي ومساحتها 451 هـ، وفوج الملك Melk رقم 90 مساحته 4818 هـ، أما المجال العمومي فمساحته 217 هـ.

دوار يسكرن Yaskren

ليس هناك أية ملكية للدولة domanial، ونجد 56 فوج بلدي وللرعي ومساحتها 248 هـ، وفوج واحد ملك مساحته 3403 هـ، والمجال العمومي يملك 167 هـ.

دوار ميمون:

فيه فوج الغابات للدولة domanial ومساحته 101 هـ، و48 فوج بلدي والرعي ومساحتها 258 هـ، ضف إلى ذلك 3 أفواج ملك ومساحتها 3040 هـ، أما المجال العمومي ففيه 136 هـ.

مما سبق نستنتج أن الإدارة الفرنسية استولت عن طريق تطبيق الاستشارة البرلمانية على ما يلي: 2642 هـ في دوار واقنون إذا جمعنا أفواج غابات الدولة والأفواج البلدية، وفي دوار ماكودة 451 هـ وفي دوار ياسكرن 248 هـ وفي دوار ميمون 359 هـ.

والمجموع: 3700 هـ. وهي مساحة كبيرة تقدر بحوالي خمس المساحة الإجمالية للقبيلة المقدرة بـ 19473 هـ¹.

قبيلة تقريرن يعزوزن Tiguerine – Yazzouzène

أ- التقسيم الإداري:

عينت هذه القبيلة التابعة للبلدية المختلطة أزفون، بقرار 26 جوان 1888 لتطبيق الاستشارة البرلمانية 1863. وخضعت للمرة الأولى في السنوات 1890 و1891 لعمليات تحديد وتوزيع المحددة في قانون 22 ديسمبر 1887.

ومرت كل خطوات العملية بصفة عادية، لكن عارض مجلس الحكومة في جلسته لـ 2 سبتمبر 1892 وانتقد تكوين دوار واحد فقط²، فذكر أن لتسهيل مراقبة وإدارة الإقليم الذي يمتد على مسافة وطول 15 كلم يجب تكوين دواوين. وصادقت الحكومة

1 - Bulletin officiel, 1893. P, 385.

2 - Idem. 1899, P. 580, 581, 582.

على هذا الاقتراح في 30 أبريل 1893 وأن يكون واد أبا حاريزن هو الفاصل بين الدوارين.

وحدثت عمليات مراجعة في سنتي 1895 و 1896، أدت إلى عدة تعديلات، تمثلت في زيادة معتبرة للمجال البلدي، إذ أعلن المجلس الحكومي نقص هذا المجال. وبالفعل تم تكوين دوارين وهما، "أبا حاريزان Iba harizène" لدوار الشمال. وتسمية "يازوزان Yazzouzène" لدوار الجنوب الغربي.

ب- تقسيم الملكيات في كل دوار: وتتخذ الملكية طابع الملكية الخاصة، وأسفرت عمليات تحديد الملكيات في دوار يعزوزن عن النتائج التالية:

- مجال الدولة ويتكون من 21 فوج للغابات، والأمالك الشاغرة.
- المجال البلدي ويضم 49 فوج من أراضي الرعي، والمقابر...
- المجال الخاص ويشمل 7 أفواج.
- والمجال العمومي المحدد ويضم 43 فوج ومساحته 2 هـ، 24 آر، 93 س.
- المجال العمومي غير المحدد: طرق ومنخفضات Ravins 117 هـ، 28 آر، 10 س.

فبخصوص مجال الدولة مساحته 1036 هـ، 12 آر، أما المجال البلدي 349 هـ، 91 آر، 59 س، أما الملكية الخاصة فمساحتها 2395 هـ، 54 آر، 08 س. والمساحة الإجمالية للدوار 3901 هـ، 10 آر، 70 س.

دوار أبا حاريزن Iba harizène

- مجال الدولة: يشمل 3 أفواج الغابات والأمالك الشاغرة. ومساحتها 377 هـ، 09 آر، 10 س.

- المجال البلدي: يشمل على 31 فوج من أراضي الرعي والمقابر ومساحتها 252 هـ، 49 آر، 73 س.

- المجال الخاص: 8 أفواج مساحتها 1776 هـ، 88 آر، 77 س.

- المجال العمومي المحدد: يضم 25 فوج 57 آر، 73 س.

- المجال غير المحدد: يضم 69 هـ، 14 آر، 67 س¹.

1 - Bulletin officiel, 1899, P. 582, 583.

والمساحة الإجمالية للدوار 3176 هـ، 20 آر.

مما سبق يبدو أن الإدارة الفرنسية قد فتت القبيلة إلى دواوين وتحصلت الدولة على مساحة تقدر بـ 1386 هـ، 03 آر، 59 س. وهي مجموع أراضي الدولة والبلدية هذا في دوار يعزوزن، أما في دوار أباحاريزن فالمساحة التي حصلت عليها الدولة والبلدية هي 1329 هـ، 58 آر، 83 س. والمجموع في الدواوين 2715، 62 آر، 42 س. والمساحة الإجمالية للقبيلة هي 7077 هـ، 30 آر، 70 س. أي حصلت الدولة على مساحة قدرها حوالي ثلث مساحة القبيلة¹.

ب - التقسيم الإداري في القبائل ككل (حوصلة).

من خلال ما سبق، نستنتج أن الإدارة الفرنسية عملت على تغيير التنظيم القبلي السائد وذلك بتطبيق الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863، وقانون 28 أبريل 1887، فقسمت بعض القبائل إلى دواوين وتركزت في الكثير من الأحيان القبيلة وجعلتها دوار عندما تكون مساحة القبيلة ضيقة، مثلما هو الشأن بالنسبة لقبيلة آث يحي، وبني يني، وبني بو يوسف وبني واسيف، وبني إثورار، وبني صدقي أوغدال، وبني منقلات، وآث عطاف، وإبودرارن، وأقبيل، وغيرت التسمية لآث بو عكاش فأصبح دوار كورادشات Keuradchat، وفي بني عيسي، واليلتن، وبني خليلي، وبوشعيب، وبني صدقي شناشة التي أصبحت كوريات Kouriet، ومعاثقة قسمت إلى دواوين هما معاثقة وبومهنى، وفي قبيلة آث محمود، ظهر دوار واحد وهو بنفس التسمية، وفي بني دواله، ومشطراس، وفليسة مزالة، (دوار إشوكران ودوار أكلنجا Akelindja)، وفي فليسة البحر ظهر دوار إفليس وفي فريكة Frikat، وبني غوبري وبني إيجر ساحل.

وفي القبائل الأخرى قسمت القبيلة إلى دواوين أو أكثر مثل: آث إيراثن التي تفككت إلى دوار أوسامر، ودوار إيراثن، ودوار أومالو، وقسمت قبيلة عمراوة إلى ست (6) دواوين وهي: دوار مقلع Mekla، ودوار تقباعين Tikobain، ودوار سيخ أومدور Sikh - ou - Meddour، ودوار بالوى Balloua، ودوار سيدي نعملن Sidi - Naman، ودوار ذراع بن خدة Draa - Ben - Khedda، أما في قبيلة آث جناد فقسمت إلى ثلاث دواوين وهي: دوار جناد، ودوار إزران Izerazen، ودوار تامقوت Tamgout،

1 - Bulletin officiel, 1899, P. 583.

وقسمت قبيلة واقنون إلى أربع دواوير: دوار واقنون، ودوار مأكودة، وياسكرن Yaskren، وميمون. وقسمت قبيلة تقرين يعزوزن Yazzouzène - Tiguerine إلى دواوين وهما: أباريزن، ويازوزن.

ب - تقسيم الملكيات في القبائل

وفي كل القبائل هناك طابع الملكية الخاصة، وفي بعض الأحيان تم تغيير اسم القبيلة، وقسمت الأراضي إلى عدة أصناف وهي:

- أملاك الدولة، مثل الغابات.

- والملكية البلدية، والملكية الخاصة، والملكية العمومية.

ومن خلال كل هذا حدث تغيير كبير في التنظيم السياسي إذ تم تفكيك القبائل وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي حدث تغيير أيضا إذ دخل عنصر غريب في المجتمع وهو المعمرون بعاداتهم وتقاليدهم المختلفة عن عادات وتقاليد الجزائريين، وأيضا بهجرة البعض إلى متيجة وقسنطينة للعمل مزارع المعمرين.

المحور الثالث: CHAPITRE III

نتائج تطبيق الاستشارة البرلمانية

Les conséquences de l'application du sénatus-consulte

أ - في كل قبيلة

1 - الأملاك التي تحصلت عليها الدولة

2 - احتجاجات

ب - حوصلة لقبائل جرجرة ككل

1 - الأملاك التي تحصلت عليها الدولة

2 - الاحتجاجات

بتطبيق السناتوس - كونسولت، قسمت كل قبيلة حسب اتساعها إلى دوار، أو دواوين أو ثلاثة أو أربع... إلخ، لتسهيل مراقبة أعضائها، وبالتالي فإن التوازن الاجتماعي والاقتصادي اختل نهائيا بفعل هذا التقسيم¹.

والهدف الأساسي لهذا القانون والمرسوم، يتمثل في تفكيك القبيلة، وفي هذا الصدد، قال برينو Brenot: ((بزوال القبائل والتي تعتبر مجموعات اجتماعية - سياسية، برزت بتطبيق السناتوس - كونسولت، الحياة السياسية للدواوير، وتشكل التنظيم الإداري والبلدي للجزائر))².

هذه القبائل يسود فيها الانسجام، وهناك أيضا الكنفدراليات وهي تتكون من مجموعة من القبائل، وبرز نشاطها خاصة أثناء ثورة 1871، نظرا للخطر الفرنسي الذي هدد كل البلاد والقبيلة تتكون من قرى، والقرية من فروع (إذرمان) Iderman، والنشاط الكثيف يظهر في القرية، هذا كله يدل على الترابط الموجود بين أعضاء المجتمع القبائلي، والدقة في التنظيم الاجتماعي والسياسي.

ومن خلال ما يلي نبين انعكاسات تطبيق السناتوس - كونسولت في كل قبيلة.

I- الاحتجاجات ونسب ملكيات الدولة: أ - كنفدرالية الزواوة:

1 - آث بني:

نتج عن تطبيق السناتوس - كونسولت تشكيل دوار واحد بنفس التسمية وهي آث بني (بني بني)، نظرا لقلة ثروات القبيلة وضيق مساحتها.

وبظهور عدة أنواع من الأراضي: أراضي الدولة، والبلدية... ظهرت عدة احتجاجات بخصوص بعض الأراضي التي وجدت فيها أشجار الزيتون، منها سبع قبلت بالإيجاب من طرف الإدارة الفرنسية، بعد إثبات شرعيتها، أما الست الأخرى رفضت نظرا لثبوت انتمائها للدولة بعد ثورة 1871، والذين قدموا هذه الاحتجاجات الأخيرة هم كالتالي³:

1 - Sati Djilali, L'Algerie dans l'histoire, p. 30.

2 - Mahfoud Benrouh, El Akbia, un siècle d'histoire Algerienne 1857 - 1975, Alger, p. 59.

3- Bulletin officiel, 1895, P. 319, 320.

1 - أحمد أعراب نايت فرحات، من قرية اقني أحمد Agouni - Ahmed.

2 - أحمد نايت عمارة، من نفس القرية.

3 - سعيد نايت براهيم من ثوريرت - ميمون.

4 - شريف بن سعيد من ثوريرت ميمون.

5 - سعيد نايت بساي.

6 - علي محي الدين وحمد أعراب أو سعيد من آيت لربعاء.

وجدد بعض هؤلاء احتجاجاتهم، وهم أحمد نايت عمارة، وشريف بن سعيد، وعلي محي الدين. وقدم المسمى علي نايت جبارة احتجاجه، لكن قبلت كل هذه الاحتجاجات بالرفض، ولم يلجئوا في الآجال المحددة إلى العدالة حسب المادة 13 من قانون 1887/09/22.

هكذا يبدو أن الإدارة الفرنسية رفضت الكثير من الاحتجاجات المقدمة من طرف السكان، وبالتالي ازدادت مساحة الدولة اتساعا على حساب الأهالي الذين يزدادون ضيقا في المساحة وفقرا. وبلغت مساحة أملاك الدولة 10 هـ، 30 آر، 78 س. والأملاك البلدية 97 هـ، 37 آر، 73 س¹، أي 3.05% من مساحة القبيلة. أنظر الشكل 2 ص 102

2 - آث بودرار

تشكل منها دوار واحد وهو دوار بني بودرار، نظرا أيضا لضيق مساحة القبيلة وبتقسيم الأراضي بين مختلف الأنواع لم تظهر الاحتجاجات، وهذا استثناء، إذ نادرا ما انتهت عمليات تحديد الأراضي دون أن تظهر مشاكل. وبلغت مساحة أملاك الدولة 02 هـ، 01 آر، 15 س. والأملاك البلدية 1259 هـ، 91 آر، 49 س⁽²⁾، أي 33.93%. أنظر الشكل 3 ص 103

3 - واسيف:

كانت تابعة في الماضي إلى كنفدرالية آث بترون، وبتطبيق الساناتوس - كونسولت تكون دوار واسيف، وظهرت عدة احتجاجات عددها تسع⁽³⁾، قدمت من طرف الأهالي

1 Bulletin officiel, p. 320, 321.

2 - Idem, 1900, p. 353, 355.

3- Idem, 1897, P. 665.

بخصوص أفواج المشمل، لكن رفضت، ولم تتبع للعدالة في الآجال المحددة وبلغت مساحة الأملاك البلدية 38 هـ، 27 آر، 35 س¹، أي 1.94%. انظر الشكل رقم 4 ص 103

4 - آث بوعكاش:

كانت تنتمي سابقا إلى كنفدرالية آث بترون، وقسمت هذه القبيلة إلى عدة أنواع من الأملاك، وتشكل دوار واحد وهو دوار آث بوعكاش.

وظهرت ست احتجاجات قدمت من طرف الأهالي للمطالبة والتوضيح أن الأفواج البلدية رقم 21، 29، 42، 44 و 32 أملاك خاصة.

وقبل الاحتجاج المتعلق بالفوج رقم 32 جزئيا، أما الاحتجاجات الأخرى، فقد رفضت كلها، بحجة أن الأراضي التي طالبوا بها لم تكن أبدا ملكية خاصة، وأنها تابعة للبلدية منذ سنوات. وبعد عمليات تحديد الأراضي، ظهرت خمس احتجاجات تتعلق بالأفواج البلدية، وسجلت في الدفتر العربي، لكن عارضتها البلدية المختلطة جرجرة، ولم تقدم القضية إلى العدالة في الآجال المحددة. وبلغت مساحة الأملاك البلدية 242 هـ، 24 آر، 35 س².

من خلال ما سبق ذكره عن قبائل كنفدرالية الزواوة، يتبين لنا أن في كل قبيلة ظهر دوار واحد، والسبب هو ضيق المساحة لا غير، وظهرت عدة احتجاجات ومعظمها قبلت بالرفض تتعلق بالأراضي. وبدون شك فإن زعماء القبائل قد تم خلعهم ليعوضوا بشخصيات تعينها الإدارة الفرنسية، وهم موظفون وغير منسجمون مع السكان، وبالتالي لا يخدمون مصالح هؤلاء (بلغت مساحة أملاك البلدية: 242 هـ، 24 آر، 35 س)، أي 20.16%. انظر الشكل رقم 11 ص 104

5 - بني صدقي أغدال Beni - Sedka - Ogdal

تشكل في هذه القبيلة دوار واحد بنفس التسمية، وبلغت مساحة الأملاك البلدية والدولة 942 هكتار، 89 آر، 53 سنتييار، أي 25.28% ونتج عن عمليات تحديد الملكيات

1 - Bulletin officiel, p. 665.

2 - Idem, 1900, p. 846, 847.

3 - Idem, 1898, p. 529, 530.

عدة احتجاجات، منها احتجاجين بخصوص تحديد الأراضي بين قبيلة بني صدقي أغدال وبني بوعكاش، وسويت هذه المشكلة بطريقة سلمية. انظر السجل رقم 6، ص 103
وقد تمت تاجمعت Djamaâ بني صدقي أغدال، بالإضافة إلى ما سبق احتجاجين آخرين وذلك لتعديل الحدود الموجودة بين بني صدقي أغدال وقبائل بني واسيف وبني صدقي شناشة، لكن النتيجة كانت سلبية لكون الاحتجاجين غير مؤسسين بأدلة¹.
من هنا، نلاحظ أن فرنسا شكاك دوار واحد نظرا لضيق مساحة القبيلة، لكن تحصلت الدولة والبلدية على أملاك معتبرة، مما أدى إلى عدة احتجاجات لكن رفضت، وبدون شك فإن زعيم القبيلة قامت فرنسا بخلعها وتعويضه بشخص آخر أقل نفوذا، لخدمة مصالحها.

ب - كنفدرالية الزواوة بأتم معنى الكلمة:

1 - أقبيل:

تم تشكيل دوار واحد بنفس التسمية، نظرا أيضا لضيق مساحة القبيلة. وخلال عمليات تحديد الأراضي، ظهرت أربع احتجاجات، لكن ثلاث منها تتعلق بأجزاء لها حدود قررتها اللجنة الإدارية، بمناسبة تطبيق عمليات السناتوس - كونسولت في القبائل التي لها حدود معها، وأبعدت هذه الاحتجاجات من طرف تاجمعت، أما بخصوص الاحتجاج الرابع المتعلق بتحديد أراضي تقع بين أقبيل وبني بوعطاف وبني بودرار. فسويت المشكلة من طرف الإدارة بأن المكان المعني هو حد مشترك وهو قمة جبلية تدعى thighilt Ghermouien وظهرت ثلاث احتجاجات أخرى، اثنان يخصان الفوج البلدي رقم 06 المكون من أراضي غير زراعية تقع في قمم جرجرة، جزء من الفوج طالب به بصفة خاصة العديد من الأهالي، لكن اللجنة الإدارية باعتبار أن المعنيين لم يقدموا أي بيان أو وثيقة تثبت حقهم وأن قطع الأراضي المحتج عنها تتمثل فقط في أراضي غير صالحة للزراعة، وإنما للرعي فقط. فرفض الاحتجاج².

1 - Bulletin officiel, p. 530.

2- Idem, 1901, P. 875, 876

Voir Aussi le plan sénatus - consulte (archives de l 'A.P.C d'Akbii Non classé).

ومن جهة أخرى فقد طالب أهالي قرية أورير أوزمور Aourir Ouzemmour بملكيتهم لنفس الفوج. ولم يطالب بهذا الفوج سكان قرية آث مسلاين Aith Mislaïen وبعد تحري عاد الفوج رقم 60 لصالح القسمين fractions.

والاحتجاج الثالث، قدم من طرف أهالي قرية أورير أوزمور بغرض إدماج جزء من الفوج التابع للملكية الخاصة رقم 62 في الفوج البلدي رقم 60، لكن رفض بإشعار من تاجمعت Djemaâ، وبعد التحري تبين أن تلك القطعة من الأرض زراعية ويمكن أن تستصلح.

كل الاحتجاجات ما عدا واحد، لها علاقة بحدود الدوار، تهدف إلى تعديل الحدود الفاصلة لهذا الدوار مع دواوير يطافن وآث بو يوسف وآث منقلات، إلا أن هذه الحدود نهائية، بتطبيق عمليات تحديد الملكيات في الدواوير الثلاثة.

والاحتجاجات المذكورة لم تتبع، والاحتجاج الاستثنائي هو الذي قدم من طرف السيد بن زيد أكلي بن عبد القادر الذي طالب بثلاث قطع من الأراضي الزراعية والتي أدمجت في الفوج البلدي رقم 60، وتم الاعتراف بها أنها صحيحة وبالتالي انضمت هذه القطع من الأرض في فوج الملكية الخاصة رقم 62. وبلغت مساحة الأملاك البلدية 1028 هـ، 53 آ، 97 س، أي 35.74%⁽¹⁾. أنظر الشكل رقم 103.

نتج بالإضافة إلى ذلك ظهور مشكل تحديد الملكيات "Les délimitations" "tilisa" بين السكان، وبقي هذا المشكل إلى حد الآن في منطقة القبائل، فنجد بعض المتنازعين على تحديد الأراضي يتوجهون إلى العدالة من أجل استرجاع شجرة يقول أحدهم بأنها تنتمي إلى ملكيته الفردية، وحاليا لما أرادت السلطات أن تدمج منطقة جبلية تنتمي إلى قرية آيت مسلاين إلى حديقة جرجرة Parc de Djurdjura رفضت القرية وحتى القرى الأخرى، نظرا لاستفادتها من هذا الجبل في الرعي، إلا أنه في هذه الحالة أثبتت أرشيفات البلدية بأن ذلك الجبل تابع لأراضي العرش. واستخدمت كأدلة في ملف القضية.

2 - اعطافن:

نتج عن تطبيق السناطوس - كونسولت تشكيل دوار واحد وهو بنفس التسمية، وبتقسيم القبيلة إلى مختلف الملكيات ومنها أملاك الدولة والبلدية والخاصة... إلخ، ظهرت 18 احتجاجا تقدم بها السكان، ومنها سبع تتعلق بحدود القبيلة ورفضت والأخرى موجهة نحو أفواج البلدية، لكن رفضت من طرف البلدية المختلطة جرجرة ولم تتبع القضية نحو العدالة في الآجال المحددة. وبلغت مساحة أملاك الدولة 67 آر، 40 س، أما الأملاك البلدية 48 هـ، 3 - 2 آر، 90 س، أي 03.87%. أنظر الشكل رقم ٥٨ ص 1٥3 وخلال عمليات تحديد الملكيات لم يظهر أي طارئ، وأثبتت اللجنة الإدارية ذلك في جلسة 17 نوفمبر 1892. وفيما بعد لاحظت تاجمعت Djemaâ أنها تركت خارج حدود القبيلة أراضي زراعية وقطعة كبيرة من الأرض للرعي، فقررت القيام بعملية إضافية تضم تلك الأراضي التي كانت داخل قبيلة بني بودرار والتي شهدت عمليات السناطوس - كونسولت في 15 أكتوبر 1895. ونظرا لكون هذه الأملاك تتواجد منفصلة عن إقليم بني بوعطاف، عن طريق أراضي قسم آث وعبان Aith Ouaban التي تنتمي إلى بني بودرار، كان لا بد من ضم هذا القسم للقبيلة الأولى أي إلى اعطافن، لكن عارضت تاجمعت بني بودرار هذا الإجراء أي انتزاع قرية آث وعبان منها، فقررت اللجنة الإدارية أخيرا ضرورة الحفاظ على الحدود السابقة للقبيلتين، وبالتالي تبقى قرية آث وعبان تابعة لبني بودرار، وكذلك الأراضي التي طالبت بها قبيلة إعطافن، بحجة أن تلك الأملاك هي أملاك البلدية¹.

3 - آث بو يوسف:

ظهر دوار بنفس تسمية القبيلة، وظهر احتجاج واحد، يخص أرض المشمل والذي يقع خارج الدوار، لكن لم يتبع الاحتجاج إلى العدالة، وبلغت مساحة أراضي البلدية التي تحصلت عليها 273 هـ، أي 12.55%⁽²⁾. أنظر الشكل رقم 3 ص 1٥3

1 - Bulletin officiel, 1900, p. 452, 453.

Voir aussi, Plan sénatus - consulte (Archives le l'APC. Yattafen).

2- Idem, 1893, P. 591.

4 - آث يحي:

نظرا لضيق مساحة هذه القبيلة تكون فيها دوار واحد بنفس التسمية، وبلغت مساحة الأملاك البلدية وما أخذته الدولة 203 هكتار، 68 آر، 48 سنتيار، أي 04.37%. ولم يظهر أي احتجاج سواء خلال عمليات تحديد الأملاك أو بعدها. أنظر الشكر رقم 1 ص 102

5 - آث منقلات:

ظهور دوار واحد بنفس التسمية، وبلغت مساحة أملاك الدولة والبلدية فيها 87 هكتار، 55 آر، 65 سنتيار، أي 02.57%. أنظر الشكر رقم 7 ص 103

وظهرت عدة احتجاجات منها التي تقدم به حاج قاسي نايت سي أعمر من قرية ثوريرث نتدستس Taourirt nTiddists قال بأن رقعة البلدية المسماة عين الحمام تتوقف في حدود قبيلة رقم 31. ومن هذه الحدود تمتد جنوبا بخط مستقيم مرورا بالمناطق رقم 2 و3، من قطعة الأرض (G) للملكية الخاصة رقم 69 حتى معلم رقم 69 وتستمر هذه الحدود نحو الغرب، فالرقعة المتواجدة غرب هذه الحدود تنتمي إليه، وورثها عن أجداده والذين اشتروها من أحد سكان القرية.

وكان الجواب على هذا الاحتجاج سلبيا لأنه غير مقنع لكون أن البلدية المختلطة جرجرة كانت تملك هذه القطعة من الأرض منذ ظهور القرية الإدارية مشلي Michellet والتي يعود تأسيسها إلى 1884. وأن البلدية تملك أيضا أشجارا، ومناطق وجود مواد البناء التي استعملتها لبناء القرية. وفي تلك الأرض التي احتج عنها الشخص السالف الذكر، توجد مقبرة الأوربيين. وقبل وجود القرية فإن المحتج المذكور لم يقدم وثيقة الملكية¹.

من خلال ما سبق نستخلص أن السلطات الفرنسية ترد سلبيا على الاحتجاجات بنسبة كبيرة والمبررات متعددة، فمثلا في دوار بني منقلات، كانت الحجة أن البلدية المختلطة جرجرة تملك تلك الأرض منذ ظهور القرية الإدارية، لكن هذا ليس مبررا، وبخصوص طلب سندات الملكية فيمكن لفرنسا أن لا تقدمها لملاك الأراضي كوسيلة لمصادرة أراضيهم.

1 - Procès - verbal de délimitation du douar Beni - Menguellet, Année 1896 (agence nationale du cadastre).

من خلال ما سبق، نتحصل على نفس النتائج التي تحصلنا عليها في كنفدرالية الزواوة وهي أن الإدارة الفرنسية شكلت دوار واحد في كل قبيلة، وظهور احتجاجات وهي تدل على عدم رضى السكان حول كيفية تحديد الملكيات فلم تراعى مصالحها. ويمكن أن نضيف إلى ذلك ظهور الهجرة إلى فرنسا، خاصة عندما احتل آيت مهدي منصبا في الوفد المالي القبائلي، فأعطى الثقة للجزائريين للعمل في فرنسا، فاقترح إرسال مائة فلاح قبائلي للعمل في فرنسا، فتوافد المئات من سكان القبائل إلى فرنسا للاشتغال عمالا بسطاء في سنة 1906، 1907.

وحسب تقرير اللجنة المالية، فإن المهاجرين ذهبوا من القبائل وبالضبط من البلدية المختلطة ذراع الميزان، وفور ناصيونال Fort. National ومشلي. وتذكر الصحافة الجزائرية أن القبائل الذين يتحصلون على أربع أو خمس فرنكات يوميا يبعثون إلى عائلاتهم نصف الأجرة، وأن مكاتب البريد في مشلي (عين الحمام) حاليا وفور ناصيونال دفعوا 1600000 فرنك للسكان خلال السداسي الأول لسنة 1913¹.

إذن من خلال ما كتبه شارل روبير أجبرون، نستنتج أن هجرة الجزائريين ومن بينهم أبناء المنطقة القبائلية إلى فرنسا خاصة وإلى غيرها، أدت إلى الحصول على العمل وبالتالي تحسن معيشتهم نوعا ما وحتى عائلاتهم نظرا للأموال التي يبعثونها إلى البلاد.

اضف إلى ذلك احتكاك هؤلاء المهاجرين بالفرنسيين والمحيط الاجتماعي الفرنسي، فتعرفوا على عاداتهم ورفاهيتهم وهذا ما خلق بدون شك في نفوسهم الحماس للوصول إلى ذلك الرقي الاجتماعي، وتعلموا الفرنسية، وهذا ما يساعدهم على الدفاع عن حقوقهم والتعرف على الحياة السياسية لفرنسا كنشاط الأحزاب والصحف والخطب، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انتشار الوعي، فظهر تنظيم يسمى نجم شمال إفريقيا 1926 الذي أصبح حزبا سياسيا 1927، واستعمل وسائل حديثة في النضال كالمشاركة في المؤتمرات والصحف، مثل جريدة الأمة 1930 التي كان رئيس التحرير من

1 - Charles Robert **AGERON**, Les Algériens Musulmans et la France. T1. P. 855, 856.

فور ناصيونال وهو إماش عمار.

والى حد الآن، نلاحظ في منطقة القبائل أننا لا نجد عائلة بدون مغترب في فرنسا وهذا ما أثر إيجابيا على المجتمع وذلك بفضل الاحتكاك بفرنسا وواقعها.

ج - كنفدرالية الزواوة الشرقية:

1 - آث إتورار:

نتج عن تطبيق الاستشارة البرلمانية (السناتوس - كونسولت) ظهور دوار إتورار، وبلغت المساحة التي تحصلت عليها الدولة والبلدية 322 هـ، 97 آر، 30 س، أي 07.06% وكانت مساحة القبيلة 4558 هـ. وظهرت ثمانية احتجاجات ضد ترتيب مختلف الأفواج كالأراضي البلدية، لكن بعد دراستها رفضت لأنها بدون مبررات، في حين أن الفوج رقم 146 الذي تم الاحتجاج بشأنه، وهو نوع من مشمل قرية آيت أوطاس، ومساحته 29 آر، كان موضوع وصل إلى العدالة بين الجمعية وبعض سكان نايت تومير، بلقاسم علي¹. انظر السجل رقم 7 ص 103

2 - الليلتن:

نتج عن تطبيق الاستشارة البرلمانية تكوين دوار واحد وهو الليلتن، وبلغت المساحة التي تحصلت عليها الدولة بالإضافة إلى أملاك البلدية 137.7 هكتار، 94 آر، 80 سنتيار، أي حوالي ثلث المساحة الإجمالية للقبيلة، 36.42% وظهرت خلال عمليات تحديد الملكيات 13 احتجاجات، قدمت من طرف السكان، للمطالبة بجزء أو كل الأفواج البلدية، وتم رفضها، وبعد ذلك ظهرت 36 احتجاجات، سجلت في الدفتر الفرنسي، لكن رفضت ما عدا واحد منها، يطالب بترتيب جزء من الطريق الاستراتيجي لفورناصيونال إلى بني منصور الواقعة في إقليم الليلتن، طالب بأن تصنف في الأملاك العمومية للدولة. والاحتجاجات التي بلغ عددها 35 رفضت بحجة أنها غير مدعمة² بأدلة

1 - Bulletin officiel 1898, p. 597, 598.

2-Idem, 1901, P. 803, 805

بأدلة ومبررات، وخمس منها رفضت أيضا نظرا لتقديم الشكوى بعد الآجال المحددة. وبلغت مساحة الأملاك المحتج عنها 118 هـ، 72 آر، 30 س¹.

من خلال ما سبق تتكرر الملاحظة السابقة وهي ظهور دوار واحد والسبب هو ضيق مساحة هذه القبائل، وأيضا ظهور الاحتجاجات خاصة في الليلتين فعددها كبير جدا والمساحة المحتج عنها معتبرة، ومعظمها رفضت. أنظر الشكل رقم 16 ص 104 وفي قبيلة آث إيراثن، نتج عن تطبيق الاستشارة البرلمانية تقسيم القبيلة إلى ثلاثة دواوير وهي: دور أوسامر، ودوار أومالو، ودوار إيراثن. ففي دوار أوسامر Oussameur، ظهرت خلال أشغال المفوض محدد الأراضي، ثلاث احتجاجات، اثنان منها موجهة نحو الأفواج التي كانت في يد السلطة العسكرية، لكن لم يتم الاستجابة لها. وبعد الانتهاء من تحديد الملكيات لم يظهر أي احتجاج.

وفي دوار إيراثن، ظهر احتجاجين أثناء عمليات تحديد الأراضي والملكيات، لكن بما أنهما غير مؤسسين أي تنقصهما الأدلة، رفضت وبعد الانتهاء من العمليات المذكورة، لم يظهر أي احتجاج.

وأخيرا في دوار أومالو Oumalou، منح للدولة الأفواج التالية: رقم 19، 20، 25، 26، 27، 30 و 31 وأراضي مسجد أروس Arous طالب بملكيتها أثناء تقديم الملف (تقرير العمليات) السادة حاج ربياح Hadj Rebiah وأتباعه. وبعد رفضها، قدموا طلبهم إلى العدالة في الأشكال والآجال المحددة. والملاحظ أنه عوضا أن يكون الرفض والمعارضة من طرف وباسم الدولة ومصلحة العقارات، فإن المعارضة قدمت من طرف النائب الإداري للبرج الوطني Fort - national وباسم البلدية المختلطة التي لم تهتم بتاتا بالقضية.

وعلاوة على ذلك قدمت أيضا، احتجاجات ثلاث تحت رقم 1، 3، 4 تخص الأفواج العقارية أو البلدية لدوار أومالو، لكن تمت معارضتها، ولم يتابع أصحابها القضية نحو العدالة².

1 - Bulletin officiel, p. 805.

2 - Idem, 1895, p. 653, 655.

ما يمكن قوله حول تطبيق الاستشارة البرلمانية في قبيلة آث إيراثن وآثار ذلك، هو الفكرة التي كانت وراء تطبيق القانون المذكور والتي تجسدت في الواقع الملموس وهي فكرة التفكيك والتقسيم للقبيلة، لأن هذه الأخيرة تنظر إليها السلطات الفرنسية، على أنها وحدة سياسية تجمع الشمل وتنظم أمور منطقة ما سواء في السلم أو في الحرب ولكل قبيلة زعيم له تأثير كبير، وبالتالي من أجل تسهيل إدارة المناطق المختلفة ولتجنب إمكانية التمردات والثورات، فككت السلطات الفرنسية قبيلة آث إيراثن إلى ثلاثة دواوير، وبالتالي تضعف القبيلة وتظهر الزعامات الضعيفة والتابعة لفرنسا ومعنى ذلك خضوع القبيلة واستسلامها إلى الأبد.

وبعد تطبيق السناتوس - كونسولت بلغت مساحة الأملاك البلدية وأملاك الدولة 544 هكتار، 95 آر، 67 سنتيار، أي 03.28%. انظر السُّكْر رقم 12 ص 104

وفي الجانب السياسي، فبعدما كان سيد الجودي لدى آيت بودرار شخصية مؤثرة وفي القبائل المجاورة أيضا، وهو من أصل رجل صالح جاء من الغرب واستقر في قرية آيت مراو Ait Meraou. وترك له والده الكثير من الأرزاق في بني بودرار، وأغيل بواماس أين تظهر منزله ولدى صدقي واضية في قرية إقلميمن Igoulmimen. وكانت القبائل المجاورة بني عطاف وأقبيل، وآث بو يوسف وآث منقلات متنازعة فيما بينها ولما بدأ التوغل الفرنسي في المنطقة أوقفوا هذه النزاعات واتحدوا إلى جانب سيد الجودي وكل الزواوة يطيعونه، منهم آث صدقي وآث إيراثن، وبالتالي فإنه يتميز بكل صفات الحاكم إذ لديه من يحرسه، وموسيقى وهي رموز السيادة وكان على رأس المحاربين ضد فرنسا في معركة جبل فرعون وانهزم فيها، واتجه نحو ذراع الميزان 1851 وبعد سنة أعطي له لقب باشاغا جرجرة¹.

تطرقنا إلى هذه الشخصية، نظرا لتأثير تطبيق السناتوس - كونسولت على الشخصيات الكبيرة، لأن الهدف الأساسي من هذا القانون هو تحديد نفوذ هذه

1 - Emile MASQUERAY Formation des cités, p. 134, 135.

الشخصيات وإضعافها. وبالتالي فإن الاستعمار الفرنسي عين في مكانها شخصيات ضعيفة على رأس كل دوار.

قبيلة بني عيسى:

تم تشكيل دوار واحد بنفس التسمية "بني عيسى" وبلغت مساحة 162 هـ، 14 آر، 96 س، أي 03.60% من المساحة الإجمالية. ¹السطر السكّر رقم 13 ص 104

وكانت هذه القبيلة قبل الاحتلال كنفدرالية، تضم أربع قبائل وهي: آث عيسى، وآث محمود، وآث زمزر، وآث دواله، ثم تشتت فيما بعد.

وبعد تطبيق السناتوس - كونسولت ظهرت احتجاجات من طرف بعض السكان، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على إحساسهم بالظلم¹.

هـ - قبائل أخرى:

1 - قبيلة بني بوشعيب:

نتج عن تطبيق السناتوس - كونسولت تكوين دوار واحد وهو "بوشعيب"، وبلغت مساحة الأملاك التي منحت للدولة والبلدية 558 هكتار، 36 آر، 57 سنتيار، أي 11.94%. ²السطر السكّر رقم 17 ص 104

وظهرت عدة احتجاجات، أحدها من طرف بني خليلي والهادف إلى ضم قطعة من الأرض يحدها وادي خليلي وطريق بوراح، لكن هذا الطلب الذي اعتبرته فرنسا منقوص الأدلة، رفض لكون القطعة المعنية تؤدي في حالة إعطائها إلى قطع أراضي كاملة لسكان بني بوشعيب، وتخرب الحدود الطبيعية للإقليمين، المكونة عن طريق وادي خليلي الذي كان الحد الفاصل بين الإقليمين.

وأدمج في ملكية الفوج رقم 1، أنها أرض غير شاغرة، ومساحتها 350 هكتار، وتدعى "ثالة علي" الواقعة بين طريق بوراح وواد بوبهير، وأراضي أخرى في واد بوبهير ومساحتها 171 هكتار (الأفواج رقم 2، 3، 4، 5). وطالبت بها جمعية بني غوبري باسم قرية شرفة بهلول، ومن طرف قرية آيت زلال ومن طرف شيخ طيب، لكن اعتبرت السلطات أن هذه الاحتجاجات ليست مقنعة².

1-Bulletin officiel, 1894 P. 431, 432

2- Idem, 1893, P. 18, 19.

ومن الاحتجاجات نجد الاحتجاج الذي تقدم به المدعى حاج فرحات أجدود من قرية آيت زلال الذي طالب الحصول على فوج بلدي رقم 10، لكن قبلت بالرفض باسم الجمعية نظرا لنقص الأدلة.

والاحتجاج الثاني كان من طرف ممثل قرية آيت زلال طالبا الفوج رقم 1 من أراضي الدولة Domanial (بأنه ملك شاغر لتالة علي) وقبلت بالرفض. وهذا الطلب وصل إلى العدالة.

والاحتجاج الثالث من طرف السعيد نايت صالح يتعلق بقطعة من البلدية فوج رقم 23 (أرض زراعية وفيها أشجار الزيتون). ورفض الاحتجاج واعتبرت تلك الأرض ملكية لقرية صوامع. ولم تكن هناك متابعة بخصوص الاحتجاجين الأول والثاني، في الآجال المحددة.

من خلال ما سبق يتبين أن الاحتجاجات لا تجدي نفعا في معظم الأحيان، إذ تعتبرها فرنسا غير مقنعة، ورغم الطلبات المقدمة للعدالة فإن النتيجة سلبية، وبالتالي ليس للمحتجين إلا القبول بالأمر الواقع¹.

2 - بني خليلي:

تم تشكيل دوار واحد بنفس التسمية، وبلغت مساحة الأملاك البلدية 144 هكتار و 24 آر، و 80 سنتيار، أي 06.11%. انظر الشكل رقم 14 ص 104 أثناء تطبيق السناتوس - كونسولت، ظهر احتجاجين، لكن رفضا، الأول قدمه اسماعيل نايت اسماعيل أمقران من قرية مرايرة M'raira، وتجدد الاحتجاج لكن بدون جدوى باسم الجماعية. ولم تكن المتابعة للقضاء في الآجال المحددة في القانون².

3 - بني فراوسن:

في هذه القبيلة، تم تكوين دوارين، أحدهما فراوسن وهو تابع لبلدية مقلع وبلغت مساحة الأملاك البلدية 193 هكتار، 96 آر، 20 سنتيار، ومساحة أفواج الدولة ما عدا الغابات 6 هكتار، 97 آر، 30 سنتيار، أي 06.78%³. انظر الشكل رقم 15 ص 104

1 - Bulletin officiel, 1895, p. 18, 19.

2 - Idem, 1894, p. 450, 451.

3- Idem, P. 215, 216.

أما الآخر فهو دوار إرالن Iralen (التابع للبلدية المختلطة فورناصيونال)، وبلغت مساحة الأملاك البلدية فيه 54 هكتار، و10 آر، من هنا تبلغ مساحة الأملاك البلدية في الدواوين بالإضافة إلى أملاك الدولة 255 Domaniaux هكتار، و03 آر، و50 سنتيار.

وظهرت عدة احتجاجات، أحدها قدم من طرف حاج ربية من دوار أروس (بني إيراثن)، وذلك بخصوص الأفواج 12 حتى 18 المرتبطة بثجمعت Djemaâ سيدي سحنون، وقال مع آخرون بأن الأفواج المذكورة تنتمي إلى ملكيتهم الخاصة. وقبل الاحتجاج بالرفض، وقدم طلب إلى العدالة من طرف أصحاب الاحتجاج، لكن تركت الأراضي المعنية في خانة الأملاك المحتج عنها.

والاحتجاج الآخر قدم من طرف محمد الحاج عمار الذي زعم أن قطعة أرض من المقبرة، الفوج رقم 31 ملك له، لكن رفض رئيس بلدية مقلع طلبه ولم تكن هناك متابعة للقضاء.

وظهر احتجاج آخر عن طريق بريفي Préfet العاصمة، الأول باسم الدولة ويخص حقوق ملكية الدولة Domaine على الأراضي التي فرضت عليها ضرائب والتي تنتمي إلى عائلة أوقاسي، والثاني باسم قرية ثاقا Taka (بني يحي) على قطعتين من المشمل والمتواجدة في دوار فراوسن.

ولم تتبع هذه الاحتجاجات رقم 1، 3، 4، 5، 6 بالمعارضة، فقبلت بالرضى وتخص قطع صغيرة المساحة ارتبطت بالأراضي البلدية فوج 94، 101، 102، 103، 104 وهذه الاحتجاجات تشكلت في دوار فراوسن، أما في دوار إيراثن فلم تظهر أية معارضة سواء أثناء أو بعد عمليات تحديد الملكيات.

من خلال ما سبق يبدو واضحا أن الإدارة الفرنسية فككت وحدة القبيلة وذلك إلى دواوين وأصبح كل منهما في بلدية معينة، إذ ارتبط دوار فراوسن ببلدية مقلع، أما دوار إرالن فقد ألحق بالبلدية المختلطة فورناصيونال هذا ما يؤدي إلى زوال الارتباط والانسجام الذي كان سابقا، أضف إلى ذلك إدراج وإلحاق الكثير من الأراضي في المجال البلدي، وهذا ما إنجر عنه ظهور احتجاجات فكان بعضها مرفوضة¹

1 - Bulletin officiel, p. 215, 216.

والبعض الآخر قبلت. وبظهور الدواوير فإن السلطات الفرنسية تعين على رأس كل منه شخص ضعيف النفوذ وتخلع زعيم القبيلة ذو الشخصية القوية.

4 - بني دواله:

تم تكوين دوار واحد بنفس التسمية، وتحصلت البلدية على مساحة قدرها 15 هكتار، و 57 آر، 27 سنتيار، أي 0.79%. أرض السكدر رقم 22 ص 105
وظهر احتجاج سجل في الدفتر الفرنسي، قدم من طرف أبو محمد بن عمار، بخصوص حدود الدوار في الجهة المحاذية لدوار بني عيسي، إلا أنه رفض ولم يتبع للقضاء وبقيت الحدود رسمية بين الدواوير¹.

و - كنفدرالية صدقي:

1 - واضية:

تم تشكيل دوار واحد باسم "صدقي واضية"، وظهر احتجاج، أثناء تحديد الملكيات تقدمت به ثاجمعت Djemaâ، بخصوص قطعة أرض واقعة قرب حدود أراضي الدولة Domaniaux التي خصصت للقيام بمركز استيطاني في تيزي نتسلاثة Tizi - N'tléta وبعد التحري في المسألة رفض هذا الاحتجاج بحجة أنه بدون مبرر.

بلغت مساحة الأملاك البلدية والدولة 35 هـ، 34 آر، 69 س، أي 0.08%. أرض السكدر 48 ص 104
وأدت العمليات الأولية لترتيب الملكية، إلى تعديلات حساسة، وذلك بعد شكايات العمليات. طالبت ثجمعت Djemaâ بالعديد من المشامل Mechmels التابعة للقرى والمقابر، والتي تركها المفوض المحدد للأراضي، تختلط في أراضي الملكية الخاصة، وبالتالي لم تظهر أيه معارضة، لهذه المطالب.

2 - بني صدقي شناشة:

تم تشكيل دوار واحد بتسمية "كريات" "Kouriet" نسبة إلى جبل مرتفع يقع في الجزء الأوسط من القبيلة. وبلغت مساحة الأملاك البلدية 2072 هكتار، و 48 آر، 35 سنتيار، أي 36.90%⁽²⁾. أرض السكدر رقم 19 ص 105

1 - Bulletin officiel, 1895, p. 485, 486.

2 - Idem, 1898, P 721, 216, 336.

ولم يظهر بعد تحديد الملكيات أي احتجاج. ولكن تبين أن دوار كريات يملك في قبيلة بوعدو مشمل مساحته 50 آر، ومشمل آخر في قبيلة بني صدقي واضية. في هذه القبيلة يمكن القول أن مساحة الأملاك البلدية كبيرة وبدون شك فإن ذلك على حساب أراضي القبيلة والأهالي. وتم تغيير التسمية للقبيلة التي أصبحت دوار.

3 - معاتقة:

قسمت هذه القبيلة إلى دوارين أولهما دوار معاتقة وهو مرتبط بالبلدية كاملة الصلاحيات تيزي وزو. وبلغت مساحة أملاك الدولة فيه 124 هكتار، 18 آر، 10 سنتيار. والآخر دوار بومهنّي، وهو مرتبط بالبلدية المختلطة ذراع الميزان. وبلغت مساحة أملاك الدولة والبلدية 2451 هكتار، 86 آر، 12 سنتيار، أي إذا أدمجنا الأملاك البلدية والدولة في الدوارين نجد 27.21%. أرض السدورمة مع 145

وظهر احتجاجين خلال عمليات تحديد الأراضي والملكيات، قدما من طرف ثاجمعت Djemaâ معاتقة، يخص أول المكان الذي أقيم فيه سوق ثيين (بني زنزر) والآخر متعلق بحدود بترونة وبني خليفة، لكن النتيجة الرفض. وبقيت الحدود مؤقتا كما كانت وذلك بتقريرها من طرف اللجنة الإدارية في جلستها يوم 1893/06/27، وفي نفس الجلسة أقرت هذه اللجنة تقسيم القبيلة إلى دوارين.

وفي دوار معاتقة ظهرت 18 احتجاجات، قدمت من طرف السكان، لكن رفضوا ما عدا احتجاجين. وفي دوار بومهنّي، ظهر احتجاج واحد، رفض بحجة أنه ليس له مبررات. ومنع للسكان استغلال مجال الغابات التابع للدولة، وخلال تقديم محاضر الجلسة، ظهر احتجاجين، وسجلا في الدفتر العربي، قدما من طرف السكان، طالبوا بقطع من الأرض تابعة للدولة (الدومان) Domaniales، ورفضت ولم تتبع إلى العدالة في الآجال المحددة.

من خلال ما سبق يبدو واضحا أن فرنسا فككت أيضا وحدة القبيلة وانقسمت إلى دواير وكل واحد يتبع بلدية معينة، وهذا ما يسبب نقص الانسجام والروابط بينهما بمرور الزمن¹.

1-Bulletin officiel, p. 336, 337, 195, 196, 197.

ومن جهة أخرى استولت السلطات على مساحة معتبرة وضمتها إلى أملاك الدولة والبلدية. وهذا ما نتج عنه ظهور عدة احتجاجات وهي تدل على عدم رضاهم.

قبائل أخرى:

1 - مشطراس:

تم تشكيل دوار واحد بنفس التسمية، وبلغت مساحة الأملاك البلدية 89 هكتار، 05.74% ولم يظهر أي احتجاج¹. انظر السكدر رقم 23 من 105

2 - بني غوبري:

تم تشكيل دوار واحد، رغم أن الإدارة الفرنسية فكرت في تكوين دواوين، وهذا الدوار احتفظ بتسمية القبيلة بني غوبري. وبلغت مساحة أراضي الدولة والبلدية 4829 هكتار، 77 آر، 20 سنتيار، أي 37.96% وانتزعت السلطات الفرنسية بعض المناطق فأصبحت مراكز استيطانية مثل عزازقة، وياكورن، وهذا قبل تطبيق السناتوس - كونسولت وأدمجت الغابات في أملاك الدولة. انظر السكدر رقم 27 من 106

وخلال عمليات تحديد الملكيات ظهرت ست احتجاجات، ثلاث كانت نتيجتها إيجابية، واثنان رفضت، والاحتجاج الأخير قدمها سكان قرية فليكي Feliki وتخص الفوج رقم 106 ومساحته 61 هكتار، 90 آر، ووضع في خانة المراعي البلدية، وطالب أصحاب الاحتجاج بهذا الفوج أن يكون ملكية خاصة، ووزعت هذه الأراضي على سكان خروبة فيليكي، الذين تنقلوا في عام 1880 لأسباب استيطانية، وكان من المفروض أن توزع فرديا على المعنيين، لكن نظرا لعدة ظروف لم تتم العملية. وبعد عمليات تحديد الملكيات ظهرت ثلاث احتجاجات، تم رفضها، وسجل احتجاج في الدفتر العربي، وأبعد لأنه يتعلق بأرض تقع خارج حدود الدوار. ولم تتبع هذه الاحتجاجات نحو العزلة في الآجال المحددة².

1 - Bulletin officiel, 1895, p. 660.

2 - Idem, 1892, p. 1386.

3 - آث جناد:

قسمت القبيلة إلى ثلاثة دواوير وهي: دوار جناد (جناد البحر سابقا)، ودوار إزران وثامقوت. وهذه الأقسام كانت موجودة من قبل، مثل جناد البحر، وجناد الشرق الذي أصبح يسمى ثامقوت، وجناد الغرب بتسمية إزران.

لكن ما فعلته الإدارة الفرنسية هو أن جعلت ثامقوت ترتبط بالبلدية المختلطة سيباو الأعلى، والدواوين الآخرين يرتبطان بالبلدية المختلطة أزفون.

وبلغت مساحة الأملاك البلدية والدولة في دوار جناد 818 هكتار، 84 آر، 19 سنتييار، أي 18.93% ودوار إزران 905 هكتار، 52 آر، 33 سنتييار، 01.71% وفي دوار ثامقوت 2444 هكتار، 76 آر، 62 سنتييار، أي 37.97%. ¹ أرض السكر رقم 37.36.35 د 107 وخلال عمليات ترتيب الملكيات، ظهر 14 احتجاج تخص أجزاء مجال الغابلات أو مراعي البلديات، ومعظم هذه المطالب أهملت من طرف أصحابها، والأخرى كانت بدون أدلة فرفضت¹.

من خلال ما سبق تتجلى رغبة فرنسا في تشتيت القبيلة، إذ قسمتها إلى ثلاث دواوير، بعضها مرتبط ببلدية وأخرى بلدية أخرى، وتحصلت على مساحة كبيرة والنتيجة عدم رضى الكثير من السكان ويتجلى ذلك في اعتراضاتهم.

4 - دوار واقنون:

قسمت إلى أربع دواوير وهي: دوار واقنون، ودوار مأكودة، ودوار ياسكرن ودوار جبل عيسى ميمون، وتحصلت فرنسا في هذا الدوار على مساحة قدرها 359 هكتار، وفي الدوار الأول 2642 هكتار، 73 آر، وفي الدوار الثاني 451 هكتار وفي دوار ياسكرن 248 هكتار، أي 19%. ² أرض السكر رقم 38 د 107 ولم تؤد عمليات تحديد الملكيات إلى ظهور أي احتجاج².

5 - عمراوة:

قسمت إلى ست دواوير وهي:

1 - Bulletin officiel, 1895, P. 165, 167, 168, 169.

2- Idem, 1893, p 385

- دوار مقلع وتحصلت الدولة والبلدية فيه على مساحة 615 هكتار، 28 آر، 50 سنتييار، أي 10.47%.

- تقوباعين وتحصلت الدولة والبلدية فيه على مساحة 850 هكتار، 15 آر، 78، 20.71%.

- سيخ أومدور 268 هكتار، 41 آر، 10.66%.

- بالوي 509 هكتار، 23 آر، 30 سنتييار، 12.61%.

- سيدي نعمان 312 هكتار، 74 آر، 20 سنتييار، 06.25%.

- دراع بن خدة 116 هكتار، 33 آر، 20 سنتييار، 05.08% انظر الأشكال رقم 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

من هنا نلاحظ كيف شنت الإدارة الفرنسية قبيلة عمراوة إلى الكثير من الدواوير وهذا نظرا لاتساع هذه القبيلة، وبالتالي كل دوار يحكمه شخص معين من طرف السلطات الفرنسية وذلك في مكان زعيم القبيلة الذي يوحد كل القبيلة. وهذا التغيير يؤدي حسب بنجمان ستورا Bengamin Stora إلى أنهم (الحكام الجدد للدواوير) لا يستطيعون في وقت المجاعة توزيع القمح الذي مصدره الضرائب التي يجمعها زعماء القبائل في الماضي. ووضع السناتوس - كونسولت 1863 حدا لتوزيع الهبات من طرف الزوايا والحبوس، إذ عندما تصبح هذه الملكيات خاصة، تصبح هذه الأخيرة كالبضاعة في السوق، ومن جهة أخرى فإن الدواوير تخلت عن العادة التقليدية المتمثلة في تخزين المواد الغذائية في مخازن بلدية، وبالتالي زوال وسيلة الدفاع الاقتصادي. والنتائج فادحة على السكان وخير مثال على ذلك مجاعة 1866، 1868 والتي أدت إلى تناقص عدد السكان¹.

6 - فليسة مزالة:

قسمت هذه القبيلة إلى دواوين وهما إشوكران Ichoukène، التابع إداريا لبلدية ذراع الميزان، ودوار أكلنجا Akelindja التابع لبلدية تيزي - غنيف، وبلغت مساحة أملاك الدولة والبلدية في هذين الدواوين 637 هكتار، 88 آر، أي 17.30%، ولم يظهر أي احتجاج، أثناء وبعد عمليات تحديد الأراضي². انظر السرد رقم 105

1- Bulletin officiel, 1869, P. 149, 150, 151, 154, 156.

2 - Idem, 1892, p. 651.

مما سبق يتبين لنا كيف شنت الإدارة الفرنسية وحدة القبيلة إلى دواوين، وتحصلت الإدارة الفرنسية على مساحة معتبرة من الأراضي وهذا يعتبر انتزاع باسم القانون.

7 - فليسة البحر:

تم تشكيل دوار واحد بنفس التسمية أراستها اللجنة الإدارية، أما المفوض محدد الأراضي اقترح إزالة كلمة "البحر" فأصبحت التسمية الجديدة "إفليس" وهي تسمية مختصرة.

وبلغت مساحة أملاك الدولة فيها 1558 هكتار، 26 آر، 01 سنتيار، 16.22% وهي مساحة معتبرة، وخلال القيام بعمليات التقسيم، ظهر 12 احتجاج، تتعلق بقطع أراضي ملحقة بالأملاك البلدية، لكن رفضت لأنها غير مبررة، ثمانية من المحتجين جددوا احتجاجاتهم أثناء شكايات تقديم الملفات وكلها رفضت. ومنذ الانتهاء من العمليات، لم يتبع أي منها إلى العدالة وبالتالي أصبح التقسيم رسميا ونهائيا، إلا تغيير يخص قطع أرض موجهة للرعي. وذكرت في محضر الجلسة حقوق الاستعمال. الأرض رقم 25 من 105 ما يمكن استنتاجه عن تطبيق الساناتوس - كونسولت في قبيلة فليسة البحر، هو المساحة المعتبرة التي أصبحت بحوزة الدولة، وأيضا ظهور عدة احتجاجات ولم يستجب لها إيجابيا¹.

8 - فريكة:

ظهر دوار واحد، وبلغت مساحة الدولة والبلدية في هذه القبيلة 373 هكتار، 35 آر، 49 سنتيار، 12.71%. وظهر احتجاج واحد تقدم به السيد بدوي بن عزوز Bedoui ben Azouz، والذي أعيد تقديمه في دفترين الفرنسي والعربي، أثناء شكايات تقديم التقارير، وهذا الاحتجاج موجه نحو الفوج البلدي رقم 52. وقدم احتجاج آخر من طرف المدعى علي أوقاسي محمد الذي طالب بالفوج رقم 88 وهو فوج بلدي، وسجل في الدفتر العربي. ولم يتم الاستجابة لأي واحد منهما، نظرا لكونهما غير مدعمين بالأدلة، بحيث أن الأراضي التي طالبا بها في أراضي للرعي تنتمي للبلدية، وبالتالي فإن²

1 - Bulletin officiel, 1891, p. 1036, 1037.

2- Idem, 1892, P. 1162.

الإداري التابع للبلدية المختلطة، عارض هذين الطلبين، باسم دوار فريقة، ولم تكن هنا تابعة للعدالة. انظر السكدر رقم 26 من 105.

يبدو من خلال تطبيق السناتوس - كونسولت في القبيلة السالفة الذكر، أن السلطات الفرنسية المهتمة بتحديد الأراضي لم تأخذ بعين الاعتبار حقوق ومصالح السكان. فخيبت آمال الشخصين المذكورين من الحصول على الأراضي التي طالبا بها، بحجة أن القطعتين ملك للبلدية. فكيف تكون الملكية للبلدية وهذه الأخيرة لم تظهر إلا أثناء الاحتلال¹.

9 - بني واقور:

تم تشكيل دوار واحد بنفس التسمية. وتحصلت الدولة في هذه القبيلة على مساحة قدرها 558 هكتار، 61 آر، 50 سنتيار، وتسعة أفواج مصدرها الحجز وقدرها 2 هكتار، 38 آر، أما الأراضي البلدية فمساحتها 901 هكتار، 52 آر، 07 سنتيار. والمجموع بين أراضي الدولة والبلدية 1462 هكتار، 51 آر، 57 سنتيار.

فإذا قارننا بين هذه المساحة والمساحة الإجمالية للقبيلة والتي تبلغ 2740 هكتار، 30 آر، نجد أن مساحة الأملاك البلدية والدولة بلغت أكثر من النصف من المساحة الإجمالية، أي 53.35%. انظر السكدر رقم 40 من 107.

وننتج عن تطبيق السناتوس - كونسولت، ظهور ثلاث احتجاجات، اثنتان منها تخص قطع طلبت كأرض ملك في فوج الغابات، وفوج بلدي، لكنها رفضت. والاحتجاج الثالث تقدمت به تاجمعت Djemaâ لترتيب الفوج الغابي رقم 3 في أراضي الرعي ومساحته 18 هكتار، لكن بدون جدوى.

هكذا يتبين لنا أن الإدارة الفرنسية تحصلت على مساحة معتبرة من أراضي القبيلة رغم أنها في الغالب غير صالحة للزراعة، ونتج عن ذلك ظهور عدة احتجاجات وكلها رفضت. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على انتزاع الأراضي بغطاء جديد وهو القانون أي تطبيق السناتوس كونسولت. وكانت في الماضي وخاصة في عهد بيجو وفي الأراضي السهلية تنتزع الأراضي عنوة وبدون أي مبرر².

1 - Bulletin officiel, p. 1162.

2 - Idem, 1899, P. 575, 576.

10 - قبيلة ثقرين يعزوزن:

تم تشكيل دوارين وهما دوار يازوزن Yazzouzène وتحصلت فيه الدولة والبلدية على 1386 هكتار، 03 آر، 59 سنتيار، أي 35.53%، ودوار إباريزن Ibaharizène. وتحصلت فيه الدولة والبلدية على 1329 هكتار، 58 آر، 83 سنتيار أي 41.84% من المساحة الإجمالية. سمحت اللجنة الإدارية لأهالي الدوارين مختلف الحقوق في الغابات. وهذه الحقوق تتمثل في حق الرعي، واستغلال الخشب للتدفئة، واستغلال البلوط.

وأثناء شكيلات عمليات تحديد الأراضي، ظهرت 14 احتجاج وسجلت كلها في الدفتر الفرنسي، وكلها رفضت.

وبالاعتراف بمختلف الأفواج في الدوارين ظهرت 10 احتجاجات، أربع منها تخص أفواج الدولة Domaniaux، ستة ترتبط بالأفواج البلدية. وهذه الاحتجاجات رفضت كلها من طرف اللجنة الإدارية بحجة أنها تتقصها الأدلة.

مما سبق نستنتج أن الإدارة الفرنسية شنت القبيلة إلى دوارين وبالتالي زالت وحدة القبيلة وانسجامها. وتحصلت الإدارة على مساحة معتبرة، مما نتج عنه ظهور احتجاجات لكنها رفضت¹. انظر السكدرقم 39 ص 107.

11 - بني إيجر ساحل:

تم تشكيل دوار واحد، نظرا لطبيعة المنطقة والمصالح المشتركة للسكان، وأعيدت التسمية له وأصبح "أكفادو".

وبلغت مساحة أراضي الدولة والبلدية 1472 هكتار، 53 آر، 10 سنتيار، 28.51%. وظهرت 11 احتجاجات، أربع منها تخص أفواج ملكية الدولة وأصلها ديني، وسبع منها تخص المجال البلدي. وبعد التحري في الأمر رفضت هذه الاحتجاجات من طرف اللجنة الإدارية في يوم 14 ديسمبر 1898⁽²⁾ انظر السكدرقم 34 ص 106.

1 - Bulletin officiel, P. 582, 583.

2-Idem, 1900, P. 810.

وأثناء شكيلات تقديم محاضر الجلسات، ظهر احتجاجين، ورفضاً من طرف نفس اللجنة. ولم تتبع نحو العدالة في الآجال المحددة في البند 13 من قانون 22 سبتمبر 1887¹.

12 - آت محمود:

ظهر دوار واحد بنفس التسمية، وتم الاعتراف بالملكية الفردية. وتحصلت البلدية على مساحة قدرها 29 هـ، 87 آر، 58 س. وخلال عمليات تحديد الأراضي ظهر احتجاجين، أحده من طرف محمد أكلي نايت محمد بخصوص منزل في الفوج 60 ورفض من طرف السلطان، وجدد المعنى بالأمر احتجاجه، ورفضت أيضاً، ولم يلجأ إلى العدالة في الآجال المحددة². أنظر السكر رقم 21 ص 405.

II - تعديلات التنظيم الإداري والسياسي في القبائل La Kabylie: زوال

الشخصيات الكبرى

1 - الأمين الناظر L'amine garde - champêtre

لا تحتوي الشرطة التي توجد فقط في الدواوير الكبيرة المساحة أو كثيرة السكان، إلا على الناظر Garde - champêtre، فهو لا يقوم بدوره كاملاً بسبب تعدد وظائفه ومنها عامل الربط بين السكان والإدارة. ومختلف القوانين الإدارية لا تطبق. وهذه النقطة السوداء تتضاعف بالنقص الكبير في توظيف القياد. بالرغم من اختيارهم من العسكريين القدامى أو من العائلات التي يقال عنها مؤثرة فإن النتائج سلبية، هؤلاء الموظفين ليسوا بتاتا محضرين للقيام بدورهم، رغم أنه حساس، فهم منفذوا الأوامر الإدارية.

فكيف مثلاً يطبق كما ينبغي قواعد النظافة وهو بالضبط الأول الذي لا يعرف فائدة ذلك؟ قامت السلطات الفرنسية بمؤسسة للذين يتخرجون في المستقبل قياد، لتلقي الدروس تحضيرية خاصة وامتحانات الكفاءة، بالإضافة إلى ضرورة القيام بتربص في مكتب إداري، وبالتالي فإن توظيفهم يمثل أدنى ضمان ثقافي بالنظر إلى الدور الهام³

1- Bulletin officiel, P. 810.

2- Idem, 1895, p 482

3 - Acte de 3eme congre sur l'histoire et civilisation du Maghreb.

كمستشارين، قايد بمفهوم الأهالي للكلمة (قائد) الذي ينتظر هؤلاء الموظفين يلعبونه في تطوير السكان.

وأول دواء لضعف التنظيم الإداري للدواوير يتمثل في تنصيب موظف السلطة، يتعهد بتنفيذ القوانين مهما كانت، في كل قرية. والأمين يعين للعب هذا الدور، وبإعطائه بقرار تصريح لامتلاك مسدس فإن السلطة العليا يبدو أنها ترغب الدخول في هذا الاتجاه، والأمين المتعهد يتحصل على أجره دنيا تتمثل في تعويض سنوي للوظيفة، يتغير حسب أهمية العمل المنجز والثروات الخاصة بكل قرية وعن طريقها يدفع، وفي الكثير من الحالات، فإن العمل يمكن أن يحافظ بدون سلبيات الطابع الشرقي ويعطي للعائلات الميسرة أو المؤثرة، وفي حالات أخرى، بالعكس يعطى العمل للأهالي المتطورين ويصبح محرك قوي للرقى المادي والمعنوي.

ولكون الأمين يتعهد، تعطى لهذا الأخير سلطة كبيرة، يسمح له هذا التعهد بالتدخل بسرعة في كل ما يمكن أن يمس بأمن القرية وهدوئها، كالحالات غير العادية أو نزاع خطير، فوجوده يوقف منذ البداية مختلف النزاعات التي بإمكانها أن تتعقد، لكن الناظر، والقائد، والدرك أو الإداري بعيدون ويمكن للأحداث أن تتطور نحو الخطورة والمأساة قبل أن يبعث لهم للمجيء.

واقترح أحد الفرنسيين في البرج الوطني Fort - National، منذ 1893 أن تعطى صلاحيات عقابية للأمناء ويتعهدوا بأن يتخذوا القرارات اللازمة، لكن لم يقبل اقتراحه، رغم أنه مدعم بأدلة جديّة فهذا الفرنسي هو أ. ماسلوت A. Masselot الذي قال: ((لست بحاجة أن أُلح على ضرورة وجود هؤلاء العمال، الذين نصبوا في القبائل Kabylie على رأس مراكز سكانية هامة، الذين هم بدون شك عمالنا الضروريين للاستعلامات، انحنى أمام إرادة السلطة العليا التي ترفض إعطائهم صلاحيات هؤلاء العمال، مثلما طلبت ذلك سابقا، وإعطائهم تكريس رسمي يضعهم تحت حماية القانون في حالة السب، أو الاعتداء من طرف سكانهم من نفس الدين، لكن أبقى مقتنع أن اقتراحي يمكن أن يؤدي إلى نتائج مرضية¹.

1- Acte de 3eme congrès sur l'histoire et civilisation du Maghreb.

كانت قرانا القبائلية، يبلغ عدد سكانها في المعدل 1.200 نسمة، وبعضها تتجاوز 2000 نسمة (آيت لحسن Ait - Lahsen من بينها فيها 2400 نسمة) هي مدن حقيقية صغيرة، وبالتالي من الضروري أن تكون هناك شرطة منظمة وحذرة ومراقبة لتجعل السكان يحافظون على النظافة في الشوارع، والسيلا ن العادي للمياه القذرة، وتبيض المنازل... واحترام ينابيع المياه، وتفرض سلطتها في الخصومات الخاصة التي كثيرا ما تتحول في القبائل إلى نزاعات أعم.

كانت قرانا القبائلية إلى يومنا هذا مناطق تنتشر فيها عادة الأوبئة والتي انتابت المناطق المجاورة، وحتى في مراكزنا الأوروبية.

في سنوات 1890، 1891، 1892 ظهر مرض التيفويد في البلدية المختلطة البرج الوطني. والسبب في ذلك عدم تنظيف الشوارع، والمنازل والأماكن المجاورة... ويخشى السكان من ضغوطات الأمين، أكثر من الناظر الذي يمر مرور الكوام (أي لا يبقى فترة طويلة)، الأول (الأمين) غني، من أهم شخصيات القرية، والثاني (الناظر) أجير، بدون ثروة ومحتاج ((.

من خلال ما سبق، نستنتج رفض هذا الفرنسي من البرج الوطني تعيين الناظر في القرى القبائلية مدعما ما يقوله بأدلة واقعية كالأوبئة وفضل أن يعين الأمين. ومن هنا نقول بأن التغيير الذي أحدثته الإدارة الفرنسية بتتصيب موظفيها في محل الأمناء، ليس في محله ونظرا للعدد الكبير من السكان الذي تملكه القرى، اقترح هذا الفرنسي إنشاء شرطة لتسهر على نظافة الأماكن، وألح على ضرورة تعيين الأمين¹.

III-توسع حركة الإستيطان:

تهدف الاستشارة البرلمانية حسب شارل روبير أجيرون في كتابه، تاريخ الجزائر المعاصرة، إلى خلق نواحي circonscriptions إقليمية، وتتمتع الدواوير - البلديات التي ستصبح بلديات عربية، بمجالس المداولات. وهذه الدواوير أحدثت لتحل في مكان الإطار الفوضوي للقبيلة، وفي مرحلة انتقالية تم تكوين بلديات منقسمة Communes subdivisionnaire التي كونت بنايات في الدواوير والقبائل التي بقيت على حالتها²

1-Acte de 3eme congre sur l'histoire et civilisation du Maghreb.

2-Charles Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830, 1892), France, P.32, 34.

التقليدية. وبين البلديات بنايات في الدواوير والقبائل التي بقيت على حالتها التقليدية، وبين البلديات العربية البحتة والبلديات الفرنسية ظهرت بلديات مختلطة وفيها يقوم رجل عسكري بدرجة ضابط officier بصلاحيات رئيس البلدية.

وكونت لجنة بلدية تحتوي على أوروبيين وإسرائيليين ومسلمين. والبلدية المختلطة تتطور نحو البلدية كاملة الصلاحيات. ولتسيير المصالح المشتركة، فإن المستشارين البلديين، الأهالي والأجانب والفرنسيين يعملون معا، وعدد التمثيل الفرنسي هو ثلثي من العدد الإجمالي.

وخشية من رؤية السكان الأهالي منغمسين في الجهل، قامت السلطات الفرنسية بتعليم المسلمين. فأسست مدرسة أهلية للفنون والحرف في فور ناسيونال Fort national فور نابليون Fort - Napoléon في سنة 1867¹.

سمح قانون 22 أبريل 1863 لرجال الاستعمار باستخدام وسائل قضائية خاصة لشراء قطع الأرض من ملاكها الجزائريين، بعد أن كان الأمر صعبا في ظل الملكية المشتركة أو الشائعة.

وجاء هذا القانون من الناحية الاجتماعية لكي يؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، إذ أنه حطم القبائل، وقضى على الإطارات والقيادات المحلية وقضى على روح الاشتراكية والتعاونية بين ~~العرب~~، وجعلهم خاضعين لسلطة الإدارة الفرنسية مباشرة، إدعى الفرنسيون أنهم يسعون إلى حماية الجزائريين من الارستقراطية والإقطاعية الموجودة في بلادهم، ولكنهم لم يذكروا أنهم عملوا على القضاء على القيادات الوطنية ولم يضعوا أي تشريع يحد من ملكية الأجانب لأي مساحة من الأرض الزراعية هناك. وهكذا يتبين لنا أن قانون 22 أبريل الذي أدعى المتطرفون المستعمرون أنه يحمي الجزائر قد هدف في حقيقة الأمر إلى تحطيمه وإخضاعه نهائيا للاستغلال الأجنبي، دون أن يترك له أية فرصة أو إمكانية للتجمع وتنظيم الصفوف والمقاومة².

1 - Charles Robert AGERON. Op-Cit, P. 32, 34.

2 - يحي جلال: السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 - 1960، القاهرة: 1959، ص 143، 244.

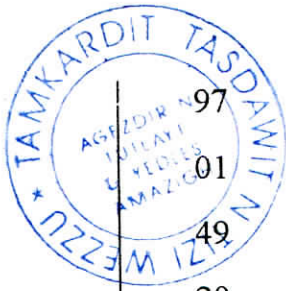
من خلال كل ما تطرقنا إليه يتبين لنا أن القانون المذكور ليس في صالح الجزائريين بقدر ما هو في صالح الدولة الفرنسية والمستوطنين، إذ أنه ينص على أن القبائل تمتلك الأراضي التي تقيم فيها وتستغلها، لكن كلف نابليون III الإدارة المحلية بتحديد الأراضي التي تسكنها كل قبيلة ثم توزيعها على القرى المختلفة الموجودة فيها، ثم العمل على إقامته الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة، كلما أمكن ذلك.

والدليل على ما نقوله، أن نابليون III عندما كلف وزير الحربية بإعداد مشروع القانون، فأعده مجلس الدولة، وناقشه مجلس الشيوخ منذ يوم 8 أبريل 1863، غضب المستوطنون من هذا القانون، فحاولت الحكومة أن تهدئ من ثورتهم وسخطهم فأكدت لهم أن العملية تهدف في الحقيقة إلى مصلحتهم وأنها ستواصل توزيع الأراضي عليهم، وأن عملية حصر ملكية أراضي العرب لا تتعارض مع نزع ملكية أجزاء منها، بالطرق القانونية، وإعطائها للمستعمرين. وكانت فرنسا هي التي تصدر القوانين، وبالشكل الذي يحلو لها. ولكن الاستعماريين وجدوا أن هذا القانون لا يفي بحاجاتهم ولا يؤكد أن يضمن بقاء الجزائريين فرنسيين، إذ أنه لا يشتمل على أية مادة تنص على تشجيع هجرة الفرنسيين وإقامتهم في الجزائر رغم أنها أنجع وسيلة للاحتفاظ بالجزائر تحت الحكم الفرنسي. كما لاحظوا أن هناك تسعة ملايين هكتار في أيدي الجزائريين، فذكروا أن مليونين تكفي، وطلبوا من الحكومة أن تشاركهم على الأقل، في ملكية 7 ملايين الباقية، إن كانت ترغب في معاملتهم بكرم، وإلا فعليها مصادرتها نهائياً إن كانت تعمل لمصلحة أبنائها الفرنسيين.

من خلال تطبيق السناطوس - كونسولت في مختلف القبائل، نستنتج أن الإدارة الفرنسية تحصلت على أراضي واسعة جداً، فلو جمع أملاك الدولة والبلدية في قبائل جرجرة بعد تطبيق القانون المذكور نتحصل على ما يلي¹:

1 - يحي جلال، المرجع السابق، ص 242، 243، 244.

القبائل	نسبة الأراضي %	مساحة القبيلة	أماك الدولة والبلديات بالهكتار	أماك الدولة والبلديات بالآر	أماك الدولة والبلديات بالستيل
1 - قبيلة آث يحي	04.37	40-2-4638	203	68	48
2 - آث يني	03.05	3499	107	68	51
3 - آث بو يوسف	12.55	60-2174	273	92	73
4 - آث واسيف	01.94	38-1953	38	27	35
5 - آث إتورار	07.06	4558	322	97	30
6 - آث صدقي أغدال	25.28	95-04-3726	942	89	53
7 - آث منقلات	02.57	90-71-3374	87	55	65
8 - آث عطف	03.87	25-1238	48	91	30
9 - آث بودرار	33.93	75-39-3716	1261	92	64
10 - أقبيل	35.74	60-2876	1028	53	97
11 - آث بو عكاش	20.16	94-39-1200	0242	24	35
12 - آث إيراثن	03.28	16570 هـ	544	95	67
13 - آث عيسي	3.60	50-45-4548	162	14	96
14 - آث خليلي	06.11	50-87-2356	144	24	80
15 - آث فراوسن	06.78	3758	255	03	50
16 - الليلتن	36.42	79-92-3780	1377	94	80
17 - آث بوشعيب	11.94	4670	558	36	57
18 - واضية	01.08	77-3239	35	34	69
19 - آث صدقي شناشة	36.90	5615	2072	48	35
20 - معاتقة	27.21	80-79-8073	124	18	10
- دوار بومهنّي			2451	86	12
21 - آث محمود	03.97	10-99-2627	29	87	58
	3.97				
22 - آث دواله	00.79	69-1883	15	57	27
23 - مشطراس	05.74	1550	89		



97	88	637	60-15-3682	17,30	24 - فليسة مزالة
01	26	1558	9600	16,22	25 - فليسة البحر
49	35	373	19-92-2933	12,71	26 - فريقة
20	77	4829	37-10-12718	37,96	27 - بني غوبري
					29 - عمراوة:
50	28	615	55-02-5871	10,47	- دوار مقلع
78	15	850	89-4104	20,71	- تقوباعين
	41	268	50-77-2514	10,66	- سيخ أومدور
30	23	509	86-68-4034	12,61	- بالوا
20	74	312	50-32-4987	06,25	- سيدي نعمان
20	33	116	65-83-2279	05,08	- ذراع بن خدة
10	53	1472	27-5162	28,51	30- آت إيجر ساحل
					31 - آت جناد:
19	84	818	65-80-4319	18,93	- دوار جناد
33	52	905	85-77-5815	01,71	- دوار إزران
62	76	2444	98-49-6436	37,97	- دوار تامقوت
			19473	19	32 - واقنون:
	73	2642			- دوار واقنون
		451			- دوار ما كودة
		248			- دوار ياسكرن
		359			- دوار ميمون
					33- تقيرين يعزوزن
59	03	1386	70-10-3901	35,53	- دوار يعزوزن
83	58	1329	20-3176	41,84	- دوار أباحاريزن
57	51	1462	30-2740	53,35	34 - بني واقور
(1) 86	85	36155	36.88.195381		المجموع

ب - في القبائل جرجرة ككل:

ما يمكن استنتاجه، هو أن هناك انعكاسات سلبية كثيرة بعد تطبيق الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863 مثل تفكيك القبائل إلى وحدات غير منسجمة وهي الدواوير، إذ تقطع قرية من قبيلة وتضم إلى دوار جديد. وقل نفوذ الزعماء، مثلما حدث بعد وفاة خليفة مجانه سي أحمد مقراني الذي عينته فرنسا ولما توفي في مرسيليا في 04 أبريل 1853، بعد عودته من مكة، عوضه ابنه محمد المقراني فخلع له لقب ومنصب "الخليفة" فأصبح باشاغا فقط، وفي سنة 1864 كل الباشاغات قسمت إقليم محمد المقراني إلى أربع قيادات (مناطق، أو مقاطعات) لصالح إخوته ومنهم بو مزراق هذا ما أثار غضب المقراني بالاضافة إلى عوامل أخرى فقام بثورة في مارس 1871 ولم تنته إلا في سنة 1872 في جانفي.

وبعد تقسيم القبيلة، قسمت الأراضي إلى عدة أصناف، ومنها الملكية الخاصة التي كانت في السابق ملكية غير مقسمة بين العائلة وكان الانسجام والتعاون والتضامن والوحدة بين العائلة ويتم الاشتغال جماعيا في تلك الأراضي، هذا كله قبل تطبيق الاستشارة البرلمانية، ولما طبقت قسمت ملكية العائلة إلى عدة قطع من الأراضي وبهذه الطريقة سهل للفرنسيين شراء الأراضي والتوغل في وسط المجتمع القبائلي.

واستولت فرنسا على الأراضي الشاغرة التي هاجرها أصحابها، أو ليس لهم من يرثهم وبلغت المساحة الإجمالية التي تدرج في الأملاك البلدية، وأملاك الدولة: 36155 هكتار، 85 آر، 86 سنتيار من المساحة الإجمالية وهي 195381 هـ، 88 آر، 36 س، أي 18.50%، أي تقريبا خمس المساحة الإجمالية. ومن الانعكاسات، نضيف ظهور الاحتجاجات وذلك في كل قبيلة تقريبا، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم رضى السكان بتطبيق الاستشارة البرلمانية. انظر الشكل رقم 41 ص 108 -

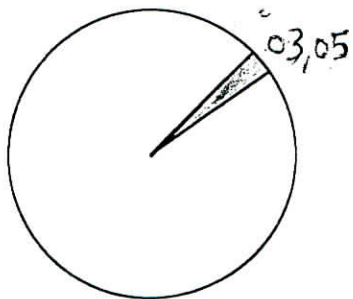
لكن من جهة أخرى، لا ننكر أنه بتطبيق المرسوم المذكور أدخلت الجزائر في التنظيم الإداري والبلدي، إذ بتفكك القبائل ظهر في محلها الدواوير، وبالتالي ظهور الحياة السياسية، وظهر شيء جد إيجابي يتمثل في ظهور الحالة المدنية في أواخر¹

1 - GAND Mouloud: Les berbères dans l'histoire - lutte contre le colonialisme, Tome 3, p. 158.

القرن 19 من القبائل، وبالتالي تسجل أسماء الولادات والوفيات وقبل ذلك لم تكن موجودة.

نسب أملاك البلدية والدولة في كل قبيلة بعد تطبيق السائوس - كونسولت

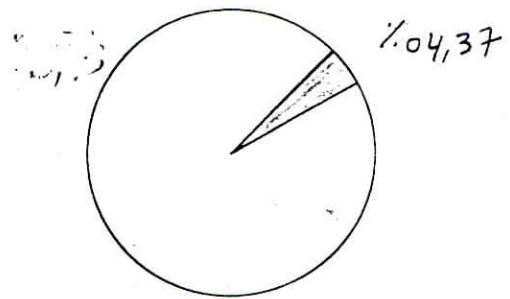
الشكل رقم 2



نسبة أملاك الدولة والبلدية
في قبيلة آث يني

أملاك القبيلة

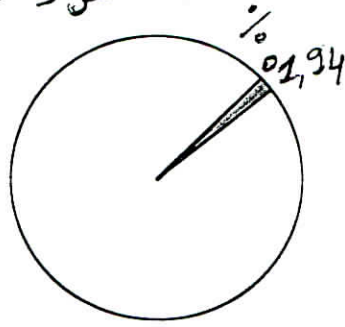
الشكل رقم 1



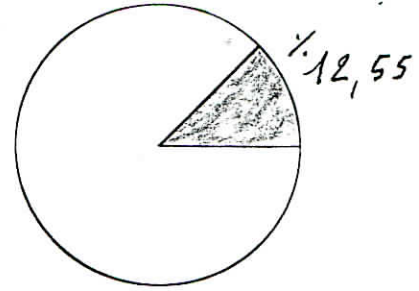
نسبة أملاك الدولة والبلدية
في قبيلة آث يحيى بالدرجات

أملاك القبيلة

الشكل رقم 4



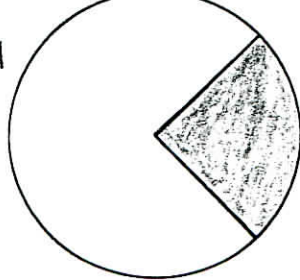
الشكل رقم 3



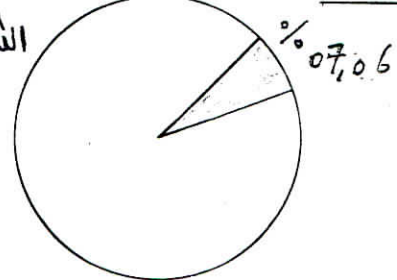
نسبة أملاك الدولة والبلدية
في قبيلة آث واسيف

نسبة أملاك الدولة والبلدية
في قبيلة آث بو يوسف

الشكل رقم 6



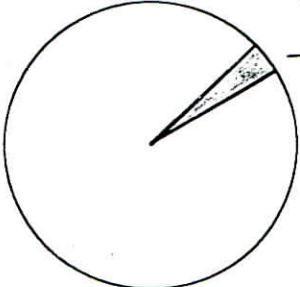
الشكل رقم 5



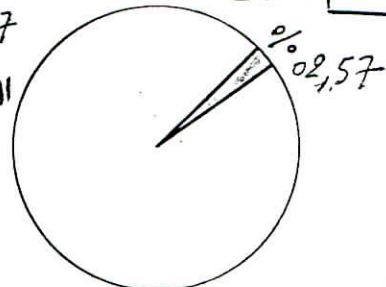
نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة آث صدقي

نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة آث إتورار

الشكل رقم 8



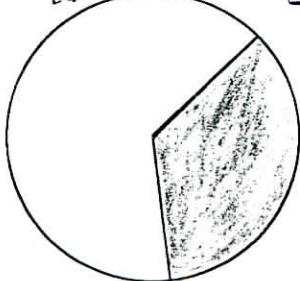
الشكل رقم 7



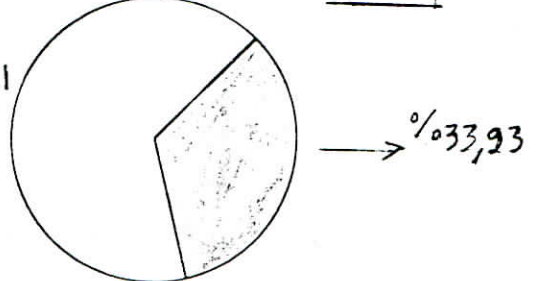
نسبة أملاك البلدية والدولة
في إعطافن (آث عطاف)

نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة آث منقلات

الشكل رقم 10

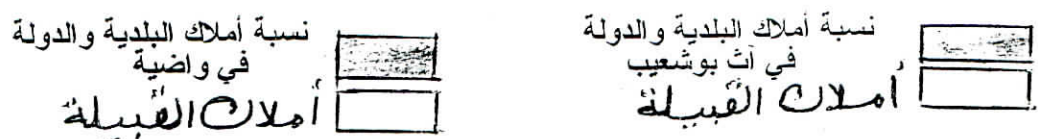
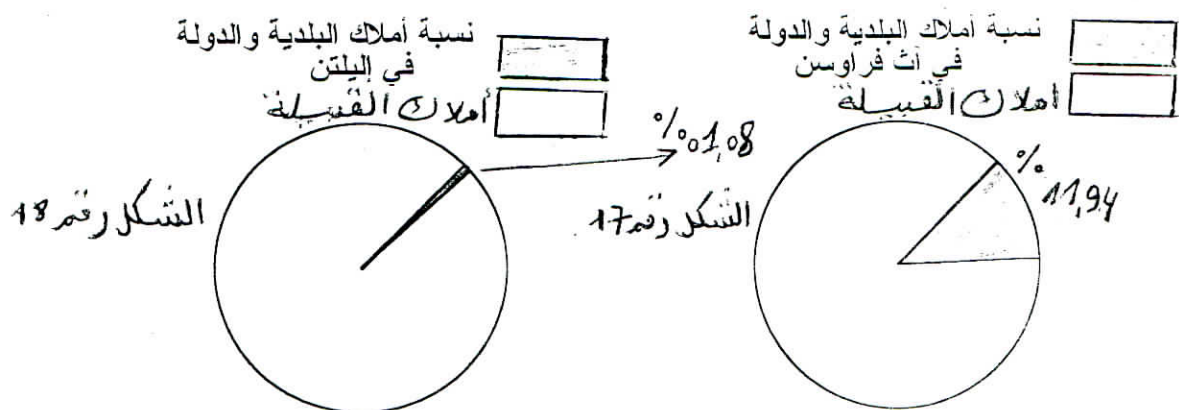
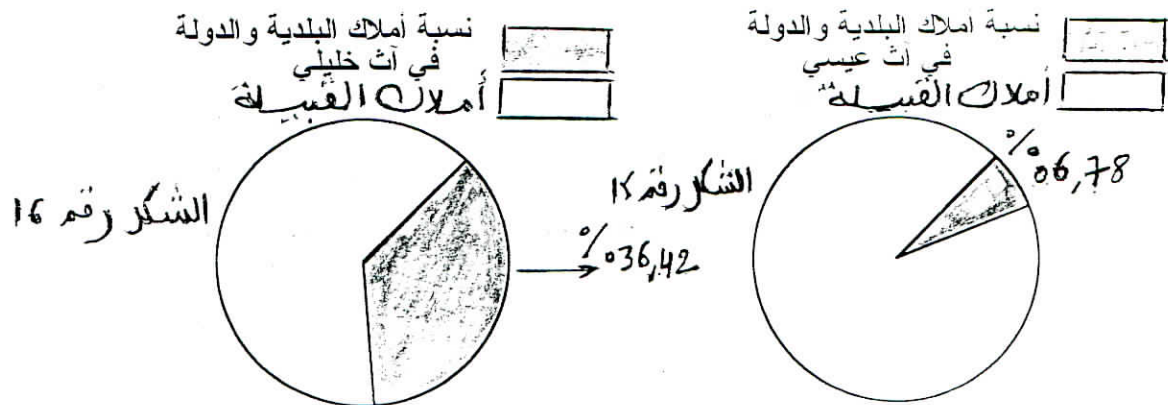
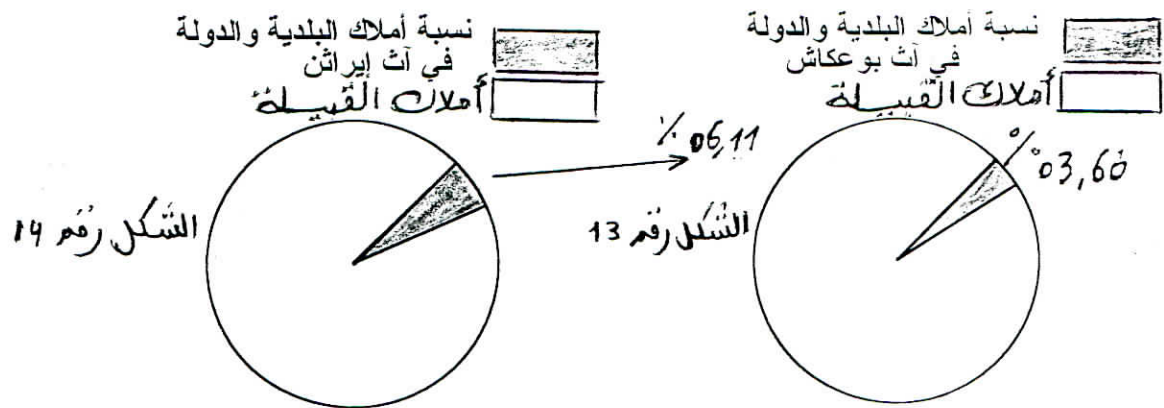
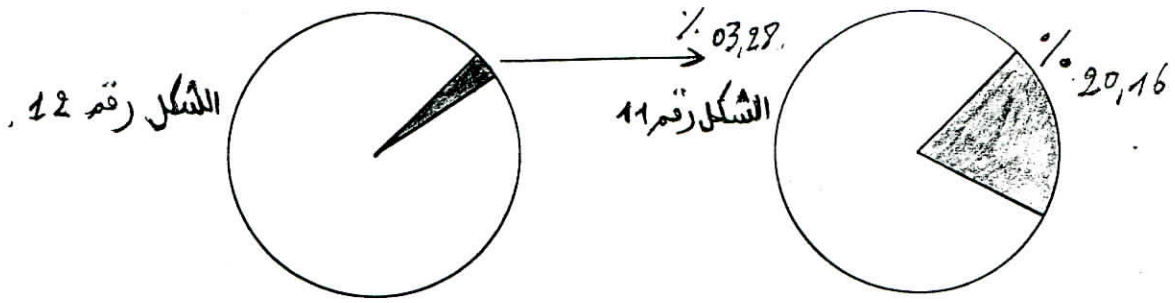


الشكل رقم 9

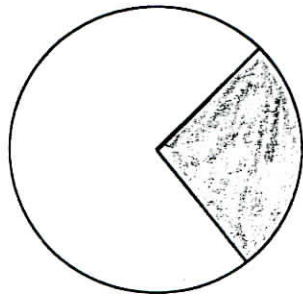


نسبة أملاك البلدية والدولة
في آقبيل

نسبة أملاك البلدية والدولة
في آث بودرار

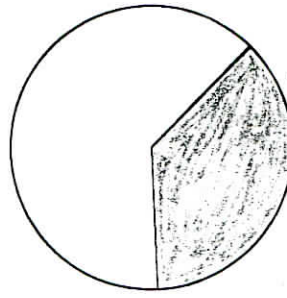


الشكل رقم 20



27,91%

الشكل رقم 19



36,90%

نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة معاتقة



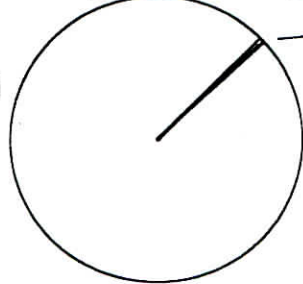
أموال القبيلة

نسبة أملاك البلدية والدولة
في أت صدقي شناشنة

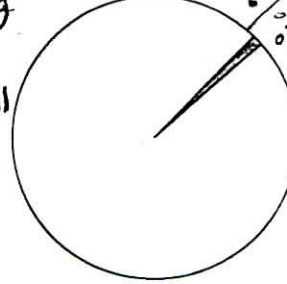


أموال القبيلة

الشكل رقم 22



الشكل رقم 21



نسبة أملاك البلدية والدولة
في أت دواله



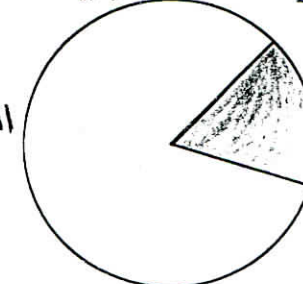
أموال القبيلة

نسبة أملاك البلدية والدولة
في أت محمود

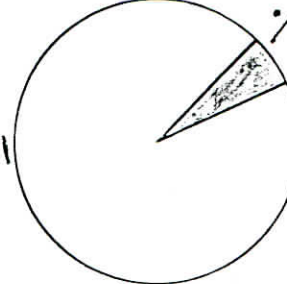


أموال القبيلة

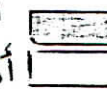
الشكل رقم 24



الشكل رقم 23



نسبة أملاك البلدية والدولة
في فليسة مزالة



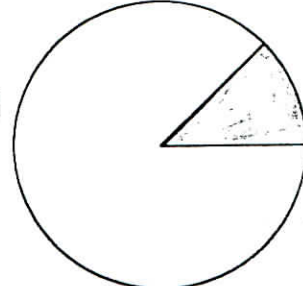
أموال القبيلة

نسبة أملاك البلدية والدولة
في مشطراس

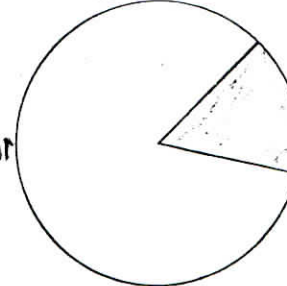


أموال القبيلة

الشكل رقم 26



الشكل رقم 25



نسبة أملاك البلدية والدولة
في فريكة



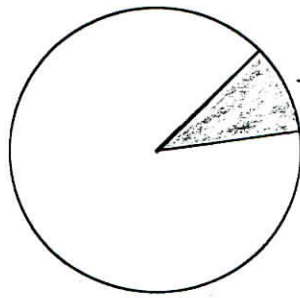
أموال القبيلة

نسبة أملاك البلدية والدولة
في فليسة البحر



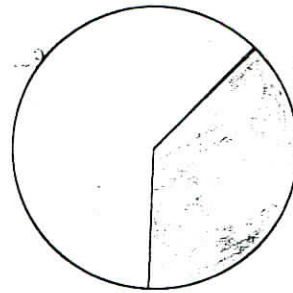
أموال القبيلة

الشكل رقم ٢٨



10,47%

الشكل رقم ٢٧

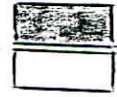


37,96%

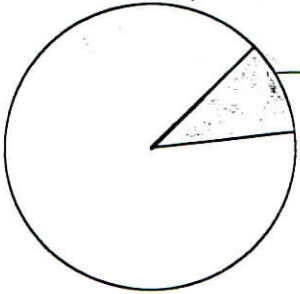
نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة عمراوة: - دوار مقلع
أملاك القبيلة



نسبة أملاك البلدية والدولة
في بني غوبري
أملاك القبيلة

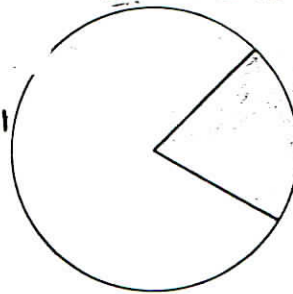


الشكل رقم ٣٥



10,66%

الشكل رقم ٢٩



20,71%

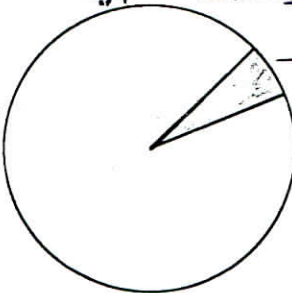
نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة عمراوة: - دوار سيخ أومدور
أملاك القبيلة



نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة عمراوة: - دوار تقوباعين
أملاك القبيلة

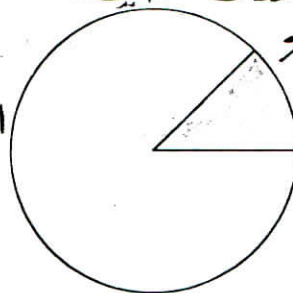


الشكل رقم ٣٢



6,25%

الشكل رقم ٣١



12,61%

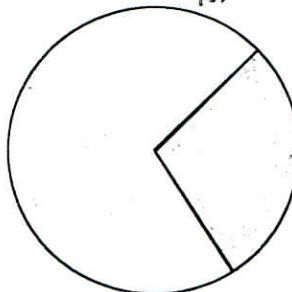
نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة عمراوة: - سيدي نعمان
أملاك القبيلة



نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة عمراوة: - دوار بالوا
أملاك القبيلة

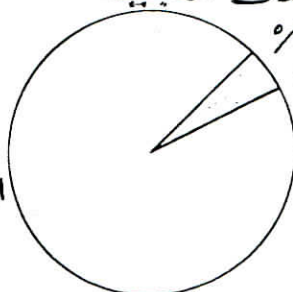


الشكل رقم ٣٤



28,51%

الشكل رقم ٣٣



5,08%

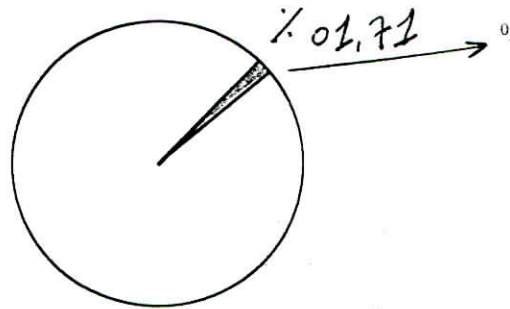
نسبة أملاك البلدية والدولة
في آث إيجر ساحل
أملاك القبيلة



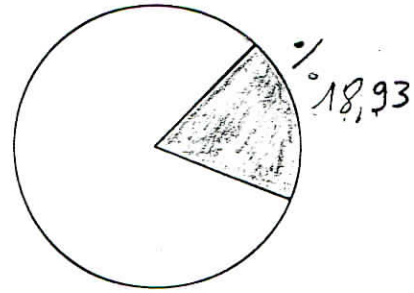
نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة عمراوة: - دوار ذراع بن خدة
أملاك القبيلة



الشكل رقم 36



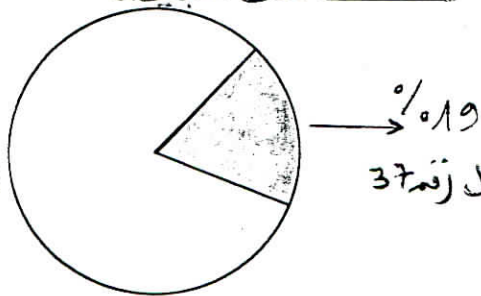
الشكل رقم 35



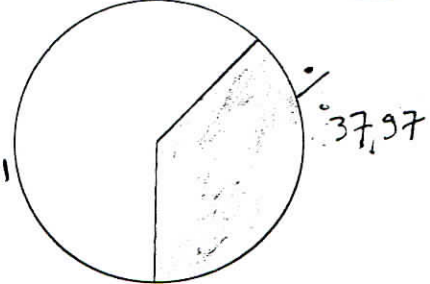
نسبة أملاك البلدية والدولة
في دوار آث جناد: إزران
أملاك القبيلة

نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة آث جناد: - دوار جناد
أملاك القبيلة

الشكل رقم 38



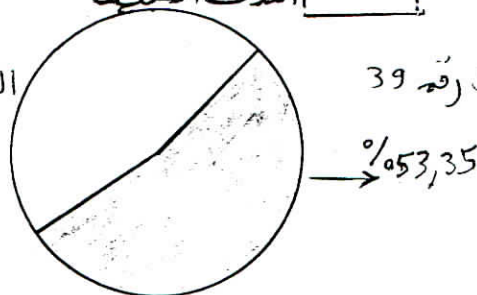
الشكل رقم 37



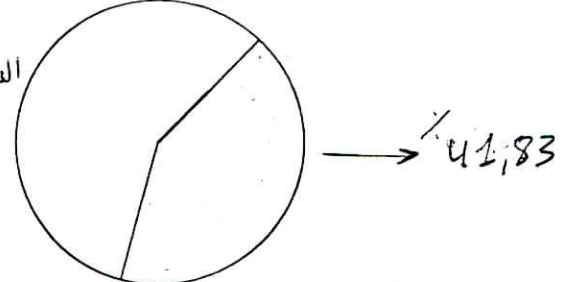
نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة واقتون
أملاك القبيلة

نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة آث جناد: - دوار تامقوت
أملاك القبيلة

الشكل رقم 40



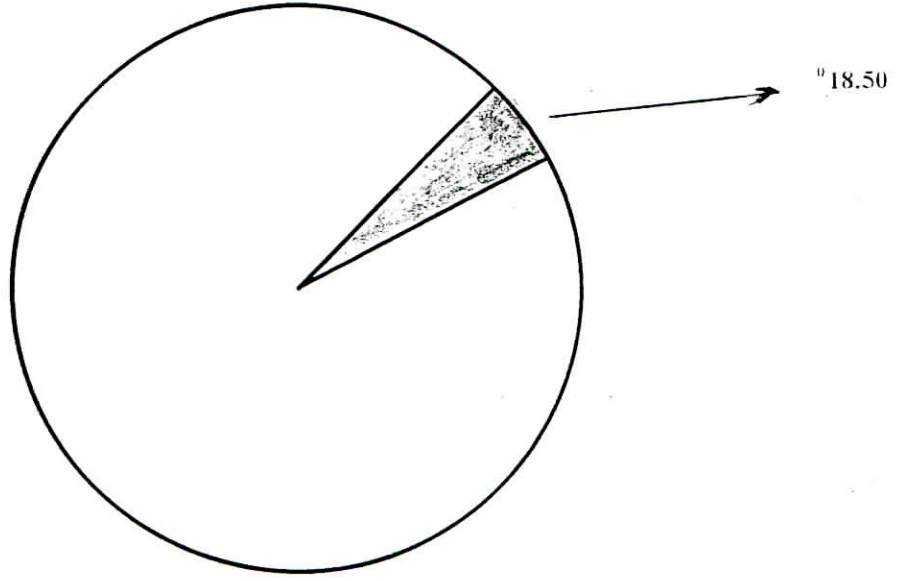
الشكل رقم 39



نسبة أملاك البلدية والدولة
في بني واقور
أملاك القبيلة

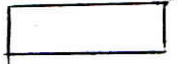
نسبة أملاك البلدية والدولة
في قبيلة تقيرين بيزوزت
أملاك القبيلة

الشكل رقم 41



نسبة أملاك البلدية والدولة في منطقة قبائل جرجرة

أملاك القبائل



الخاتمة

مما سبق نستنتج أن منطقة قبائل جرجرة تميزت بخصائص معينة قبل تطبيق
السناتوس - كونسولت 22 أفريل 1863، وتتمثل في كون الملكية تكتسي طابع الملكية
المشاعة (الجماعية)، وهذا يعتبر درعا واقيا ضد محاولات فرنسا والمعمرون لشراء
الأراضي لأنها ليست فردية ولا يحق بيعها.

ويتميز اقتصادهم بأنه تقليدي إذ لم يشهد أي تجديد، وبما أن الملكية جماعية فإن
ذلك أدى إلى تعاون أصحاب الملكية في استغلالها، مثل الحرث، وزرع الأشجار،
وجني الزيتون الذي يعتبر مصدر رزقهم، وهذا التعاون في العمل، أدى إلى تقوية
الروابط بين عناصر المجتمع، ويظهر ذلك خاصة في أوقات الشدة والمصاعب
كالمجاعة والخطر الأجنبي، ففي الحالة الأخيرة ظهرت روابطهم في المقاومة الشديدة
للاستعمار الفرنسي، إذ تحرك كل المجتمع كفرد واحد عن طريق وحدته المختلفة
(القرية والقبيلة والكنفدرالية، ولم يستسلموا بل قاوموا بكل ما في وسعهم حتى انهزموا
لكنهم قدموا مثالا في الشجاعة والتضحية باعتراف الفرنسيين أنفسهم، إذ أطلقوا تسمية
"جان دارك جرجرة" على فاطمة نسومر.

وفي وقت المجاعة مثل التي حدثت سنة 1868 وقع تضامن بين أفراد المجتمع،
مثلما فعل محمد المقراني إذ أقرض الأموال من إحدى البنوك الفرنسية، لمساعدة
المحتاجين، بالإضافة إلى أن سكان القبائل يدخرون المواد الغذائية وقت الحاجة كالشتاء
أو الأزمات.

وفي الجانب السياسي، نجد تنظيم محكم، إذ هناك القرية وهناك أمين عليها يرضى
السكان وقبولهم بصفة ديمقراطية إن صح التعبير، وفي القرية هناك عدة نواحي أو
فروع، حسب الأحوال والروابط العائلية المتقاربة، وعلى رأس كل فرع مسؤول، ثم
نجد القبيلة وهي مجموعة من القرى (العرش). وبعد القبيلة هناك الكنفدرالية وهي
مجموعة من القبائل، وتسمى تقييلت Taqbilt.

من هنا يبدو جليا الترابط الذي يجمع بين أعضاء المجتمع القبائلي في كل
المجالات وبالتالي فإن هناك فكرة الجماعية "Collectivité" غرست في هذا المجتمع منذ
زمن بعيد، عكس ما ساد في أوروبا منذ عصر النهضة من أفكار النزعة الفردية
"individualisme" إذ تبرز كثيرا شخصية الفرد في المجتمع، أما في المجتمع القبائلي فإن

الفرد منصهر في هذا الأخير، ومصالحته لا تظهر إلا في إطار المصلحة الجماعية، ففي وقت الحرب كل أفراد المجتمع يشاركون، وإذا تأخر أحدهم فإن ذلك يعتبر عار ويهان. ففي ثورة 1871 التي انتشرت في رقعة جغرافية واسعة حوالي 3/2 مساحة البلاد، كل الوحدات التي ذكرناها سابقا (القرى، القبائل، الكنفدراليات) تجدد نشاطها، خاصة الكنفدراليات لأنها لا تظهر إلا في حالة الخطر الذي يحرق بمنطقة واسعة، وبالتالي فقد تفاهت فيما بينها.

والنتيجة الأخرى التي نخرج بها أن القبائلي مرتبط بالأرض، إذ يزرع كل شبر منها بالرغم من أنها في معظمها غير صالحة للزراعة، ويهتم بترتبية المواشي. والنتيجة الأخرى، أن هذا المجتمع تؤثر فيه شخصيات هامة وعادة ما تتميز بيسر حالتها الاجتماعية مثل محمد المقراني. وبالتالي هناك انسجام كبير بين هذه الشخصيات والسكان.

وما نستخلصه من تطبيق السناتوس - كونسولت 22 أبريل 1863، أن الإدارة الفرنسية عملت على تغيير التنظيم القبلي السائد، ففككت القبيلة إلى عدة دواوير مثل ما فعلته في عمراوة التي قسمت إلى ست دواوير، لكن في المنطقة التي درستها عادة ما احتفظت فرنسا بالقبيلة وأصبحت دوار واحد فقط وتارة إلى دواوين نظرا لضيق مساحتها وقلة مواردها.

وبعدما سادت الملكية المشاعة غير المقسمة، ظهرت الملكية الخاصة وبالتالي تسهل عملية انتقال الأراضي أو بيعها للمعمرين بالتهديد أو بالإغراء لكن قلما يبيع القبائلي أرضه للمعمرين خاصة وأنها جرداء، بالإضافة إلى هذا النوع من الأراضي نجد أملاك الدولة، والأملاك البلدية، والملكية العمومية.

وأدى تطبيق السناتوس - كونسولت إلى انعكاسات سلبية مثل تفتيت الكنفدراليات التي زالت نهائيا، أما القبائل كما ذكرنا زالت لتترك المجال للدواوير، إذ في بعض الأحيان تقتطع بعض الأراضي في قبيلة أخرى وتضم إلى دوار جديد وهذا ما ينتج عنه عدم الانسجام بين السكان وزوال الوحدة والتضامن.

وقالت فرنسا من نفوذ الشخصيات البارزة مثل محمد المقراني، وسيدي الجودي، إذ عندما توفي والد المقراني سي أحمد مقراني الذي كان خليفة على مجانة عوضه ابنه

محمد الذي خلع له لقب "الخليفة" فأصبح باشاغا فقط. وفي سنة 1864 قسمت إقليم محمد المقراني إلى أربع مناطق (مقاطعات) لصالح إخوته ثم أصبح عضو بسيط في المجلس البلدي للبرج، هذا ما أدى إلى غضبه وبسبب ثورة 1871. وعوضت الشخصيات البارزة بشخصيات ضعيفة وموالية لفرنسا، وهذا ما لم يخدم مصلحة السكان، لأن هذه الشخصيات لا تساعدهم (السكان) في وقت الحاجة بل تجمع الضرائب وتراقب تصرفات السكان.

ومن الناحية الاقتصادية، وبعد تقسيم الأملاك المختلفة ظهرت الملكية الخاصة في محل الملكية الجماعية، وبالتالي تكون الملكية صغيرة، وبالتحديد أو الحاجة يبيعها ليستغل في مزارع المعمرين وبالتالي التأثير بعاداتهم وتقاليدهم. ومن هنا فإن فكرة "الجماعية" بدأت تترك مجالها للنزعة الفردية شيئا فشيئا. ونقصت فكرة التعاون والانسجام في المدن التي يتواجد فيها المعمرين. وبالإضافة إلى ذلك قامت فرنسا بضم بعض الأملاك إلى أملاك الدولة مثل الغابات والأملاك التي هاجرها أصحابها أو بدون وارث. وهي مساحة واسعة جدا، والدليل على عدم رضى السكان هو ظهور الاحتجاجات في كل القبائل، وفي معظم الأحيان بدون جدوى، وبالتالي ازداد الفقر وسوء الحالة الاجتماعية.

لكن بالرغم من كل هذه الانعكاسات السلبية المذكورة، هناك بعض الانعكاسات الإيجابية، إذ ظهر تنظيم مدني - سياسي في محل التنظيم القبلي، إذ ظهرت الدواوير - البلديات، مثلا: دوار أقبيل، دوار ياطافن دوار أبودرارن التي كانت تابعة للبلدية المختلطة جرجرة (عين الحمام حاليا). ثم بلدية تاسفت فيما بعد، وحاليا كل دوار أصبح بلدية. وهذا التنظيم يعكس الحداثة والتمدن، إذ بعدما كان السكان لا يسجلون ولاداتهم ووفياتهم، ظهرت الحالة المدنية، في البلدية المختلطة جرجرة مثلا منذ 1890 وبفضل ذلك نتعرف حاليا على أجدادنا وتاريخ ولاداتهم ووفياتهم.

وعلاوة على ذلك نتج عن تطبيق السناتوس - كونسولت ظهور الهجرة إلى تونس وخاصة إلى سوريا وبالخصوص نحو فرنسا، فاحتك هؤلاء بالواقع الأوروبي، الوضعية الاجتماعية المتميزة بالرفاهية، والحالة السياسية كنشاط الأحزاب والتجمعات، والخطب، والجرائد والتعرف على اللغة الفرنسية وبمشاركتهم في الحرب العالمية الأولى. ثم

الحرب العالمية الثانية ومشاهدتهم انهزام فرنسا أمام ألمانيا، زالت عقدة الخوف من نفوسهم، وازداد الوعي وهذا ما أدى إلى ظهور الحركة الوطنية، ومن أهم اتجاهاتها الاتجاه الاستقلالي المتمثل في نجم شمال إفريقيا الذي ظهر في فرنسا 1926. إذن يعتبر السناوس - كونسولت نقطة تحول في تاريخ الجزائر ومنها منطقة القبائل بسبب التغييرات التي أحدثته.

الملاحق

- 1- نص الاستشارة البرلمانية 22 أبريل 1863
- 2- تقرير وقرار عملية تحديد ملكيات وتقسيم قبيلة بني عسي.
- 3- تقرير وقرار عملية تحديد ملكيات وتقسيم قبيلة فليسة البحر.
- 4- تقرير وقرار عملية تحديد ملكيات وتقسيم قبيلة فليسة مزالة.
- 5- تقرير وقرار عملية تحديد ملكيات وتقسيم قبيلة بني غبري.

تعليق حول الوثائق الواردة في الملاحق:

-تتمثل الوثيقة الأولى في نص السناتوس- كونسولت التي ظهرت في 22 أفريل 1863 ويتضمن مختلف الفصول وعددها سبعة مكتوبة بالعربية والفرنسية، وهي صورة طبق الأصل أخذتها من الكشف الرسمي للحكومة العامة للجزائر ويوجد هذا الكشف في مكتبة ولاية الجزائر.

-أما الوثائق الأخرى فتتمثل في تقارير تطبيق السناتوس- كونسولت في القبائل التالية: بني عسي وفليسة البحر وفليسة مزالة وبني غوبري. وتحتوي على موقع كل قبيلة وتضاريسها ولمحة تاريخية حول توغل فرنسا فيها ومصادر الرزق لكل منها وأنواع الملكيات التي انبثقت من تحديد الأراضي ثم الاحتجاجات التي تقدم بها بعض السكان. وهي صور طبق الأصل مأخوذة من الكشف الرسمية للحكومة العامة للجزائر وهي متواجدة في مكتبة ولاية تيزي وزو.

N° 106. — SÉNATUS-CONSULT relatif à la constitution de la propriété en Algérie, dans les territoires occupés par les Arabes.

13-22 AV. DE 1863.

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français : à tous présents et à venir, salut.

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

Extrait du procès verbal du Sénat.

SÉNATUS-CONSULTE

Relatif à la constitution de la propriété en Algérie

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1^{er}. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

Tous actes, partages ou délimitations de territoires, intervenus entre l'Etat et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

ART. 2. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1^o A la délimitation des territoires des tribus ;

2^o A leur répartition en re les différents douars de chaque tribu du Tell et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3^o A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériauxixeront l'ordre et les délais

هذا قانون شرف يتضمن ملكية الاملاك التي يستقرها
اعراض البلاد الجزائرية *

من طرف سلطة نابليون اميرور الفرنسيين بصفة الله والارادة
التي هي اعلى من كافة الحكومات البشرية

لما به في فرنسا القانون الذي ذكره وافضلنا انقادا
ذلك بغيره الذي يطرف بتاريخ 22 ابريل سنة ١٨٦٣

* العمل الاول

ان الاراضي التي في تعرف اعراض الصحراء والكل من البلاد
الجزائرية ملك هبة كان قد صار ملكيا مستقلا لاهل الاعراض
المذكورة ان لم ينقطع المعروف المذكور عند ابتداء استثمارهم فيها
الى الان وكان ذلك معروفا بالوثائق ان المعاملات والتقسيمات
والتي كانت التي قد درست في امر الاراضي بين الدولة واهل البلاد
الجزائرية تبقى صالحة ثابتة لا رجوع فيها *

* العمل الثاني

ان وكالة الدولة المكينة بتدبير الامور لاني ذكروا يشعرون فيها بالا
توان الا يحددون الاراضي التي لاعراض الصحراء والكل ثانيا
يفسحون ارض كل عرش من اعراض بلاد التل ويقرها من الاوطان
الغالبية للحوارة ويوزعونها على الدواير التي يشتمل عليها العرش
المذكور بعد تعيين الاراضي التي يان بقاؤها على حالها من مصالح
الانعام وفي ذلك يكون مبعوثا عامة لاهل العرش المذكور ثانيا
يفسح الوكلاء المنظمة الحاصلة لكل دوار ويقررون افساحها لاهل

dans lesquels cette propriété individuelle devra être cons-
tituée dans chaque donar.

Art. 3. — Un règlement d'administration publique
déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des
tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition en-
tre les donars et de l'attribution des biens appartenant aux
donars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la pro-
priété individuelle sera établie et le mode de délivrance
des titres.

Art. 4. — Les redevances, redevances et prestations dues
à l'Etat par les détenteurs des territoires des tribus con-
tinueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce
qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impé-
riaux rendus en la forme des règlements d'administration
publique.

Art. 5. — Sont réservés les droits de l'Etat à la pro-
priété des biens du *Bayitch* et ceux des propriétaires des
biens *metla*.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il
est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi
que le domaine de l'Etat, notamment en ce qui concerne
les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe
4, de la même loi.

Art. 6. — Le second et le troisième paragraphe de
l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution
de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins la
propriété individuelle qui sera établie au profit des mem-
bres des donars ne pourra être aliénée que du jour où
elle aura été régulièrement constituée par la délivrance
des titres.

Art. 7. — Il n'est pas dérogé aux autres dispositions
de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concer-
nent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le
régime.

الدوار واشخاصه ليستولوا بذلك التفسير يكون على حسب
حقوقهم السابقة فيما وبالطريق الى عوائد الوطن لكنهم لا يشعرون في
ذلك الا بعد ثبوت امكنه وموافقة الوقت والحال رابعا يصير توزيع
الانقسام على ترتيب معين وفي وقت تحددها اواخر سلطانية تصدر
في ذلك

* الفصل الثالث *

سيمدر قانون من طريق دينا، مشورة الدولة يتعين فيه كل ما
يتعلق بالامور الانني ذكرها وهي اولا كيفية العمل في تحديد ارض
كل عرش فانها كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدواير التي
يشتمل عليها العرش المذكور وكيفية العمل حين يريد اهل الدوار نقل
املاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كذا فاما كيفية العمل والشروط
اللازمة في تقرير ملكية الانقسام لاد، الدواير واشخاصها على حسب
حقوقهم المتعددة ونظرا الى عوائد الوطن وكيفية امتثال رسوم الشليك
لهم من دواير الدولة *

* الفصل الرابع *

ان المطالب المستخرجة وانخراج الاموال التي يجب دفعها على الاعراش
المستقرين في تلك الاراضي لا تنزل الدولة لتجربها كما تقدم الا ان
سيمدر بتجارب ذلك اواخر سلطانية في حصة قوانين من طريق مشورة
الدولة *

* الفصل الخامس *

ان حقوق الدولة في اطلاق البالك وحقوق كل من كان مستقلا

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 13 avril 1863.

Le Président,

Signé : THORPONG.

Les Secrétaires,

Signé : Baron DE HERCEREN, BONJAN,
Baron T. DE LACHOSSE.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Secrétaire secrétaire,

Signé : Baron T. DE LACHOSSE.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'Etat et inscrites au *Bulletin des Lois*, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'Etat au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLEON.

Par Plénipotent :

Le Ministre d'Etat,

Signé : A. VALEWSKI.

Vu et scellé du grand sceau :

Le Gardien des sceaux,

Ministre secrétaire d'Etat au département de la Justice,

Signé : DELANGE.

بملك عقار لا تغير لها وكذلك لا تغير في حال الاملاك التي تسمى المودعين العامي وقد ذكرت انواعها في الفصل الثاني من القانون الشرقي المورخ ١٦ جوان سنة ١٨٥١ كما لا يتغير حال الاملاك الخاصة بالديرة ولا سيما فيما يتعلق بغابات الاشجار الكبيرة واعتبرها كما هو مقرر في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور *

* الفصل الخامس *

قد فسخ واجل القسم الثاني والسام الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرقي المورخ ١٦ جوان سنة ١٨٥١ المتضمن تشييت ملكية الاملاك التي في البلاد الجزائرية كن الاراضي التي يفسها وكلاء الدولة بين اهل الدواوير لا يجوز انتقالها لغيرهم الا عند يتم صدور الرسم المتضمنة تقريرها لهم ملكا مستقلا *

* الفصل السادس *

لا تغير فيما سوى ذلك من الشروط معينة في القانون الشرقي المورخ ١٦ جوان ١٨٥١ ولا سيما الشروط التي حد بشان الشغل وجبر الديرة الناس على بيع املاكهم كلما قدموا الى ذلك المصاحبة العامة *

N° 184. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — *Sénatus-Consulte*. — Homologation des opérations de délimitation et de répartition de la tribu des Beni-Aïssi (territoire civil d'Alger), effectuées par application du *Sénatus-Consulte* du 22 avril 1863.

RAPPORT ET ARRÊTÉ DU 28 AVRIL 1894

La confédération kabyle dite des « Beni-Aïssi » occupe la plus grande partie du massif secondaire qui se rattache par le Sud à la chaîne du Djurdjura, entre Tizi-Ouzou et Fort-National. Elle se composait autrefois des tribus des Aït-Aïssi proprement dits, des Aït-Mahmoud, des Aït-Zemenzer et des Aït-Douéla.

Par sa situation topographique et le caractère indépendant et belliqueux de sa population, cette confédération put repousser les tentatives des pachas d'Alger qui cherchaient à pénétrer dans le pays, mais éprouvèrent chaque fois des échecs.

La région est, d'ailleurs, très accidentée, quoique les altitudes ne dépassent pas 800 mètres; c'est un enchevêtrement de sommets et de vallées à pentes rapides, dans le fond desquelles coulent des torrents souvent infranchissables. Les villages perchés sur les points les plus élevés offraient des abris sûrs et faciles à défendre en cas d'attaque.

Au commencement de la conquête française, les Kabyles de Beni-Aïssi, loin d'observer l'espèce de neutralité expectante des populations du Djurdjura, prirent part à la résistance; ils se trouvèrent notamment au combat de l'Alma. Vaincus, ils se retirèrent dans leurs montagnes, mais ils envoyèrent en même temps un émissaire à Alger pour présenter leur soumission qui ne fut longtemps qu'apparente, car s'ils ne manifestèrent pas ostensiblement leurs vellétés de révolte, ils secondèrent toujours les efforts des tribus insoumises de la Kabylie centrale pour conserver leur indépendance.

En 1856 cependant, il ne fallut que la présence des troupes dirigées sur les Beni-Raten pour étouffer aux Beni-Aïssi un commencement d'insurrection. Mais, en 1871, ils entrèrent résolument dans le mouvement et ne se montrèrent pas des moins acharnés à la résistance. (L. Rinn. Histoire de l'insurrection de 1871.)

Aussi, outre une forte contribution de guerre, les territoires des tribus insurgées furent-ils frappés de séquestre. Pour sa part, celle des Beni-Aïssi proprement dite dut abandonner à l'Etat, à titre de rachat, une surface de 229 hectares et payer une soulte de 149,339 fr. 19.

C'est de ce moment que date la désagrégation de la confédération qui, jusque-là, avait été maintenue sous l'autorité d'un seul chef indigène, agissant avec le concours des amins et des djemaàs de village.

La tribu actuelle des Beni-Aïssi, dont la superficie territoriale est de 4,548 hectares, renferme une population de 6,417 indigènes, ce qui donne une densité spécifique de 164 habitants par kilomètre carré. Elle est partagée en trois fractions ayant chacune une origine distincte, mais unies par des liens étroits de famille et d'intérêts, savoir : Aït-Abdelmoumen, Naït-Chila et Aït-Ameur-Oufaïd.

Le cheptel des Beni-Aïssi est peu important : 2,000 têtes environ ; mais ils trouvent des ressources sérieuses dans la culture de leurs 20,000 oliviers et 10,000 figuiers. Le rendement des impôts atteint 37,000 francs par an, y compris les centimes additionnels.

Les gens de Beni-Aïssi, sobres et travailleurs, vivent dans des maisons couvertes en terrasses ou en tuiles de fabrication locale. Outre l'entretien de leurs vergers, ils s'adonnent à la culture de la vigne et fabriquent certains objets en métal, outils, socs de charrue, serrures, sabres et couteaux. Les femmes font de la poterie vernie qui ne manque pas de cachet et se vend dans les villes du littoral ou sur les marchés voisins.

Le territoire de la tribu, désigné par arrêté du 46 mai 1891 pour l'application du Sénatus-Consulte, a une forme allongée dans le sens du Nord au Sud, avec un étranglement dans la partie médiane ; sa longueur est d'environ 20 kilomètres pour 8 à peine dans la plus grande largeur. Il est limité :

Au Nord, par le périmètre de colonisation de Tizi-Ouzou ;

A l'Est, par le donar Iraten et les tribus de Beni-Douéla, Beni-Maimoud et Beni-Sedka-Ouahdia ;

Au Sud, par le donar d'Acif-Boulma (Cheurfa-Ir'il-ou-Moula) et la tribu de Mechtras ;

A l'Ouest, par la tribu de Beni-Zemenzer.

La délimitation périmétrique de la tribu a soulevé plusieurs contestations :

En premier lieu, la djemaà de Beni-Douéla a demandé que les terrains situés sur la rive gauche de l'Oued Aïssi et qui appartiennent en partie à des gens de sa tribu, bien que dépendant du village d'Aguemoun, soient rattachés avec ce

village au territoire de Beni-Douéla. Après examen de la question, la commission administrative a jugé qu'il y avait intérêt à conserver les limites indiquées par la djemaâ de Beni-Aïssi, qui s'appuient sur des points fixes et dont l'adoption ne peut causer aucun préjudice aux habitants des Beni-Douéla qui ont acquis des terres du village d'Aguemoun.

Une réclamation à peu près semblable a été présentée par la djemaâ de Cheurfa-Ir'il-ou-Moula. Elle a été tranchée définitivement par l'homologation des opérations intéressant cette tribu (arrêté du 27 juin 1893).

Enfin, la détermination des limites avec les Beni-Zemenzer a provoqué des différends sur quelques autres points. Cette tribu dépend de la commune de plein exercice de Tizi-Ouzou. Le plan annexé au décret de rattachement renfermait des déficiences qui nécessitaient certaines modifications matérielles quoique de peu d'importance ; la commission administrative a pu résoudre les difficultés en prescrivant une application de la délimitation antérieure se rapprochant autant que possible des indications du plan.

La tribu de Beni-Aïssi renferme, on l'a vu, sous les rapports de la population et de la situation économique, des éléments qui eussent certainement permis d'y constituer au moins deux douars ; mais l'étendue restreinte du territoire et la difficulté d'opérer une division peut-être injustifiée, eu égard à la communauté d'intérêts qui unit les fractions de la tribu, ont conduit la commission administrative à maintenir l'unité actuelle sans même changer sa dénomination.

La propriété, dans cette tribu, affecte essentiellement le caractère privé, fait résultant du mode de transmission des immeubles par voie d'achat, de donation, échange ou succession, avec exclusion toutefois des femmes dans l'ordre successoral.

Le classement des groupes de propriété a donné les résultats ci-après, savoir :

Domaine de l'Etat : 2 groupes forestiers d'une surface totale de 123 hect. 45 a. 80 c. ; 41 groupes d'autres immeubles ayant ensemble 4 hect. 43 a. 10 c.

En cours d'opérations, l'attribution à l'Etat du groupe n° 4 (forêt de chênes-verts et de chênes-liège de Tighzert) a été contestée :

1° Concurrencyment et à titre de mecmel par les djemaâs de Beni-Aïssi et de Beni-Zemenzer. L'instruction a révélé que ces deux tribus ont des droits d'usage sur les immeubles qui leur sont d'ailleurs réservés par les énonciations du procès-verbal ; que la forêt de Tighzert n'a et peut avoir le caractère d'un mecmel et que la propriété en revient à l'Etat en vertu du § 4, art. 4 de la loi du 16 juin 1851 :

2° Pour une parcelle de 7 hectares seulement, dite « Takoufit », par un nommé Ali ou Saïd Naït Mohammed qui a prétendu en être acquéreur. Sur l'avis de la djemaâ, cette revendication a été écartée, le réclamant n'a pas produit de justification suffisante et n'ayant d'ailleurs jamais eu l'immeuble en sa possession.

Le groupe n° 2 (forêt de chênes-liège) a été également revendiqué par la djemaâ de Beni-Zemenzer dont la demande a été repoussée pour les mêmes motifs que le groupe n° 1.

Domaine communal : 69 groupes de cimetières-marabouts, mehmels, cimetières, etc., 34 hect. 61 a. 26 c.

Le groupe n° 40, mehmel de Tagnemoun Izzougouaou, a été revendiqué par trois indigènes : Hadj Ali ben Mohammed Azouaou, Mohammed ou Chaban Naït Ali, Hadj Mohammed ou Sliman, qui n'ont pu apporter aucune preuve à l'appui de leurs prétentions combattues par la djemaâ.

Propriété privée : 1 groupe de 4,272 hect. 69 a. 27 c.

Domaine public : 413 hect. 61 a. 27 c.

Il est à remarquer que dans ce classement ne figurent ni les biens vacants ou en déshérence pouvant être dévolus à l'Etat, ni les parcours communaux. Ces droits n'ont pu être déterminés faute d'indications suffisamment précises, mais, à cet égard, il convient de faire toutes réserves en prévision d'opérations ultérieures qui permettront sans doute de combler la lacune.

Les registres déposés pour recevoir les réclamations des intéressés pendant la formalité du dépôt des procès-verbaux contiennent plus de 200 réclamations émanant des gens de Beni-Douéla et visant toutes la délimitation périmétrique, bien qu'elle ait été acceptée par les djemaâs lors du règlement de leurs contestations y relatives. Ces réclamations ne comportent, dès lors, aucune suite.

L'ensemble des travaux effectués dans la tribu de Beni-Aïssi n'ayant donné lieu à aucune contestation admissible et les formalités de procédure ayant été régulièrement accomplies, rien ne s'oppose à leur homologation.

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu l'article 2 de la loi du 28 avril 1887, prescrivant l'achèvement dans les tribus de l'Algérie des opérations de délimitation et de répartition prévues par l'article 2 du Sénatus-Consulte du 22 avril 1863 ;

Vu les décrets du 22 septembre 1887 et du 18 juillet 1890, qui règlent les conditions dans lesquelles les opérations seront accomplies et en confient l'exécution, dans chaque département, à des commissaires délimitateurs placés sous la direction d'une commission administrative ;

Vu l'arrêté du 16 mai 1891 qui a désigné la tribu de Beni-Aïssi, commune mixte de Fort-National, département d'Alger, pour être soumise aux opérations de délimitation et de répartition sus-visées ;

Vu l'arrêté constitutif de la djemaâ de la tribu ;

Vu le procès-verbal de délimitation de la tribu, dressé par la commissaire délimitateur désigné, procès-verbal arrêté à la date du 10 mars 1892 par la commission administrative du département d'Alger et le plan périmétrique à l'appui ;

Vu les arrêtés constitutifs de djemaâs de douar ;

Vu le procès-verbal de délimitation de douar dressé par le commissaire délimitateur et arrêté à la date du 28 septembre 1892 par la commission administrative et les plans à l'appui ;

Vu le rapport de la commission administrative en date du 23 février 1894 sur l'ensemble des opérations effectuées pour la délimitation du territoire de la tribu de Beni-Aïssi et pour sa répartition entre les douars ;

Vu le plan d'assemblage des douars ;

Vu l'avis du Conseil de gouvernement en date du 30 mars 1894 ;
Sur les propositions du Préfet du département d'Alger,

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER. — Le territoire de la tribu de Beni-Aïssi, commune mixte de Fort-National, département d'Alger, comprenant une superficie approximative de quatre mille cinq cent quarante huit hectares quarante-cinq ares cinquante centiares (4,548 h. 45 a. 50 c.) est délimité conformément aux indications contenues dans le procès-verbal de délimitation de tribu ci-dessus visé.

ART. 2. — Le territoire de la tribu est réparti comme il suit conformément aux indications contenues dans le procès-verbal de délimitation de douar et autres documents ci-dessus visés.

Douar de Beni-Aïssi, population : 6,122 habitants ; groupes domaniaux : forêts, 123 hectares 45 ares 80 centiares ; autres immeubles, 4 hectares 7 ares 90 centiares ; immeubles affectés à des services communaux, 34 hectares 61 ares 26 centiares ; groupe de propriété privée, 1,272 hectares 69 ares 27 centiares ; domaine public, 113 hectares 61 ares 27 centiares.

Total, 4,548 hectares 45 ares 50 centiares.

3- تَطْبِيقُ السَّنَاتُوسِ - كُولُؤُولُتْ عِي بِي مَنَدَسْ

— 432 —

ART 3. — Il est fait toutes réserves en ce qui concerne les droits respectifs de l'Etat ou du douar sur les biens vacants ou en déshérence et les surfaces affectées au parcours commun qui viendraient à être révélés ultérieurement, notamment dans le groupe de propriété privée.

ART. 4. — Sont réservés, tels qu'ils sont énoncés au procès-verbal de délimitation, les droits d'usage exercés par les habitants du douar de Beni-Aïssi, ainsi que par les gens du village d'Aït-Hassen, tribu de Beni-Zemenzer, sur les forêts domaniales formant les groupes n^{os} 1 et 2 du douar de Beni-Aïssi, d'une surface approximative de 423 hectares.

ART. 5. — Le Préfet, le Directeur des domaines et le Conservateur des forêts du département d'Alger sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 28 avril 1894.

Pour le Gouverneur général :

Le Conseiller de gouvernement délégué,

BOUVAGNET.

N^o 185. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — *Sénatus-Consulte*. — Homologation des opérations de délimitation et de répartition de la tribu des Beni-Mendès (territoire civil d'Alger) effectuées par application du Sénatus-Consulte du 22 avril 1863.

RAPPORT ET ARRÊTÉ DU 30 AVRIL 1894

Le territoire des Beni-Mendès, situé à 25 kilomètres S.-E. de Dra-el-Mizan et dépendant administrativement de la commune mixte de ce nom, a été désigné, par arrêté du 23 mai 1894, pour l'application du Sénatus-Consulte.

Cette petite tribu, qui renferme une population de 2,009 habitants vivant sur une superficie de 1,175 hectares, dépen-

3- تطييق الشاتوس- كوسولت في فليسة البحر

— 1034 —

N° 873. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — Homologation des opérations de délimitation et de répartition et de répartition de la tribu de la tribu des Flisset-el-Behar, commune mixte d'Azefoun, département d'Alger.

RAPPORT ET ARRÊTÉ DU 15 OCTOBRE 1891

La tribu de Flisset-el-Behar, désignée par arrêté du 17 octobre 1888 pour l'application du Sénatus-Consulte, est située dans la commune mixte d'Azefoun, à peu près à égale distance de Dellys et de Port-Gueydon (20 à 24 kilomètres).

Son territoire est limité : au nord, par la mer Méditerranée ; à l'est, par la tribu de Beni-Djedad (El-Behar) ; au sud, par celle Beni-Djenad (El-Gharb) ; enfin à l'ouest, par la tribu de Beni-Onaguenoun.

Quoique très accidenté et d'aspect sauvage, ce territoire est habité par une population très dense ; ses nombreux villages, formés de gourbis en partie couverts en tuiles, abritent 8,346 habitants possédant 6,838 bêtes dont 4,000 moutons ou chèvres et acquittant annuellement 48,000 fr. d'impôts y compris les centimes additionnels et les prestations pour les chemins vicinaux.

Les Flisset-el-Behar, ainsi nommés pour les distinguer des Flisset-Onm-El-Lil, de même origine, famille qui a depuis longtemps disparu, sont évidemment d'origine berbère. Ils paraissent descendre d'une peuplade qui faisait partie de cette confédération désignée dès le commencement de l'ère chrétienne sous le nom de « Quinquegentiens » et qui occupait toute la région montagneuse entre Bougie, le Djurdjura et la mer. Les Quinquegentiens opposèrent un obstacle sérieux à la colonisation romaine, qui réussit cependant à s'implanter dans une partie du littoral, ainsi qu'en témoignent d'importantes ruines.

L'invasion arabe trouva les habitants du pays prêts à lutter pour leur indépendance et la résistance fut telle que les guerriers de l'Islam ne purent les assujettir et durent traiter avec les princes berbères.

Sous la domination turque, l'histoire montre les kabyles, tantôt s'alliant au gouvernement d'Alger, tantôt se liguant contre lui avec les Espagnols. C'est ainsi qu'après avoir fourni des contingents au corsaire Aroudj pour l'aider dans son entreprise contre Tlemcen, ils promirent leur concours

à l'empereur Charles-Quint lorsque celui-ci voulut attaquer Alger en 1541.

Jusqu'en 1830, ces peuplades kabyles vécurent en lutttes continuelles soit avec les Turcs auxquels ils refusèrent toujours l'impôt, soit avec leurs voisins.

Les Flissas se firent remarquer par leur ardeur sauvage et belliqueuse pendant cette longue période de troubles et même depuis la conquête de l'Algérie par les Français, ils n'ont laissé échapper aucune occasion de se revolter.

Ils firent leur soumission au maréchal Bugeaud en 1844, après la prise de Dellys pour s'insurger presque aussitôt. Un rude châtiement leur fut infligé : ils demandèrent l'aman et s'engagèrent à reconnaître l'autorité de la France et à payer l'impôt ; mais les troupes expéditionnaires n'avaient pas quitté le territoire que de nouveaux troubles éclataient. C'est ainsi que la présence des colonnes françaises fut nécessaire pour maintenir ces montagnards remuants en 1845, en 1854 et 1857.

L'insurrection de 1871 ne pouvait laisser les Flissas indifférents ; aussi prirent-ils une part active au soulèvement qui se termina par une vigoureuse répression à la suite de laquelle le séquestre fut apposé sur les biens de la tribu et les habitants frappés, en outre, d'une contribution de guerre.

Les Flissas sont assez laborieux, mais très pauvres. Sur une étendue de 9,600 hectares que comporte la tribu, 3,000 à peine sont susceptibles de culture. Les produits de la terre, des oliviers et des figuiers ne suffiraient pas à satisfaire aux besoins naturels des habitants, quoique bien restreints, s'ils n'ajoutaient à leurs ressources les quelques bénéfices qu'ils trouvent dans la fabrication de poignards (flissas) et de quelques autres objets en fer qu'ils vendent lorsqu'ils vont périodiquement travailler dans les fermes et les villages de la Mitidja. Cette précarité de moyens d'existence expliquerait dans une certaine mesure le caractère remuant et entier de cette population qui, autrefois, se trouvant réduite aux seules ressources que leur offrait un sol ingrat, s'était habituée à exiger, par la violence, de ses voisins, mieux partagés, ce qui lui manquait pour assurer la subsistance de ses nombreux membres.

La délimitation périmétrique du territoire des Flisset-el-Bechar n'a donné lieu qu'à une contestation entre cette collectivité et la tribu de Beni-Djenad. La difficulté a été levée sur place et chaque djemâa intéressée a adhéré au bornage effectué par le commissaire-délimitateur. Il est utile de faire ressortir d'ailleurs que l'application du Sénatus-Consulte à ce territoire avait été déjà préparée en 1869 par une sous-

commission, dont les travaux n'ont pu être sanctionnés, mais ont servi de base aux opérations nouvelles.

Sur l'avis du commissaire délimitateur, la tribu de Flisset-el-Behar, dont la superficie est de 9,602 hectares n'a paru susceptible de constituer qu'un seul douar, soit parce que les terres de culture y sont très morcelées et restreintes au tiers seulement de la totalité du territoire, soit parce que les liens de famille qui unissent les membres de la collectivité et leur communauté d'intérêts ne permettraient pas sans inconvénients d'y créer deux unités distinctes. La Commission administrative, en se prononçant dans ce sens, a proposé de conserver à ce douar sa dénomination actuelle, alors que le Commissaire-délimitateur avait été d'avis de supprimer le déterminatif « El-Behar ». Il semble préférable, afin d'éviter toute confusion avec les collectivités homonymes de la région de Dra-el-Mizan de remplacer le nom composé de Flisset-el-Behar par le nom kabyle « Illissen » qui a la même signification et qui est plus simple et plus usité dans la contrée.

La propriété, chez les Flisset-el-Behar comme dans presque toute la Kabylie, affecte essentiellement le caractère privé. Les biens immobiliers s'y transmettent par voie de ventes, d'échanges et de successions. Les femmes n'ont pas de part déterminée dans l'ordre successoral, mais suivant les coutumes kabyles, leurs parents ou collatéraux ont l'obligation de pourvoir à leurs besoins si elles ne possèdent pas elles-mêmes.

Dans le cours des opérations de répartition, douze réclamations se sont produites. Elles portaient toutes sur des parcelles rattachées à la 3^e catégorie (biens communaux) et ont été écartées faute de justifications suffisantes des droits des revendiquants.

Huit d'entre ces derniers ont renouvelé leurs réclamations pendant la formalité du dépôt; une neuvième revendication a été faite par l'administrateur de la commune mixte, au nom des habitants du village de Rabouna en vue du classement communal de la parcelle forestière n° 3.

Toutes ces revendications ont été frappées d'oppositions par les services intéressés et aucune d'elles n'a, depuis la clôture des opérations, fait l'objet de demande en justice. Le classement arrêté par la Commission administrative est dès lors devenu définitif, sauf une modification apportée en ce qui concerne les parcelles affectées aux parcours communs des villages, classés d'abord dans le groupe communal à la suite de l'avis émis par le Conseil de gouvernement dans sa séance du 2 octobre 1891.

Des droits d'usage ont été en outre constatés et décrits au

procès-verbal du commissaire délimitateur et font l'objet de réserves spéciales.

Rien ne s'oppose à l'homologation des opérations dont il s'agit qui ont été régulièrement effectuées.

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu l'article 2 de la loi du 28 avril 1887, prescrivant l'achèvement dans les tribus de l'Algérie des opérations de délimitation et de répartition prévues par l'article 2 du Sénatus-Consulte du 22 avril 1863 ;

Vu le décret du 22 septembre 1887 qui règle les conditions dans lesquelles les opérations seront accomplies et en confie l'exécution, dans chaque département, à des commissaires délimitateurs placés sous la direction d'une commission administrative ;

Vu l'arrêté du 17 octobre 1888 qui a désigné la tribu de Flisset-el-Behar, commune mixte d'Azelfoun, département d'Alger, pour être soumise aux opérations de délimitation et de répartition susvisées ;

Vu l'arrêté constitutif de la djemaâ de la tribu ;

Vu le procès-verbal de délimitation de la tribu, dressé par le commissaire délimitateur désigné, procès-verbal arrêté à la date du 4 mai 1889 par la commission administrative du département d'Alger, et le plan périmétrique à l'appui ;

Vu les arrêtés constitutifs de djemaâs de douar ;

Vu le procès-verbal de délimitation de douar dressé par le commissaire délimitateur et arrêté à la date du 14 avril 1890 par la commission administrative et les plans à l'appui ;

Vu le rapport de la commission administrative en date du 31 juillet 1891, sur l'ensemble des opérations effectuées pour la délimitation du territoire de la tribu de Flisset-el-Behar et pour sa répartition entre les douars ;

Vu le plan d'assemblage des douars ;

Vu l'avis du Conseil de Gouvernement en date du 2 octobre 1891 ;

Sur les propositions du Préfet département d'Alger,

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER. — Le territoire de la tribu de Flisset-el-Behar, commune mixte d'Azelfoun, département d'Alger, comprenant une superficie approximative de neuf mille

six cent deux hectares (9,602 h.), est délimité conformément aux indications contenues dans le procès-verbal de délimitation de tribu ci-dessus visé.

ART. 2. — Le territoire de la tribu est réparti comme il suit conformément aux indications contenues dans le procès-verbal de délimitation du douar et autres documents ci-dessus visés.

Douar Illissen population : 8,346 habitants ; groupes domaniaux : forêts, 227 h. 51 a. ; autres immeubles, 5 h. 77 a. 30 c. ; immeubles affectés à des services communaux : 1,324 h. 97 a. 71 c. ; groupe de propriété privée : 7,814 h. 38 a. 29 c. ; domaine public : 229 h. 35 a. 70 c.

Total : 9,602 hectares.

Les biens « Mechmels » figurent parmi les communaux pour une superficie de 39 h. 47 a. 48 c., et les terrains de parcours à l'usage des divers villages (lots nos 226 à 262) pour 1,220 h. 88 a. 50 c.

ART. 3. — Sont réservés, tels qu'ils sont énoncés au procès-verbal de répartition du douar d'Illissen, les droits d'usage exercés par les habitants de ce territoire sur les groupes forestiers nos 1, 2 et 3, d'une superficie totale approximative de 227 hectares 54 ares.

ART. 4. -- Le Préfet, le Conservateur des forêts et le Directeur des Domaines du département d'Alger, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 15 octobre 1891.

Pour le Gouverneur général :

Le Conseiller de Gouvernement délégué,

DU CHAMP.

تطبيق القانون - كونسول في فليسة مزالة

— 649 —

ART. 2 — Il sera en conséquence procédé immédiatement par le service des domaines, en exécution des articles 3 et 20 de la dite loi :

1° A l'établissement des titres de propriété au nom des ayants-droit désignés par le Commissaire-enquêteur dans son procès-verbal et les conclusions sus-mentionnées ;

2° A la délivrance de ces titres à ceux au nom desquels ils auront été établis.

ART. 3. — Le Préfet et le Directeur des Domaines du département d'Oran sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 2 avril 1892.

JULES CAMBON.

N° 186. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — *Sénatus-Consulte du 22 avril 1863.* — Homologation des opérations de délimitation et de répartition de la tribu des Flissa-M'zala (département d'Alger).

RAPPORT ET ARRÊTÉ DU 14 AVRIL 1892

La tribu des Flissa-M'zala, désignée par arrêté du 24 octobre 1889 pour l'application du Sénatus-Consulte, est située dans les communes de plein exercice de Tizi-Renif et de Dra-el-Mizan, à 3 kilomètres environ au Nord de cette dernière localité.

Ce territoire est limité : au Nord, par la tribu des Flissa-M'kira (commune mixte de Dra-el-Mizan) et celle des Maatka (communes de plein exercice de Tizi-Ouzou et mixte de Dra-el-Mizan) ;

A l'Est, par le douar des Abids (commune mixte de Dra-el-Mizan) ;

Au Sud, par les territoires de colonisation de Dra-el-Mizan

et de Beauprêtre (Bou-Faïma) et par le douar Nezloua (commune mixte de Dra-el-Mizan) ;

A l'Ouest, par la tribu des Beni-Khalfoun (commune mixte de Palestro).

Des renseignements contenus dans le rapport d'ensemble du commissaire-délimitateur, il ressort que les indigènes de Flissa-M'zala faisaient partie de la grande confédération berbère des Flisset Oum-Ellil ; leur origine et leur histoire sont intimement liées à celles de cette confédération. Dans toutes les occasions ils ont lutté contre l'envahissement de leur pays et ont pris part à tous les soulèvements sous les dominations romaine, turque et française.

En 1844 les Flisset-Oum-Ellil ont fait leur soumission au maréchal Bugeaud ; mais, dès 1846, à l'exception toutefois des Flissa-M'zala et des Flissa-M'kira, ils se soulèvent et nous obligent à une nouvelle conquête.

En 1851, les Flissa-M'zala sont détachés de la confédération et placés sous l'autorité du caïd de Boghni, le lieutenant Beauprêtre. Jusqu'en 1871, aucun fait n'est signalé dans leur histoire ; à cette époque ils prennent une part active à l'insurrection et leur soulèvement est réprimé par l'apposition du séquestre collectif sur leur territoire (arrêté du 2 février 1872). Depuis, un changement notable paraît s'être produit dans les mœurs de cette tribu d'origine berbère. Tous les indigènes y parlent l'arabe, un assez grand nombre parlent le français et beaucoup contractent des engagements volontaires dans les régiments de tirailleurs. Ainsi, au moment du passage du commissaire-délimitateur (1889-1890), 500 hommes étaient sous les drapeaux et 150 en congé.

Le territoire occupé par la tribu est assez accidenté ; son altitude moyenne est de 480 mètres. Il avait autrefois une superficie approximative de 5,000 hectares, mais à la suite de la liquidation du séquestre apposé en 1872, 1310 hectares ont été remis au service de la colonisation pour servir à la création du centre de Tizi-Reniff, ce qui a réduit la superficie à 3,682 hect. 15 ares. La population s'élève à 7,701 individus et s'adonne principalement à la culture de l'olivier et du figuier. Un assez grand nombre d'indigènes travaillent chez les colons de Dra-el-Mizan et de Tizi-Reniff. Leur cheptel est restreint, il ne comprend que 5,288 têtes dont 1,580 bœufs, 1,509 moutons et 1,885 chèvres. La tribu paie annuellement 24,199 fr. 69 c. d'impôts y compris les centimes additionnels et les taxes municipales qui, à elles seules, atteignent la somme de 8,684 francs.

La délimitation périmétrique de la tribu a été assez laborieuse. Un premier procès-verbal a dû être annulé à la suite

de difficultés éprouvées par le commissaire-délimitateur pour appliquer les limites arrêtées par la Commission administrative sur les points où s'étaient élevées des contestations. Une vérification sur le terrain a fait ressortir que ces contestations pouvaient être facilement réglées par l'application du plan annexé au décret qui a rattaché le territoire des Flissa-M'zala aux communes de plein exercice de Dra-el-Mizan et de Tizi-Reniff. Un nouveau procès-verbal établi dans ce sens n'a pas soulevé de réclamations de la part des indigènes ; il a été arrêté par la Commission administrative le 25 novembre 1889. Depuis, une erreur a été relevée dans la partie de la limite commune à la tribu des Flissa-M'zala et au douar des Abids. Elle a été rectifiée au moyen d'un procès-verbal complémentaire qui a eu pour conséquence d'augmenter la superficie de la tribu des Flissa-M'zala d'environ 36 hectares entièrement couverts de boisements domaniaux.

Les éléments constitutifs de la tribu auraient permis d'en faire un seul douar ; mais il a paru convenable de la diviser en deux sections communales pour conserver la répartition actuelle entre les deux communes de Dra-el-Mizan et de Tizi-Reniff et éviter un remaniement des décrets qui ont fixé les limites de ces circonscriptions. Les deux nouveaux douars, à constituer d'ailleurs pour la forme, porteront les noms de Ichoukrène (commune de Dra-el-Mizan) et de Akelindja (commune de Tizi-Reniff).

Le premier comprend 4 villages répartis en trois touffiks ou groupes de population, savoir : Maamar, Ichekrène et Snana ; le deuxième renferme 31 hameaux composant les touffiks de Sanana, Aït-Itchir, Zerarka, Tala-Yala et Bou-Taka.

La propriété affecte le caractère privé, fait qui résulte du mode de transmission de biens immobiliers et qui est d'ailleurs général dans toutes les tribus berbères.

Aucune réclamation ne s'est produite dans le cours des opérations de répartition ; aucune n'a été formulée, non plus, pendant la durée du dépôt des procès-verbaux.

Les droits d'usage constatés au profit de la collectivité sur tous les groupes du domaine forestier sont expressément réservés dans le projet d'arrêté d'homologation.



Vu l'article 2 de la loi du 28 avril 1887, prescrivant l'achèvement dans les tribus de l'Algérie des opérations de délimitation et de répartition prévues par l'article 2 du Sénatus-Consulte du 22 avril 1863 ;

Vu le décret du 22 septembre 1887 qui règle les conditions dans lesquelles les opérations seront accomplies et en confie l'exécution, dans chaque département, à des commissaires délimitateurs placés sous la direction d'une commission administrative ;

Vu l'arrêté du 24 octobre 1889 qui a désigné la tribu de Flissa-M'zala, communes de Dra-el-Mizan et Tizi-Reniff, département d'Alger, pour être soumise aux opérations de délimitation et de répartition susvisées ;

Vu l'arrêté constitutif de la djemaâ de la tribu ;

Vu le procès-verbal de délimitation de la tribu, dressé par le commissaire délimitateur désigné, procès-verbal arrêté à la date du 16 juin 1890 par la commission administrative du département d'Alger et le plan périmétrique à l'appui ;

Vu les arrêtés constitutifs de djemaâs de douar ;

Vu le procès-verbal de délimitation des douars, dressé par le commissaire délimitateur et arrêté à la date du 31 juillet 1891 par la commission administrative et les plans à l'appui ;

Vu le rapport de la commission administrative, en date du 1^{er} février 1892, sur l'ensemble des opérations effectuées pour la délimitation du territoire de la tribu de Flissa-M'zala et pour sa répartition entre les douars ;

Vu le plan d'assemblage des douars ;

Vu l'avis du Conseil de gouvernement en date du 28 mars 1892.
Sur la proposition du Préfet du département d'Alger,

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER. — Le territoire de la tribu de Flissa-M'zala, communes de Dra-el-Mizan et de Tizi-Reniff, département d'Alger, comprenant une superficie approximative de trois mille six cent quatre-vingt-deux hectares, quinze ares soixante centiares (3,682 h. 15 a. 60 c.), est délimité conformément aux indications contenues dans le procès-verbal de délimitation de tribu ci-dessus visé.

ART. 2. — Le territoire de la tribu est réparti comme il suit, conformément aux indications contenues dans le procès-verbal de délimitation de douar et autres documents ci-dessus visés entre les deux douars ci-après désignés :

ART. 3. — Sont réservées, tels qu'ils sont énoncés aux procès-verbaux de délimitation et de répartition des donars, les droits d'usage exercés par les indigènes du donar d'Ichou-

NOMS DES DONARS	POPULATION (nombre d'habitants)	GROUPE DOMANIAUX		IMMEUBLES affectés à des services communaux	GROUPE de propriété privée	DOMAINE public	IMMEUBLES GÉNÉRALISTES	TOTAL
		Forêts	Autres immeubles					
Ichoukrène.....	1.647	b. a. c. 248 "	b. a. c. "	b. a. c. 7 27 "	b. a. c. 1.347 49 80	b. a. c. 32 95 70	b. a. c. "	b. a. c. 1.348 10 50
Akelindja	6.054	364 74	5 46 "	13 43 "	1.756 89 "	47 53 10	"	2.177 03 10
TOTAL.....	7.701	612 74	5 46 "	20 68 "	2.963 48 80	79 78 80	"	3.682 13 60

krène sur les groupes domaniaux n^{os} 1, 2, 3, 4, 5 du dit douar ayant ensemble une superficie approximative de 248 hectares.

ART. 4. — Sont réservés, tels qu'ils sont énoncés aux procès-verbaux de délimitation et de répartition, les droits d'usage exercés par les indigènes du douar d'Akelindja sur les groupes domaniaux n^{os} 1, 2, 3 et 8 du dit douar, ayant ensemble une superficie approximative de 364 hectares 74 ares.

ART. 5. — Le Prefet, le Directeur des Domaines et le Conservateur des forêts du département d'Alger sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 14 avril 1892.

Pour le Gouverneur général :

Le Secrétaire général du Gouvernement,

DU CHAMP.

N^o 137. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — Désignation de la tribu des Arbaouat (division d'Oran), pour être soumise aux opérations de délimitation et de répartition prévues par les §§ 1 et 2 de l'article 2 du Sénatus-Consulte du 22 avril 1863.

ARRÊTÉ DU 6 AVRIL 1892

Le Gouverneur général de l'Algérie.

Vu la loi du 28 avril 1887, ayant pour objet de modifier et de compléter la loi du 26 juillet 1873 sur l'établissement et la conservation de la propriété en Algérie ;

1892.

تطبيق الساتوس - كولسوت في بني غوبري

— 4383 —

N° 428. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — Homologation des opérations de délimitation et de répartition effectuée dans le territoire de la tribu de Beni-Ghobri (département d'Alger) par application du Sénatus-Consulte du 22 avril 1863.

RAPPORT ET ARRÊTÉ DU 10 OCTOBRE 1892

La tribu de Beni-Ghobri est l'une des plus importantes de la Kabylie. Son territoire fait partie de la commune mixte du Haut-Sebaou. Il commence à environ 40 kilomètres à l'Est de Tizi-Ouzou et s'étend dans la direction de l'Est jusqu'à la limite du département de Constantine ; une distance de 25 kilomètres à vol d'oiseau le sépare du littoral méditerranéen.

Les territoires limitrophes sont :

Au Nord, les tribus de Beni-Djenna-l-Echcheurg et de Beni-Flik (commune mixte d'Azeffoun) ;

A l'Est, les tribus d'Acif-el-Hammam (territoire civil de Constantine), et de Beni-Idjeur-Djebel ;

Au Sud, les tribus de Beni-Idjeur-Sahel, Illoula-Oumalou, Beni-Yahia ;

A l'Ouest, la tribu de Beni-bou-Chaïb et le périmètre de colonisation d'Azazga.

La tribu de Beni-Ghobri est incontestablement d'origine berbère, elle a toujours été une alliée fidèle de la confédération des « zonaoua » qui a exercé autrefois une certaine prépondérance sur les agglomérations voisines de même race.

Il n'entre pas dans le cadre de ce rapport de retracer les luttes soutenues pendant plus de 20 siècles, pour le maintien de leur indépendance, par ces vaillantes populations kabyles qui n'ont cédé le terrain pied à pied devant la conquête romaine suivie des invasions vandales, arabes que pour se cantonner sur les endroits inaccessibles et conserver ainsi leur autonomie.

On sait que sous le gouvernement turc, les Kabyles purent continuer à vivre indépendants et l'on se rappelle aussi les efforts qu'ont dû faire les troupes françaises pour obtenir la soumission de ces hardis montagnards qui, après la prise

d'Alger. en 1830, étaient restés en apparence indifférents et dont l'inquiétude s'est éveillée brusquement lorsque nos colonnes se sont approchées de la vallée du Sébaou.

La tribu de Beni Ghobri a participé à tous les faits historiques qui ont marqué cette période. En 1816, Belkacem ou Kaci, le plus influent chef kabyle, fait sa soumission et est investi des fonctions de bach-agma du Sébaou ; cependant son influence n'amène pas la pacification du pays et, au printemps de 1854, les tribus kabyles se soulèvent à la voix de l'agitateur Bou Baghla (l'homme à la mule). L'ordre est rétabli par la colonne Randon, mais une certaine effervescence persiste dans les Zonaoua, les Beni-Ghobri et les Beni-bou-Chaïb qui, pendant deux ans, cherchent à entraîner dans la révolte les autres tribus voisines. Leur soumission fut de nouveau obtenue en 1857 et la tranquillité régna dans la région jusqu'en 1871 où la Kabylie devint le principal foyer insurrectionnel.

Une contribution extraordinaire de guerre fut alors imposée aux tribus insurgées et par l'effet du séquestre qui frappa la tribu de Beni-Ghobri, une partie de son territoire fut prélevée pour la colonisation et servit à la création des centres d'Azazga, d'Yakkouren et de Dianous (Bou-Adda).

Les Kabyles de cette région sont essentiellement sédentaires ; l'âpreté du climat les oblige à s'abriter dans des maisons en maçonnerie le plus souvent convertes en tuiles et qui forment de nombreux et parfois de populeux villages. La tribu de Beni-Ghobri ne comprend pas moins de 37 villages ou hameaux répartis en 17 touffiks ou agglomérations de villages dont l'emplacement est indiqué sur le plan. Ces villages occupent généralement le flanc des contreforts montagneux à une altitude variant entre 800 et 1,600 mètres, où la neige séjourne une partie de l'année.

Les Beni-Ghobri vivent principalement du produit de leurs figuiers et de leurs oliviers : leurs forgerons fabriquent divers objets, lampes, bracelets ou anneaux de cuivre ou d'argent à bas titre qui, par leur cachet original, sont facilement vendus sur les marchés locaux et colportés dans les bazars des villes du littoral. Les Beni-Ghobri fournissent leur contingent aux caravanes d'hommes qui, chaque année, vont louer leurs bras pour les moissons dans les plaines des départements d'Alger et de Constantine.

La population de cette tribu était, d'après le recensement de 1886, de 9,212 habitants ; le recensement de 1891 en accuse 9,181, soit une diminution de 31 âmes. Ces Kabyles possèdent un cheptel de près de 9,000 bêtes, dont 4,000 moutons et 4,500 chèvres. La lezma produit annuel-

lement 33.000 francs environ et les centimes additionnels 9,700 francs.

Les opérations du Sénatus-Consulte ont été entreprises dans ce territoire, en vertu d'un arrêté du 4 avril 1889 ; la première série n'a donné lieu qu'à une contestation sérieuse entre les djemaâs de Beni-Ghobri et de Beni-bou-Chaïb : chacune revendiquait des parcelles d'environ 485 hectares, composées d'ilots et de terrains, situées sur la rive droite de l'Acif-bou-Behir et qui ont été laissées dans le périmètre des Beni-bou-Chaïb, dont la rivière à berges escarpées forme la limite naturelle sur ce point.

Le territoire des Beni-Ghobri paraissait primitivement avoir une superficie de plus de 18,000 hectares, évaluation tout approximative, puisqu'il n'avait pas fait l'objet d'un levé topographique régulier. Cette étendue est ramenée aujourd'hui à 12,718 hectares, déduction faite des prélèvements dont il a été question plus haut, savoir :

Territoire de colonisation d'Azazga	2.620 hect.
— de Dianous . .	4.000
— d'Yakkouren .	407
	4.027 hect.

D'autre part, les terrains boisés classés dans le Domaine de l'Etat ont une surface de 4,787 hectares, ce qui réduit à 7,931 hectares (communaux de parcours et terres de culture) la superficie dont disposent les indigènes de Beni-Ghobri.

Avec les éléments que renferme cette tribu, il peut paraître *à priori* que son territoire est susceptible de constituer deux douars, si l'on considère surtout que les tribus kabyles n'ont, en moyenne, que 2,000 à 3,000 hectares.

La possibilité d'une division du territoire de Beni-Ghobri a été étudiée par le commissaire délimitateur qui a reconnu qu'elle ne pouvait être obtenue qu'au prix de sérieuses difficultés résultant de l'enclavement formé par les centres de Dianous et d'Yakkouren, de la nature accidentée du sol et de la situation des villages kabyles disséminés surtout dans la portion méridionale. Il faut reconnaître que les bases de la répartition sont, en effet, difficiles à établir si l'on veut que chaque douar soit constitué dans les conditions normales, c'est-à-dire avec un nombre suffisant d'habitants et les ressources nécessaires à l'administration du territoire.

Dans cette situation, la commission administrative s'est prononcée pour le maintien des Beni-Ghobri en une seule unité. Il convient d'ailleurs de remarquer que la propriété

affecte dans cette tribu le caractère privé, mais que les habitants jouissent en commun sur le domaine forestier des droits d'usage dont la division du territoire devrait entraîner le partage, au détriment des villages usagers qui ne pourraient exercer leurs droits de parcours sans s'exposer à d'odieuses contraventions.

Dans le cours des opérations de la 2^e série, six réclamations se sont produites : trois ont été reconnues fondées et ont reçu satisfaction, deux autres ont été repoussées comme non justifiées ; enfin, la sixième, émanant des habitants du village de Feliki, vise le groupe n° 106, d'une contenance de 61 hectares 90 ares, classé dans la catégorie des parcours communaux, mais dont les réclamants revendiquent la propriété à titre privé. Ces terrains ont, en effet, été attribués aux gens de la kharouba de Feliki qui ont été déplacés, en 1880, pour les besoins de la colonisation. Ils devaient être répartis individuellement entre les intéressés ; par suite de certaines circonstances l'opération n'a pas pu être effectuée.

Les droits des indigènes sur ce groupe n° 106 sont donc incontestables, mais la commission a cru devoir maintenir son classement comme collectif, tout en stipulant que la parcelle dont il s'agit est affectée exclusivement au village de Feliki. Cette solution donne provisoirement satisfaction aux revendiquants dont la situation sera spécialement signalée à l'administration préfectorale, en vue d'une régularisation urgente.

En outre, la commission administrative a fait classer dans le domaine public les ilots de l'Acif-bou-Behir, formés d'alluvions dont l'emplacement change chaque année et où les indigènes font des cultures maraîchères. Elle a réservé la solution de la question de propriété des terrains situés sur la rive droite de la rivière et en litige entre les Beni-Ghobri et les Beni-bou-Chaïb, cette parcelle se trouvant par le fait comprise dans le périmètre du territoire de ces derniers où les travaux du Sénatus-Consulte en cours d'application seront bientôt terminés.

Pendant la formalité du dépôt, trois réclamations ont été inscrites au registre français et ont été frappées d'oppositions par les services intéressés : une revendication mentionnée au registre arabe a été écartée comme portant sur un terrain situé hors du périmètre du donar.

Aucune demande en justice n'a été introduite dans le délai fixé par l'article 13 du décret du 22 septembre 1887.

Les opérations étant régulières, rien ne s'oppose à leur homologation.

قائمة المصادر والمراجع

I - Sources

- 1 - Archives de l'agence nationale du cadastre, Alger (P.V du délimitation du douar Beni - Menguellat 14 Août 1890).
- 2 - Archives de l'agence foncière de Tizi ousou (Plan Sénatus - consulte Iferrhounene, Abi - Youssef, Beni Bou Akkache, Illilten, Ben - Yenni).
- 3 - Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Année 1863, 1869, 1891, 1892, 1894, 1895, 1897, 1898, 1899, 1900, 1901.
- 4 - Plan Sénatus - consulte du douar Akbil (commune d'Akbil non classées).
- 5 - Plan Sénatus - consulte du douar Ait - Yahia (commune Ait Yahia, non classées).
- 6 - Plan Sénatus - consulte du douar Ouassif (commune Ouassif cervice des archives non classées).
- 7 - Plan Sénatus - consulte du douar Beni - Menguellat (commune de Ain - El - Hammam, non classées).
- 8 - P.V du délimitation du douar Ouassif (commune Ouassif).
- 9- P.V du délimitation du douar Beni - Menguellat (agence nationale du cadastre, service des archives).

II - Ouvrages:

- 1 - Actes du 3e congrès sur l'histoire et civilisation du Magreb, Oran, 26, 27 et Novembre 1983. O.P.U Alger, 1987, 22cm x 16cm, 287 p.
- 2 - CH.R. AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, tome II, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération (1954), PUF, 1979, 643 p.
- 3 - CH.R. AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830 - 1979) P.U.F, Alger, 1980, 18 cm, 126 p.
- 4 - DEVAUX. C, les Kebailes du Djerdjé, Marseille, 1859.
- 5 - Djilali SARI, L'Algérie dans l'histoire... la résistance politique, O.P.U Alger 1989, 24cm x 16cm - 283 p.
- 6 - Emile MASQUERAY, Formation des cités, édition, Edisud, 374 p. 24cm x 16.
- 7 - Mouloud GAID: Les berbères dans l'histoire - lutte contre le colonialisme, Tome 3, Alger 243 p.
- 8 - Mahfoud BENNOUNE, El Akbia, un siècle d'histoire Algérienne 1857 - 1975, Alger.

المرجع باللغة العربية:

- 1 - د. يحيى جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، القاهرة، 1959.

فهرس الموضوعات

4المقدمة

المحور الأول

تقديم منطقة قبائل جرجرة

أ - تقديم الكنفدراليات والقبائل.....

16 1 - كنفدرالية الزواوة.....

20 2 - كنفدرالية آث عسي.....

21 3 - كنفدرالية آث صدقي.....

21 4 - قبائل أخرى.....

25 ب - حوصلة لتقديم منطقة قبائل جرجرة ككل.....

المحور الثاني

تطبيق السناتوس - كونسولت

28 أ - في كل قبيلة.....

28 1 - التقسيم الإداري.....

28 2 - تقسيم الملكيات.....

59 ب - في قبائل جرجرة ككل.....

59 1 - التقسيم الإداري.....

60 2 - تقسيم الملكيات.....

المحور الثالث

انعكاسات تطبيق السناتوس - كونسولت

أ - في كل قبيلة

72 1- الاحتجاجات ونسب أملاك الدولة.....

93 2 - تعديلات التنظيم الإداري والسياسي في القبائل:

-زوال الشخصيات الكبرى.....

95	3- توسع حركة الإستيطان.....
100	ب - في قبائل جرجرة ككل.....
109	الخاتمة.....
104	ملاحق البحث.....
	المصادر والمراجع.....



قسم الأطروحات
و المذكرات